المختصر الوجيز في

علوم الحديث

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

غاية في كلمة

للطباعة والنشر والتوزيع

وطى المصيطبة
شارع حبيب أبي شهلا
بناء المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

Resalah Publishers

Tel: *319039 - 815112*
Fax: *(9611) 818615*
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة ©١٩٨٦م. لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر. (٨)

obeikandl.com

الدكتور محمد عجاج الخطيب
وكيل كلية الشريعة ورئيس قسم علوم القرآن والسنة
بجامعة دمشق سابقاً

المختصر الوجيز في علوم الحديث

مؤسسة الرسالة
ناشرون

obeikandl.com

obeikandl.com

المقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فقد كنت صنفت قديماً كتابي «أصول الحديث»، ثم كتابي «الوجيز في علوم الحديث» بما يناسب مناهج الدراسة المطولة في كلية الشريعة بجامعة دمشق، وكليات أصول الدين، وأقسام الدراسات الإسلامية في جامعات البلاد العربية والإسلامية، ونفع الله تعالى بهما ما شاء أن ينفع، فله الفضل والمنة، وله الثناء الحسن، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي بنعمته تتم الصالحات، وتعم الخيرات.

وتمت خلال العقدين السابقين عدة تعديلات في خطط الدراسة الجامعية، مع حركة تطوير المناهج في أكثر الجامعات، فكان لزاماً علي أن أضع بين يدي الدارسين كتابي هذا، ليسد حاجتهم العلمية، بما يتفق مع مناهجهم في علوم الحديث ـ من غير إطناب مُمِلٍّ، أو اختصار مُخِلٍّ ـ مناسباً الخطط الدراسية الجديدة، بما يساعدهم على متابعة دراساتهم في هذا الميدان الهام من ميادين الدراسات الإسلامية، وجعلته في تمهيد وأربعة أبواب. وهي:

الباب الأول: مدخل إلى السنة، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثاني: تدوين الحديث، وفيه فصلان.

الباب الثالث: علوم الحديث، وفيه سبعة فصول.
الباب الرابع: مصطلح الحديث، وفيه ستة فصول.

أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت فيما قصدت، خالصاً لوجهه، وأن يحقق الغاية المرجُوّة من هذا الكتاب، وينفع به، إنه خير مسؤول، وبالإجابة جدير، وهو ولي التوفيق والسداد.

العين: (أبو ظبي)
٢٠ / ١٢ / ١٤٠٤ هـ
١٥ / ٩ / ١٩٨٤ م

محمد عجاج الخطيب
الأستاذ في جامعة الإمارات العربية المتحدة

obeikandl.com

التمهيد

التعريف بعلوم الحديث وموضوعها

يتناول علم الحديث موضوعين رئيسيين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية.

١ ـ علم الحديث رواية:

هو العلم الذي يقوم على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خَلْقِيَّة أو خُلُقِيّة نقلاً دقيقاً محرراً، فهذا العلم يكفل نقل كل ما أضيف إلى الرسول ﷺ، فموضوعه وميدانه أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته، من حيث العناية بنقلها نقلاً دقيقاً، وضبط الأحاديث بجميع ألفاظها ضبطاً محرراً. . . لا يدع للُبْس سبيلاً، ولا للشك مدخلاً.

وقد قام بواجب هذا العلم العظيم حفاظ الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم من أئمة الحديث الذين صنفوا في هذا العلم، وأثْرَوْا المكتبة الإسلامية بأمهات كتب السنة.

وفي العناية بعلم الحديث رواية حفظ السنة وضبطها، والاحتراز عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى الرسول ﷺ، وبهذا يتم حسن الاقتداء به ﷺ، وتنفيذ أحكام الإسلام والالتزام بآدابه.

٢ ـ علم الحديث دراية:

هو العلم الذي يُعرّف بحقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها،

وبحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العَسْقَلَاني: أولى التعاريف له ان يقال: «معرفة القواعد المُعَرِّفة بحال الراوي والمروي»، وتابعه على هذا جُلُّ من جاء بعده من أهل الحديث.

فعلم الحديث الخاص بالدراية ـ هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والردُّ.

فموضوع علم الحديث دراية السند والمتن، السند من جهة أحوال أفراده، واتصاله أو انقطاعه، وعلوه أو نزوله، وغير ذلك، والمتن من جهة صحته أو ضعفه، وسلامته مما يقدح فيه، وما يلحق بهذا.

وفائدة علم الحديث دراية معرفة المقبول من المردود.

مما سبق يتبين لنا أنه لا يستغني أحد العلمين عن الآخر، بل إن علم الحديث رواية لا يجدي ما لم يقترن بعلم الحديث دراية، كي يمكن معرفة المقبول من المردود.

وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم (علوم الحديث) و (مصطلح الحديث) و (أصول الحديث)، وكلها أسماء لمسمى واحد، وهو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وتناولوا تحت تلك الأسماء أقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وطرق التحمل والأداء، والجرح والتعديل، وكل ما يلحق بذلك.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدراية أعم من معرفة القواعد والقوانين المعرفة بأحوال الرواة والمرويات من حيث القبول والرد، فمعظم المحدثين

المتقدمين والمتأخرين يطلقونها على ذلك وعلى فهم المروي، واستخراج معانيه وأحكامه، لهذا لام بعض المحدثين طلاب الحديث لاقتصارهم على الحفظ والكتابة، وجمع طرق الأحاديث، من غير أن ينظروا ـ كما نظر السلف ـ في حال الرواي والمروي، واستنباط ما في السنة من الأحكام، وفي هذا زيادة في الفضل، وكمالٌ في الاختيار[1].

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» فقرة ١٣٩ ـ ١٥٧، و ٢٠٨ وما بعدها، و «جامع الأصول» ص ١٤ جـ ١.

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الأول

مدخل إلى السنة

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: معنى السنة.

الفصل الثاني: مكانة السنة من التشريع.

الفصل الثالث: الحديث في صدر الإسلام.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
معنى السنة

وفيه:

١ ـ التعريف بالسنة:

ا ـ لغة.

ب ـ اصطلاحاً.

٢ ـ السنة وعمل الصحابة.

٣ ـ السنة والبدعة.

٤ ـ الحديث والخبر والأثر.

٥ ـ الحديث القدسي.

٦ ـ المتن والسند.

٧ ـ أهمية الإسناد واختصاص الأمة الإسلامية به.

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً ـ التعـــريف بالســـنة

١ ـ السنة في اللغة:

هي السيرة، حسنة كانت أو قبيحة، قال خالد بن عُتبة الهُذَليّ:

فَلَا تَجْزَعَنْ مِن سيرةٍ أنتَ سرتَهَا فأوَّلُ راضٍ سنَّةً من يَسيرُها

وسَنَنْتها سناً واستَنَنْتها سرتها، وتقول: سننت لكم سنة فاتّبعوها، إذا عملت عملاً لم تُسبق إليه، وأردت أن يتبعك غيرك عليه.

وفي الحديث عن الرسول ﷺ قال: «مَنْ سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً فله أجرها، وأجر من عملَ بها بعده، من غير أن يَنقُصَ من أجورهم شيءٌ، ومن سن في الإسلامِ سنة سيئةً، كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيءٌ»[1]. يريد من عملها ليقتدى به فيها.

وقـد تكـرر في الحديث النبوي الشريف ذكر السنة وما تصرف منها، والأصل فيها الطريقة والسيرة.

٢ ـ السنة في الشرع:

إذا أطلق لفظ السنة في الشرع فإنما يُراد بها ما أمر به الرسول ﷺ، ونهى عنه، وندب إليه قولاً وفعلاً، ولهذا يقال في الأدلة الشرعية: الكتاب والسنة. أي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» ص ٧٠٥ جـ ٢، وص ٢٠٥٩ جـ ٤.

ومع هذا فإن معنى السنة يختلف في اصطلاح علماء الشريعة حسب اختلاف اختصاصاتهم وأغراضهم، لذا سنعرض بإيجاز لمعناها فيما يلي:

آ ـ السنة عند علماء الحديث: هي كل ما أُثِرَ عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية أو خُلُقية، أو سيرة، سواء أكان ذلك قبل البعثة ـ كتَحَنُّثِهِ في غار حراء ـ أم بعدها، والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عند المحدثين.

ب ـ السنة في اصطلاح علماء أصول الفقه: هي كل ما صدر عن النبي ﷺ ـ غير القرآن الكريم ـ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقرير، مما يصلُحُ أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

جـ ـ السنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب.

فالسنة عند المحدثين أعم وأشمل من السنة عند الفقهاء والأصوليين، لأنها تتناول كل ما أُثر عن الرسول ﷺ، سواء أكان قبل البعثة أم بعدها، وسواءٌ أثبت حكماً شرعيًّا أم لا، لذا نبين معناها عندهم.

فالمراد بما أُثر عن الرسول ﷺ

«من قولٍ»: أحاديثه ﷺ التي قالها في المناسبات المختلفة، وما بينه من أحكام الإسلام وعقيدته وآدابه، كقوله: «إنّما الأعمالُ بالنيات»، وقوله: «لا ضررَ ولا ضرار».

«أو فعل»: أي: أفعاله ﷺ التي نقلها إلينا الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، مثل وضوئه، وصلاته، ومناسكه...

«أو تقرير»: كل ما أقر عليه الرسول ﷺ أصحابه من أقوال، أو أفعال،

بسكـوته وعدم إنكاره، أو بموافقته واستحسانه، فيعد ما صدر عنهم بهذا الإقرار والموافقة عليه صادراً عن الرسول ﷺ، ومثال هذا سكوت رسول الله ﷺ عن لعب الحبشة بالحراب في المسجد، وعدم إنكاره عليهم.

ومن هذا ما أخرجه أبو داوود والنسائي عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه أنه خرج رجلان في سفر، وليس معهما ماء، فحضرت الصلاة، فتيمما صعيداً طيباً، فصليا، ثم وجـدا المـاء في الـوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يُعِدِ الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد: «أصبتَ السنة» وقال للآخر: «لك الأجر مرتين»(١).

وقول المحدثين: «أو صفة خلقية» يتناول هيئة الرسول ﷺ من خاتم النبوة، إلى نعته على ما خلقه الله تعالى بوجهه الكريم المشرب بالحمرة، وطوله ولونه، وابتسامته ﷺ.

وقولهم: «أو خُلقية» يتناول جميع شمائله ﷺ.

وقولهم: «قبل البعثة» يتناول جميع أحواله قبل البعثة النبوية لأنه معصوم ﷺ قبلها وبعدها.

وقـولهم: «أو بعـدهـا»، أي بعـد البعثة لأنه الإمام الهادي، والرائد الناصح، الذي أخبر الله عز وجل عنه أنه أُسوة لنا وقدوة، في قوله سبحانة وتعالى: ﴿لَقَد كانَ لَكُم في رسولِ اللهِ أُسوةٌ حسنةٌ لمنْ كانَ يَرْجُو اللهَ واليومَ الآخِرَ وذكرَ اللهَ كثيراً﴾(٢).

* * *

(١) انظر «سُبل السلام» ص ٩٧ جـ ١.
(٢) ٢١ : الأحزاب.

ثانياً ـ السنة وعمل الصحابة:

يطلق العلماء السنة أحياناً على ما عمل به الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم أم في المأثور عن الرسول ﷺ أم لا، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم، أو اجتهاداً اجتمع عليه أمرهم.

ومن أشهر ما ثبت في السنة بهذا المعنى حد الخمر، وتضمين الصناع، وجمع المصاحف في عهد أبي بكر برأي عمر رضي الله عنهما، وتدوين الدواوين، وما أشبه هذا مما اقتضاه النظر المصلحي الذي أقره الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين(١).

ومما يدل على إطلاق السنة بهذا المعنى قوله ﷺ: «عليكم بسُنّتي وسنةِ الخلفاءِ المهديّينَ الراشدينَ، تمسّكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجِذِ»(٢). وقوله ﷺ: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فِرقة، كلها في النار إلا واحدة». قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»(٣).

★★★

ثالثاً ـ السنة و البدعة:

من المناسب في هذا المقام أن نبين أن بعض أهل العلم يطلقون السنة في مقابلة البدعة، والبدعة في اللغة الأمر المستحدث، وتطلق في الشرع على كل ما أحدثه الناس من قول أو عمل في الدين وشعائره، مما لم يُؤثر عن

---

(١) انظر «الموافقات» ص ٥ ـ ٦ جـ ٤.

(٢) أخرجه أبو داوود في حديث طويل «سنن» أبي داوود ص ٢٨ جـ ٤.

(٣) أخرجه أبو داوود، وابن ماجة، وغيرهما. «سنن» أبي داوود ص ٢٧٦ جـ ٤ و«سنن» ابن ماجة ١٣٢٢ جـ ٢.

الرسول ﷺ وعن أصحابه، بدلالة قوله ﷺ: «من أحدث في أَمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ»[1]، وقوله: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهَو رَدٌّ»[2]. كما تطلق على كل ما يُحدث الناس مما أريد به مضاهاة أمر ديني.

ولهـذا يقال: «فلان على سنة» إذا عمل على وفق ما عمل النبي ﷺ وأصحابه، سواء أكان ذلك مما نص عليه في الكتاب الكريم أم لم ينص.

ويقال: «فلان على بدعة» إذا عمل على خلاف ما عملوه، أو أحدث في الـدين ما لم يكن عليه السلف، ومن هذا القبيل قولهم: «طلاق السنة كذا»، «وطلاق البدعة كذا»، أو «هذا طلاق بِدْعي»، «وهذا طلاق سني».

★★★

رابعاً ـ الحديث والخبر والأثر:

آ ـ الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، كما يطلق على الخبر كثيره وقليله.

ب ـ والحديث في الاصطلاح يرادف السنة عند المحدثين، ويراد بهما كل ما أُثر عن رسول الله ﷺ قبل البعثة وبعدها، وغالباً يراد به ما يُروى عن الرسول ﷺ بعد النبوة من قول أو فعل أو تقرير.

وإذا اطلق لفظ الحـديث عند الأصوليين أريد به السنة القولية، لأن السنـة عنـدهم أعم من الحـديث، وهي تشمـل قول الـرسول ﷺ وفعله

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داوود وابن ماجة، انظر «صحيح» مسلم ص ١٣٤٣ جـ ٣.

(٢) «صحيح» مسلم ص ١٣٤٤ جـ ٣.

وتقريره، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

والخبر عند المحدثين مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع إلى النبي ﷺ، وعلى الموقوف على الصحابة وعلى التابعين.

ولكن أكثر المحدثين يخصون الحديث بما جاء عن الرسول ﷺ، والخبر بما ورد عن غيره.

والخبر أعم من الحديث، لأنه يردُ على أخبار الأمم السابقة، والناس، ويتناول أخبار الرسول ﷺ وغيره، فبين الخبر والحديث عموم وخصوص، فكل حديث خبرٌ ولا عكس.

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض المحدثين يسمي المرفوع والموقوف من الأخبار أثراً، إلا أن فقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً.

***

خامساً ـ الحـــديـث القــدسي:

هو كل حديث يضيفه الرسول ﷺ إلى الله عز وجل، ونسبة الحديث إلى القدس وهو (الطهارة والتنزيه)، وإلى الإله أو الرب، لأنه صادر عن الله عز وجـل من حيث إنـه المتكلم به أولاً، والمنشيء له، وأما كونه حديثاً فلأن الرسول ﷺ هو الحاكي له عن الله تعالى، بخلاف القرآن الكريم، فإنه لا يضاف إلا إلى الله عز وجل، فتقول: قال الله تعالى، وتقول في الأحاديث القدسية: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه.

والفـرق بين الحـديث القـدسي والأحاديث النبوية الأخرى، أن هذه نسبتها إلى الرسول ﷺ وحكايتها عنه، وأما الحديث القدسي فنسبته إلى الله تعالى، والرسول ﷺ يحكيه ويرويه عنه عز وجل، ولذلك قيدت بالقدس أو

الإلـه، فقيل فيهـا: أحـاديث قدسية، وأحـاديث إلهية، نسبة إلى الذات العلية، وقيدت الأخـرى بالنبي ﷺ، فقيل فيهـا: أحاديث نبوية نسبة إلى الرسول ﷺ، وإن كانت جميعها صادرة بوحي من الله عز وجل، لأن الرسول لا يقول إلا الحق، قال تعالى: ﴿وما يَنْطِقُ عنِ الهَوَى﴾[1].

ولا بد من التنبيه هنـا إلى أن تقييد الحديث بأنه قدسي لا يعدو بيان مُخْرَجِـهِ، فهـو وصف للحـديث، وليس حكماً عليه بالقبول أو الرد، ففي الحديث القدسي الصحيح وغيره، والضعيف والموضوع، كما سنبين هذا في مبحث «المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف» إن شاء الله.

ومثال الحديث القدسي حديث أبي ذَرٍّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، فيما يرويه عن الله عز وجل أنه قال: «يا عبادي إنيّ حرمتُ الظُّلمَ على نفسي وجعلتُهُ بينَكُم محرماً فلا تَظَالموا»[2].

وذكر العلماء الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي، وأهم ما ذكروه:

١ء ـ أن القـرآن الكريم معجزة باقية حتى تقوم الساعة، محفوظة من التغيير والتبديل، متواترة اللفظ في جميع الكلمات والحروف والأسلوب.

٢ء ـ القـرآن الكريم لفظه ومعناه من الله عز وجل ويوحي جَليّ، أما الحـديث القـدسي فلفظه من عند الرسول ﷺ، ومعناه من عند الله تبارك وتعالى، وبوحي أعم من أن يكون جليًّا أو غير جليّ.

---

(١) ٣ : النجم.

(٢) الحديث مشهور أخرجه بطوله الإمام مسلم في «صحيحه» ص ١٩٩٤ جـ ٤.

٣ء ـ يتعبد بتلاوة القرآن الكريم، ولكل حرف منه عشر حسنات.

٤ء ـ تتعين قراءة القرآن الكريم في الصلاة، ولا تجزىء قراءة الحديث القدسي.

٥ء ـ حرمة رواية القرآن الكريم بالمعنى، وتجوز رواية الحديث القدسي بالمعنى بالشروط التي نفصل القول فيها، في مبحث «رواية الحديث بالمعنى».

وغيرها من الفروق التي فصلنا القول فيها[1].

* * *

سادساً ـ المتن والسند:

السند في اللغة المُعْتَمَد، كما يطلق على ما ارتفع من الأرض، وكل شيء أسندته إلى شيء فهو مُسْنَد.

والسند في اصطلاح المحدثين هو سلسلة الرواة الذين ينقلون ما أضيف إلى الرسول ﷺ، وسمي سنداً إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة ما ينقله إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه.

والمتن في اللغة ما ارتفع وصلب من الأرض، والمتن من كل شيء ما صلب ظهره.

والمتن في الاصطلاح هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها معانيه، ولعله سمي متناً لأنه الظاهر والمطلوب والغاية من الحديث كله، فهو مأخوذ من

---

(١) انظر «الوجيز» هامش ص ٢٧ ـ ٢٨.

معانيه اللغوية السابقة.

وإليك هذا الحديث بسنده ومتنه: أخرج الإمام البخاري عن محمد بن المُثَنّى، قال: حدثنا عبد الوهاب الثَّقَفِيّ، قال: حدثنا أيوب عن أبي قِلابَةَ، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجدَ حلاوةَ الإيمان: أن يكونَ اللهُ ورسولهُ أحبَّ إليه مما سواهُما، وأن يحبَّ المرءَ لا يُحِبُّهُ إلا لله، وأن يكرهَ أن يعودَ في الكفرِ كما يكرهُ أن يقذفَ في النار»[1].

★★★

سابعاً ـ أهمية الإسناد واختصاص أمتنا به:

بيّنا قبل صفحات أن علم الحديث دراية يتناول السند والمتن، والسند رواة الحديث الذين ينقلون ما أضيف إلى الرسول ﷺ، ويهتم علماء الحديث برجال السند من حيث صدقهم وضبطهم وحسن سماعهم لما يروونه، ولقاؤهم بشيوخهم، وعدم طروء شيء على المروي من زيادة أو نقص، أو تحريف أو تصحيف، أو مخالفة في الرواية، ونحو هذا من دراسات المحدثين الدقيقة، إلى جانب حرصهم على معرفة اتصال السند أو انقطاعه، وعلوه ونزوله، وغير ذلك مما فصلته علوم الحديث أصولها وفروعها في ميدان معرفة الأسانيد ورواتها، والغوص على دقائق أحوالها، إلى جانب علوم السنة الأخرى التي تضافرت للحفاظ على السنة وصيانتها.

فما نقل من الأحاديث نقلاً متواتراً لا يحتاج إلى دراسة أسانيده، لأنه رواه جمع لا يُتَوَهَّم تواطؤهم على الكذب، في جميع طبقاته، فغاية ما تحققه الدراسة والبحث، وتنتهيان إليه يحققه النقل المتواتر، الذي يفيد القطع، ويورث

---

(١) «فتح الباري» ص ٦٦ جـ ١.

اليقين، وهو أعلى درجات النقل.

وما لم يبلغ حد التواتر فلا بد من إسناده، لِيُعرَفَ مَخْرَجُهُ وطريقه وأحوال رجاله، من صدق وضبط وعدالة، فيُقبلَ خبر من توفرت فيه شروط النقل، دون من لم تتوفر فيه جميعها أو بعضها، إلى جانب دراسة الجوانب الأخرى المتعلقة بالمتن والإسناد، ليحكم على الخبر بالقبول أو الرد.

إن مثل هذه الدراسات لم تكن معروفة قبل الإسلام ـ في جزيرة العرب أو غيرها ـ فكانت وقائع التاريخ وقصصه يُروى غثها وسمينها، وصحيحها وضعيفها، وحقها وباطلها، وقويها وسقيمها، وما حدث منها وما لم يحدث على أنها حقائق مسلمة، وكذلك كانت تتلقى الديانات، وتنقل الأفكارُ والأقوالُ من معلميها أو قائليها إلى من يليهم من غير أي تحرٍّ لأحوال نقلتها ولمضمونها، حتى إذا جاء الإسلام انبرى علماؤه إلى ضبط المنقول عن الرسول ﷺ ضبطاً دقيقاً محرراً.

فبفضل الإسناد حفظ الله تعالى على الأمة دينها، وقد اشتهرت بين أهل العلم والناس كافة منذ عصر التابعين عبارة العلماء: «إن هذا العلمَ دينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم»(١)، وقولهم «إن الإسنادَ من الدين، ولولا الإسناد لقالَ من شاءَ ما شاءَ»(٢).

قال محمد بن حاتم بن المُظَفّر: «إن الله أكرمَ هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف بأيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله،

---

(١) و (٢) انظر كتابنا «السنة قبل التدوين».

حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشدَّ البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقلَّ مجالسةً، ثم يكتبون الحديثَ من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزَّلل، ويضبطوا حروفه ويعدُّوه عدًّا، فهذا من أعظم نعم الله على هذه الأمة، نستوزع الله شكر هذه النعم»[1].

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسول إلا في هذه الأمة»[2].

وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ أَثارةٍ من علمٍ﴾ إسناد الحديث»[3].

وعن مالك ـ رحمه الله ـ في قوله تعالى: ﴿وإنَّهُ لذكرٌ لكَ ولقومِكَ﴾ قال: قول الرجل: (حدثني أبي عن جدي).

كل ما سبق يؤكد أهمية الإسناد، وتوافق المحدثين على أنه مما تفردت به أمة محمد ﷺ، وهذا مصداق لقوله تعالى: ﴿إنّا نحنُ نزّلنا الذِّكْرَ وإنّا لهُ لحافظونَ﴾[4].

---

(١) «الوجيز» ص ٣٣ عن شرف أصحاب الحديث، ورقة ٧٩: ب ـ ٨٠: آ، نسخة الظاهرية.

(٢) المرجع السابق ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) بعض الآية: ٤، من سورة الأحقاف، أصل الكلمة من الأثر، وهي الرواية، يقال: أثرت الحديث آثرُهُ أثَرَةً وإثارة وأثراً: إذا ذكرته عن غيرك. انظر «فتح القدير» للشوكاني ص ٥ جـ. وانظر «تفسير» ابن كثير، ص ١٥٤ جـ ٤.

(٤) ٩ : الحجر.

obeikandl.com

الفصل الثاني

مكانة السنة من التشريع

١ ـ تمهيد.

٢ ـ أدلة حُجِّيَّة السنة.

٣ ـ منزلة السنة من القرآن الكريم.

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً ـ تمهيـــــد :

القرآن الكريم هو المصدر الأول للإسلام، عقيدته وشريعته وأخلاقه، لأنه كلام الله تعالى المعجز، المنزل على الرسول ﷺ، بواسطة الملك جبريل الأمين، المتواتر لفظه جملة وتفصيلاً، المتعبد بتلاوته، المكتوب في المصاحف.

وكل ما جاء عن الرسول ﷺ ـ سوى القرآن الكريم ـ من بيان للعقيدة، وتفصيل لأحكام الشريعة، وتطبيق لما في القرآن الكريم هو السنة، أو الحديث النبوي، وهي بوحي من الله تعالى، أو باجتهاد من الرسول ﷺ، والرسول ﷺ لا يُقَرُّ على اجتهاد خطإ، وعلى هذا فمردُّ السنة إلى الوحي، فالقرآن الكريم هو الوحي المتلو، المتعبد بتلاوته، والسنة وحي غير متلو، لا يتعبد بتلاوتها، تبين عن الله عز وجل مراده منا، مصداقاً لقوله تعالى مخاطباً الرسول ﷺ: ﴿وأَنْزَلْنا إليكَ الذِّكْرَ لِتُبَينَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم﴾(١)، وهي المصدر الثاني.

فالقرآن والسنة مصدران تشريعيان متلازمان، لا يمكن لمسلم أن يفهم الشريعة إلا بالرجوع إليهما معاً، ولا غنى لمجتهد أو عالم عن أحدهما.

قال ابن قيّم الجَوْزيّة: «وقال تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا أطيعُوا اللهَ وأطيعُوا الرسولَ وأولي الأمرِ منكُم، فإن تنازَعْتُم في شيءٍ فردُّوهُ إلى اللهِ والرسولِ إن كُنْتُم تؤمنونَ باللهِ واليوم الآخر، ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً﴾(٢)،

---

(١) ٤٤ : النحل.

(٢) ٥٩ : النساء.

فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعَاد الفعَل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول، إيذاناً بأنهم إنما يطاعون تبعاً لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسولِ وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول، فلا سمع له ولا طاعة»[1].

ثانياً ـ أدلـة حجيـة السـنة:

قد يقال: ما الدليل على وجوب العمل بما ثبت عن الرسول ﷺ، وعلى أن السنة مصدر من مصادر التشريع؟ والجواب عن هذا أن هناك أدلة تبين هذا وتوجبه وهي:

آ ـ الإيـمان: من لوازم الإيمان بالـرسـالة وجوب قبول كل ما يرد عن الرسول ﷺ في أمر الدين، فقد اجتبى الله عز وجل الرسل، واصطفاهم من عبـاده، ليبلغـوا شريعتـه إليهم، قال تعـالى: ﴿اللهُ أعلمُ حيثُ يجعـلُ رسالتَهُ﴾[2]. وقال: ﴿فَهَل على الرُّسُلِ إلا البلاغُ المبينُ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا آمِنُوا باللهِ ورسولِهِ والكتابِ الذي نَزَّلَ على رسـولِهِ والكتاب الذي أَنْزَلَ من قبلُ﴾[4] وقوله: ﴿فآمِنوا باللهِ ورسولِهِ

---

(١) «إعلام الموقعين» ص ٤٨ جـ ١.
(٢) ١٢٤ : الأنعام.
(٣) ٣٥ : النحل.
(٤) ١٣٦ : النساء.

النبيِّ الأميِّ الذي يؤمنُ باللهِ وكلماتِهِ واتَّبعوهُ لعلَّكم تهتدونَ﴾[1] نَصٌّ بينٌ في وجوب العمل بما جاء، وفي اتباعه ﷺ. وهذا واضح في قول الإمام الشافعي في الآية السابقة، قال: «فجعل كمالَ ابتداء الإيمانِ ـ الذي ما سواه تَبَعٌ له ـ الإيمانَ بالله ثم برسوله»[2].

ب ـ **القرآن الكريم**: في القرآن الكريم آيات كثيرة تجيب عن السؤال المطروح، وتنص على وجوب طاعة الرسول ﷺ، منها: قوله تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنوا أطيعُوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ وأُولي الأمرِ منكُم، فإن تنازَعْتم في شيءٍ فردُّوه إلى اللهِ والرَّسولِ إن كُنتم تؤمنونَ باللهِ واليومِ الآخرِ﴾[3]. والرد إلى الله هو الرد إلى الكتاب، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته، وقوله عز وجل: ﴿وما آتاكُمُ الرسولُ فخذوهُ وما نهاكُم عنهُ فانْتهوا﴾[4]. وما أبلغَ قوله سبحانه وتعالى في هذا الموضوع: ﴿فلا وربِّكَ لا يؤمنونَ حتى يحُكِّموكَ فيما شَجَرَ بينهَم، ثم لا يجِدُوا في أنفُسِهِم حَرَجاً مما قضيتَ ويسلِّموا تسليماً﴾[5].

جـ ـ **أدلة حجية السنة من الحديث**: قال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضِلوا ما تمسكتم بهما: كتابَ الله وسنتي»[6]. وقال ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[7]. وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاءِ

---

(١) ٥٨ : الأعراف.

(٢) «الرسالة» : ص ٧٥ فقرة ٢٣٩.

(٣) ٥٩ : النساء.

(٤) ٧ : الحشر.

(٥) ٦٥ : النساء.

(٦) أخرجه الإمام مالك، وأخرج الحاكم نحوه، انظر «الموطأ» ص ٨٩٩ جـ ٢ حديث ٣، و «الفتح الكبير» ص ٢٧ جـ ٢.

(٧) أخرجه أبو داوود، «سنن» أبي داوود ص ٢٧٩ جـ ٤.

الراشدين المهديين تمسّكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ»[1].

هذه الأحاديث تدل على أن الرسول ﷺ قد أوتي الكتاب والسنة، وتوجب التمسك بهما، والأخذ بما في السنة كما يوخذ بما في الكتاب ويعمل به.

ومع هذا فقد حذر الرسول ﷺ وذَمَّ من يترك حديثه متذرعاً بالعمل بما في كتاب الله تعالى والاعتماد على ما جاء فيه فقط، فعن المقدام بن معدي كَرِب أن الرسول ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يُحَدَّثُ بحديثٍ من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتابُ الله عز وجل، فما وجدنا فيه من حلالٍ استحللناه، وما وجدنا فيه من حرامٍ حرمناه. ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله»[2].

وروى الإمام الشافعي بسنده أن الرسول ﷺ قال: «لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرتُ به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[3].

وقال ﷺ: «مَنْ بلغه عني حديثٌ فكذَّبَ به، فقد كذَّبَ ثلاثةً: الله ورسوله والذي حدث به»[4].

---

(١) «سنن» أبي داوود ص ٢٨١ جـ ٤ و «تيسير الوصول» ص ٢٤ جـ ١.

(٢) «سنن» ابن ماجة ص ٦ جـ ١، و «سنن» البيهقي ص ٥ جـ ١، وانظر «سنن» أبي داوود ص ٢٧٩ جـ ٤، و «تيسير الوصول» ص ٢٤ جـ ١.

(٣) «الرسالة» ص ٨٩ فقرة (٢٩٥).

(٤) أخرجه الطبراني، وفي سنده محفوظ بن ميسور ذكره بن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، انظر «مجمع الزوائد» ص ١٤٨ - ١٤٩ جـ ١. والراوي الذي لم يرد في حقه جرح ولا تعديل هو المستور عند المحدثين، انظر مبحث الجرح والتعديل (المستور) من هذا الكتاب.

د ـ **الإجماع**: أجمعت الأمة الإسلامية على وجوب العمل بالسنة، استجابة لله وللرسول الأمين، وأقاموا أحكامها كما أقاموا أحكام القرآن الكريم، لأنها مصدر تشريعي بما أرشد الله تعالى إليه، وبينه في كتابه الكريم وشهد الله تعالى للرسول ﷺ بأنه لا يتبع إلا ما يوحى إليه، قال تعالى: ﴿قُلْ لا أقول لكُم عندي خزائنُ اللهِ، ولا أعلَمُ الغيبَ، ولا أقولُ لكُم إني مَلَكٌ، إن أتَّبِعُ إلا ما يُوحى إليَّ، قُلْ هلْ يستوي الأعمى والبصيرُ، أفلا تتفكّرونَ﴾[1].

★★★

لكل هذا اعتنى المسلمون بالسنة النبوية، ونقلها الخلف عن السلف، جيلاً عن جيل، ورجعوا إليها في جميع أمور دينهم، وعملوا بما فيها، وتمسكوا بها، وحافظوا عليها، ليحسنوا التأسي برسول الله ﷺ.

وأخبار تمسك الأمة بالسنة أكثر من أن تحصى، وسأكتفي بذكر أربعة منها:

١ ـ حين وَلِيَ أبو بكر الصديق الخلافة أتته فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ تسأله سهم الرسول عليه الصلاة والسلام، فقال لها: «إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن الله عز وجل إذا أطعم نبيًّا طعمة، ثم قبضه، جعله للذي يقوم من بعده، فرأيتُ أن أرده على المسلمين، فقالت: فأنت وما سمعتَ من رسول الله ﷺ أعلم»[2].

٢ ـ عن عبد الله بن مسعود أنه قال: من سره أن يلقى الله غداً مسلماً

---

(١) ٥٠ : الأنعام.

(٢) «مسند» الإمام أحمد ص ١٦٠ جـ١، بإسناده صحيح، وانظر ١٧٧ و١٧٨ جـ١.

فلْيحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادَى بهن، فإن الله عز وجل شرع سنن الهدى لنبيه، وإنهن من سنن الهدى، وإني لا أحسبُ منكم أحداً إلا له مسجد يصلي فيه في بيته، فلو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم لتركتم سنة نبيكم ﷺ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم[1].

٣ ـ قيل لعبد الله بن عمر: لا نجد صلاة السفر في القرآن؟! فقال ابن عمر: إن الله بعث إلينا محمداً ﷺ، ولا نعلمُ شيئاً، فإنما نفعلُ كما رأينا محمداً ﷺ يفعل[2]. وفي رواية قال: وكنا ضُلّالاً فهدانا الله به، فبه نقتدي[3].

٤ ـ جاءت امرأة إلى عبد الله بن مسعود فقالت: أُنبئت أنك تنهى عن الواصلة؟ قال: نعم، فقالت: أشيءٌ تجده في كتاب الله، أم سمعته عن رسول الله ﷺ؟ فقال: أجده في كتاب الله وعن رسول الله. فقالت: والله لقد تصفحتُ ما بين دُفّتيْ المصحف، فما وجدتُ فيه الذي تقول. قال: فهل وجدت فيه: ﴿ما آتاكُمُ الرسولُ فخذوهُ وما نهاكم عنهُ فانتَهوا﴾[4]؟ قالت: نعم. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ نهى عن النامصة والواشرة، والواصلة، والواشمة إلا من داء[5].

ثالثاً ـ منزلة السنة من القرآن الكريم:

لم يكن للأحكام في عهد الرسول ﷺ مصدر سوى الكتاب والسنة،

---

(١) «مسند» الإمام أحمد ص ١٦٦ جـ ٦ حديث ٤٣٥٥.

(٢) و (٣) «مسند» الإمام أحمد ص ٦٨ حديث ٥٦٨٣ جـ ٨ و ص ٧٧ حديث ٥٦٩٨ جـ ٨.

(٤) الحشر: ٧.

(٥) النامصة: التي تنتف الشعر من وجهها، والواشرة: المرأة التي تحدد اسنانها وترقق أطرافها، تفعله المرأة الكبيرة تتشبه بالشواب، والواصلة التي تصل شعرها بشعر آخر زور. انظر «مسند» الإمام أحمد ص ٢١ جـ ٦ حديث ٣٩٤٥.

ففي كتاب الله تعالى الأصول العامة للأحكام الشرعية، دون التعرض إلى تفصيلها جميعها، والتفريغ عليها، إلا ما كان منها متفقاً مع الأصول العامة، ثابتاً بثبوتها لا يتغير بمرور الزمن، ولا يتطور باختلاف الناس في بيئاتهم وأعرافهم، كل هذا حتى يحقق القرآن الكريم الصلاح والفلاح لكل أمة مهما كانت بيئتها وزمنها، فتجد فيه ما يكفل حاجتها التشريعية في سبيل النهوض والتقدم، وإلى جانب هذه الأصول في القرآن الكريم نجد العقائد والعبادات، وقصص الأمم الغابرة، والآداب العامة والأخلاق.

وقد جاءت السنة في الجملة موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمة، وتفصل مجملة، وتقيد مطلقة، وتخصص عامة، وتشرح أحكامه وأهدافه، كما جاءت بأحكام لم ينص عليها القرآن الكريم، قائمة على أصوله وقواعده، تحقق أهدافه وغاياته، فكانت السنة تطبيقاً عملياً لما جاء به القرآن العظيم.

وقد تبين لنا فيما سبق أن السنة بمنزلة القرآن الكريم من حيث إنها وحي، ومن حيث إنها مصدر تشريعي يجب العمل بها، وهي إنما تلي القرآن الكريم بالمرتبة من حيث الاعتبار، لأنها مُبيِّنةٌ له، والمُبين يقدَّمُ على المبيَّن والأصل على الفرع، كما قال تعالى: ﴿وأنْزَلْنا إليكَ الذِّكْرَ لتبينَ للنّاسِ ما نُزِّلَ إليهِم ولعلَّهم يتفكرونَ﴾[1].

والسنة مع القرآن الكريم على أربعة وجوه:

● **الأول**: مؤكدة لما جاء فيه، كأحاديث الأمر بالصلاة والزكاة والصيام، والتزام الصدق واجتناب الكذب، وتحريم الربا ونحوها..

● **الثاني**: مبينة للقرآن الكريم، ووجوه هذا البيان:

---

(١) ٤٤ : النحل.

١ ـ تفصل مجمله: بينت السنة ما أجمل من عبادات وأحكام، فبين الرسول ﷺ أوقات الصلاة وعدد ركعاتها، وكيفيتها وأركانها، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»(١)، كما بين ما أجمل من مناسك الحج في القرآن الكريم، وفصل أحكامه، وقال: «خُذوا عني مناسككُم»(٢). وكذلك بين ﷺ ما تجب فيه الزكاة ومقدارها وأنصبتها مما أجمله القرآن الكريم.

٢ ـ تخصص عامه: من هذا بيان الرسول ﷺ لقول الله عز وجل: ﴿يوصيكُمُ اللهُ في أولادكُم للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأنثَيَينْ﴾(٣) وهو حكم عام في وراثة الأولاد آباءهم وأمهاتهم، يثبت في كل أصل مورث، وكل ولدٍ وارث، فخصت السنة المورث بغير الأنبياء، بقوله ﷺ: «نحن ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورثُ، ما تركناه صدقة»(٤)، وخصت الوارث بغير القاتل بقوله ﷺ: «لا يرثُ القاتلُ»(٥).

٣ ـ تقيد مطلق القرآن الكريم: ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطَعُوا أيديهُما﴾(٦) لم يقيد موضع القطع بموضع خاص من اليد، وتطلق اليد على الذراع، كما تطلق على العضد، وعلى الساعد، وعلى الكف، وقيدت السنة القطع بأن يكون من الرسغ، عندما أتي رسول الله ﷺ بسارق وثبت عليه الحد، فقطع يده من مفصل الكف(٧).

---

(١) «صحيح» البخاري بحاشية السندي ص ١٢٥ ـ ١٢٦ جـ ١.
(٢) «صحيح» مسلم ص ٩٤٣ جـ ٢.
(٣) ١١ : النساء.
(٤) «فتح الباري» ص ٢٨٩ جـ ٦.
(٥) «سنن» الترمذي كتاب الفرائض الباب ١٧، و«سنن» ابن ماجه ص ٨٨٣ جـ ٢.
(٦) ٣٨ : المائدة.
(٧) أخرجه الدارقطني، «سبل السلام» ص ٢٧ و ٢٨ جـ ٤.

• **الثالث**: مفرعة على أصل تقرر في القرآن الكريم، ومثال هذا منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها، فبعد هجرته ﷺ إلى المدينة وجد المزارعين يتبايعون ثمار الأشجار قبل بدو صلاحها، فلا يعرف المتبايعان كمية ما يباع وصلاحه، فإذا حان جنيُ الثمار كانت المفاجئاتُ غيرُ الطيبة كثيراً ما تثير النزاع بين المتعاقدين، وذلك عندما يطرأ طارئٌ من بردٍ شديد، أو مراض شجري يقضي على الزهر، وينعدم معه الثمر، لذلك حرم رسول الله ﷺ هذا النوع من البيع مالم يبدُ صلاح الثمر[1]، فقال: «أرأيت إذا منع الله الثمرةَ بمَ يأخذُ أحدكم مال أخيهِ»[2] تفريعاً على الأصل العظيم في قوله تعالى: ﴿لا تأكُلُوا أموالَكُم بينَكُم بالباطلِ إلاّ أن تكونَ تجارةً عن تراضٍ منكم﴾[3].

• **الرابع**: في السنة أحكام لم ينص عليها القرآن الكريم، وليست بياناً له، ولا تطبيقاً مؤكداً لما نص عليه، ومثالُ هذا: تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، وتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وإحداد المتوفى عنها زوجها، وهو زائد على ما في القرآن الكريم من العدة وغير ذلك، وكل هذا سنة يجب العمل به، وعلى هذا جميع من يعتد به من الأمة الإسلامية في مختلف الأوطان والأزمان.

قال الإمام الشافعي: «ما سنَّ رسول الله ﷺ فيما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿وإنّكَ لَتَهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ * صراطِ اللهِ﴾[4]. وقد سَنَّ رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما

---

(١) انظر «فتح الباري» ص ٢٩٨ جـ ٥ كتاب البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

(٢) «فتح الباري» ص ٣٠٢ جـ ٥.

(٣) ٢٩ : النساء.

(٤) بعض الآيتين ٥٢ و ٥٣ من سورة الشورى.

ليس فيه بعينه نص كتاب، وكل ما سَنَّ فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنودِ عن اتباعه معصيتَه التي لم يعذر بها خلقاً، ولم يجعل له من أتباع سنن رسول الله مخرجاً»[1].

---

(١) «الرسالة» ص ٨٨ ـ ٨٩. والعنود: العتو والطغيان، أو الميل والانحراف، وقوله: العنود عن اتباعها. أي: العتو والانحراف عن اتباع السنة.

obeikandl.com

الفصل الثالث

السنة في صدر الإسلام

وفيه

المبحث الأول: السنة في عهد الرسول ﷺ.

المبحث الثاني: السنة في عصر الصحابة والتابعين.

المبحث الثالث: النشاط العلمي في عصر الصحابة والتابعين.

المبحث الرابع: الرحلة في طلب الحديث.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

السنة في العهد النبوي

آ ـ قضى الرسول ﷺ ثلاثة وعشرين عاماً يدعو إلى الإسلام، ويبلغ أحكامه وتعاليمه، حتى دانت الجزيرة العربية وأطرافها لهذا الدين الحنيف، وقد كانت تلك الفترة مرحلة تعليمية تطبيقية، وأساساً متيناً لبنيان الحضارة الإسلامية الشامخ، الذي غير وجه التاريخ، وأمده بذخيرة حضارية في مختلف نواحي الحياة.

وكانت مهمة الرسول ﷺ مهمة شاقة لا يضطلع بها إلا أولو العزم من الرسل، فاندفع الرسول ﷺ من صميم فؤاده، وبجميع قواه في سبيل تبليغ الرسالة، حتى رست دعائم الإسلام في المدينة المنورة، وقامت دولته، فكان المعلم المربي، والقائد الموجه، والرئيس المشارك، محبًّا لأصحابه يشاطرهم آلامهم وأفراحهم، في السراء والضراء، فكان خير من يُقتدى به، ويهتدى بسيرته، فتأسى به الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، الذين خالطوه، ورأوه وسمعوا منه، وعرفوا عنه دقيق الأمور وجليلها، وكل ذلك سنة، فنقلوه إلينا بدقة وإخلاص.

* * *

ب ـ وكان لمنهج الرسول ﷺ أثر بعيد في تعليم أصحابه وحفظ سنته، فقد دعا الإسلام إلى التعلم، ورفع منزلة العلماء، وحض على طلب العلم، فإن أول ما نزل به الوحي على الرسول ﷺ قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ باسمِ ربِّكَ

الذي خَلَقَ . . . ﴾[1] والقراءة مفتاح العلم .

وكذلك شجع الرسول ﷺ على طلب العلم ورفع من شأنه، ففي حضه على طلب العلم قال: «طلب العلم فريضةٌ على كل مسلم»[2] وقال: «من يردِ الله به خيراً يفقِّهْهُ في الدين»[3].

وحض على تبليغ العلم كما في قوله صلى الله عليه وسلم «نَضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه، فَرُبَّ مبلغٍ أحفظ له من سامع»[4].

ورفع منزلة العلماء فقال ﷺ: «العلماء ورثةُ الأنبياء»[5]، وحث على احترامهم في قوله: «ليس من أمتي من لم يجلَّ كبيرنا، ويرحمْ صغيرنا، ويعرفْ لعالمنا حقَّهُ»[6].

وبين أجر طلاب العلم ومنزلتهم في قوله ﷺ: «من غدا إلى المسجد لا يريد إلا أن يتعلم خيراً أو يعلمه، كان له كأجر حاجٍّ تامًّا حَجَّتُهُ»[7].

وأوصى بطلاب العلم خيراً بقوله ﷺ: «وإنه سيأتي بعدي قومٌ يسألونكم الحديث عني، فإذا جاؤوكم فالطفوا بهم، وحدثوهم»[8]، وفي رواية: «فاستَوْصُوا بهم خيراً»[9].

---

(١) ١ : القلم

(٢) أخرجه ابن ماجة في «سننه» ص ٥ جـ ١ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ص ١٨٠ حديث ٧١٩٣ جـ ١٢ .

(٤) المرجع السابق ص ٩٦ حديث ٤١٥٧ جـ ٦ .

(٥) «مجمع الزوائد» ص ١٢١ جـ ١ .

(٦) المرجع السابق ص ١٢٧ جـ ١ .

(٧) «مجمع الزوائد» ص ١٢٣ جـ ١ .

(٨) «شرف أصحاب الحديث» ص ٧٢ : آ .

(٩) «سنن» ابن ماجه ٥٧ / ١ .

ومن أبرز ما تميز به منهج النبي ﷺ في تعليم أصحابه ثمانية أسس لها أثرها التربوي والتعليمي، وهي:

١ ـ التدرج في التعليم.
٢ ـ تعدد ميادين التعليم وتنوعها.
٣ ـ حسن التربية والتعليم.
٤ ـ التنويع والتغيير في الأسلوب والموضوع.
٥ ـ التطبيق العلمي.
٦ ـ مراعاة المستويات المختلفة والفروق الفردية واللغوية والزمانية والمكانية.
٧ ـ التيسير وعدم التشديد.
٨ ـ منهجه في التعليم عام شامل، تناول تعليم الكبار والصغار والرجال والنساء.

ومؤيدات هذه الأسس كثيرة، وشواهدها لا تحصى، فصلت القول فيها في موضع آخر[1].

* * *

جـ ـ وقد تلقى الصحابة السنة عن الرسول ﷺ من عدة طرق ووجوه، نوجزها فيما يلي:

١ ـ مجالس الرسول ﷺ التي كان يعقدها في المسجد عقب الصلوات، وفي أوقات أخرى خصصها لأصحابه، فقد كان الصحابة شديدي الحرص على حضور هذه المجالس، والمحافظة عليها، حتى إن عمر رضي الله عنه

(١) انظر كتابي «السنة قبل التدوين» ص ٣٨ وما بعدها. و «الوجيز في علوم الحديث» ص ٥٧ ـ ٦٤.

كان وجار له من الأنصار ـ في عوالي المدينة ـ يتناوبان النزول على رسول الله ﷺ، ينزل كل واحد منهما يوماً، فإذا نزل رجع بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره إلى صاحبه[1] حتى لا تضيع عليهما فائدة، ولا تفوتهم رعاية مصالحهم المعاشية.

٢ ـ حوادث تقع للرسول نفسه، فيبين حكمها للناس، وينتشر هذا الحكم.

٣ ـ حوادث تقع للمسلمين، فيسألون الرسول ﷺ عنها، فيفتيهم ويبين لهم الأحكام، فإن كانت عامة جمع الناس وبينها، وإن كانت خاصة أو شخصية، وفىَّ صاحبها حاجته، وروى ظمأه العلمي... وكل ذلك سنة.

٤ ـ وقائع وحوادث ومشاهد رأى فيها الصحابة رضوان الله تعالى عنهم أجمعين تصرفات الرسول ﷺ في صلاته، وصيامه، وحجه، وسفره، وإقامته، وقيامه، وقعوده، ودخوله، وخروجه، في سلمه وحربه، فنقلوها إلى التابعين الذين بلغوها إلى من بعدهم، وهي كثيرة جدًّا، وتشكل جانباً كبيراً من السنة، وخاصة هديه ﷺ في العبادات والمعاملات وسيرته.

ونستطيع أن نقول ـ بكل ثقة واطمئنان ـ : إن السنة في عهد الرسول ﷺ قد حُفظت عند الصحابة جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، وإن كان نصيب كل صحابي منها يختلف عن نصيب الآخر، بين مكثر من حفظها، ومتوسط، ومقل، ومع هذا فقد أحاطوا بالسنة وحفظوها على أحسن وجه، وتكفلوا بنقلها إلى التابعين.

★★★

(١) انظر «فتح الباري» ص ١٩٥ جـ ١.

د ـ انتشار الحديث في عهد الرسول ﷺ: هيأ الله تعالى لهذا الدين عوامل قوية لانتشاره زمن الرسول ﷺ في الجزيرة العربية خاصة وخارجها عامة، وأهم هذه العوامل[1]:

١ ـ نشاط الرسول ﷺ.
٢ ـ طبيعة الإسلام ونظامه الجديد.
٣ ـ نشاط أصحاب الرسول ﷺ.
٤ ـ أمهات المؤمنين رضي الله عنهن ودورهن في نشر السنة وبيانها.
٥ ـ الصحابيات.
٦ ـ صلح الحُدَيْبِيَة، وأثره في نشر السنة.
٧ ـ رسل الرسول ﷺ وبعوثه إلى الآفاق، وأثر ولاته في نشر السنة.
٨ ـ غزوة الفتح.
٩ ـ حجة الوداع.
١٠ ـ الوفود بعد الفتح الأعظم وحجة الوداع.

تلك عوامل هامة، ومشاهد عامرة برجالها، ووقائع متعددة التقى فيها آلاف المسلمين، كان لها أثرها البعيد في معرفة أحكام الإسلام، والإفادة من الرسول ﷺ، إلى جانب العوامل الأخرى التي ذكرتها، تؤكد كفايتها لنشر السنة، وتبليغها المسلمين في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية آنذاك، وتعرف بالإسلام في البلاد المجاورة للجزيرة العربية.

---

(١) انظر كتابنا «الإعلام في صدر الإسلام».

obeikandl.com

المبحث الثاني

السنة في عصر الصحابة والتابعين

آ ـ محافظة الصحابة والتابعين على السنة وتأسيهم بالرسول ﷺ

كان الرسول ﷺ مرجع الأمة في جميع أمورها، ولما انتقل إلى الرفيق الأعلى انقطع الوحي، ولم يبق أمام الأمة إلا القرآن الكريم المحفوظ في الصدور وعلى الرقاع، والسنة الشريفة، مصداقاً لقول الرسول ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنتي».

وأحسن الصحابة والتابعون التمسك بسنة الرسول ﷺ والمحافظة عليها والعمل بها، استجابة لأوامر الله عز وجل، وطاعة للرسول ﷺ، وحققوا عمليًّا قول الله عز وجل: ﴿لقَدْ كانَ لكُم في رسولِ اللهِ أُسوةٌ حسنةٌ لِمَنْ كانَ يرجُو اللهَ واليومَ الآخِرَ وذكرَ اللهَ كثيراً﴾[1]. فساروا على هديه، وأخذوا بسنته ﷺ.

١ ـ فبعد وفاة الرسول ﷺ يعقد أبو بكر لواء أسامة بن زيد، ويأبى أن يحتفظ بجيشه وهو في أشد الحاجة إليه، ويقول:

ما كان لي أن أحل لواءاً عقده رسول الله ﷺ، ويعقد اللواء لخالد بن الوليد ليقاتل المرتدين، ويقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نعمَ عبدُ الله وأخو العشيرة خالدُ بن الوليد، وسيفٌ من سيوف الله عز وجل على الكفار

---

(١) ٢١ : الأحزاب.

والمنافقين»[1].

٢ ـ كان رسول الله ﷺ قد أمر الصحابة ومن معه يوم الفتح بأن يكشفوا عن مناكبهم، ويهرولوا في الطواف، ليرى المشركون قوتهم وجلدهم، وقويت دولة الإسلام، وزال المشركون، ورأى عمر رضي الله عنه أن هذا الأمر قد ذهبت علته، ولكنه قال: «فيمَ الرملانُ الآن والكشفُ عن المناكب، وقد أَطَأَ الله الإسلام ونفى الكفر وأهله؟! **ومع ذلك لا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ**»[2].

٣ ـ وهكذا كان جميع الصحابة يتأسون بالرسول ﷺ، ويحافظون على سنته سواء أعرفوا علة ذلك أم لم يعرفوا، وسواء أتوقعوا حكمة لما يفعلون أم لم يتوقعوا، فإذا ثبت عن الرسول ﷺ شيء لم يدعوه، فعن مجاهد قال: كنا مع ابن عمر في سفر، فمر بمكان، فحاد عنه، فسُئِل لمَ فعلت؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا ففعلت[3].

٤ ـ وعن الزبير بن عربي قال: سمعت رجلاً يسألُ ابن عمر عن الحجر، قال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. فقال الرجل: أرأيت إن زُحِمت؟ فقال ابن عمر: اجعل أرأيت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله[4]. يريد أنه لا مجال للرأي إذا ثبتت سنة عن الرسول ﷺ، بدِلالة رواية أخرى: اجعل أرأيتَ مع هذا الكوكب[5].

---

(١) «مسند» الإمام أحمد ص ١٧٣ جـ ١.

(٢) «مسند» الإمام أحمد ص ٢٩٣ حديث ٣١٧ جـ ١. أطأ: ثبت وأرسى، والهمزة فيه بدل واو (وطأ).

(٣) «مسند» الإمام أحمد ص ٥٤ حديث. ٤٨٧ جـ ٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٩٤ جـ ٩.

(٥) وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه طاف بالبيت، واستلم الركن بمحجن ـ وهي عصا =

وعلى هذا النهج من التمسك بالسنة سار التابعون وأهل العلم من بعدهم، واشتهر قول الإمام مالك رحمه الله: «كلٌّ يُؤخذ من قوله ويردُّ إلا صاحب هذه الحجرة» يعني: الرسول ﷺ.

★★★

ب ـ منهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة

يتميز منهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة بأمرين أساسيين:

١ـ احتياطهم في رواية الحديث: احتاط الصحابة والتابعون في رواية الحديث عن الرسول ﷺ، خشية الوقوع في الخطأ، فاجتهدوا في اتباع السبل التي تحفظ على الحديث نوره، وتكفل نقله كما سمعوه، فحملهم ورعهم وتقواهم على الاعتدال في الرواية، وآثر بعضهم الإقلال منها احتراماً لحديث الرسول ﷺ، لا زهداً فيه، وكان عمر رضي الله عنه ينكر على من يكثر رواية الحديث دون حاجة، لأن كثرة الرواية مظنَّةُ الوقوع في الخطأ، والتزم الصحابة هذا المنهج، **فلم يرووا الأحاديث إلا حين الحاجة**، وكانوا في روايتهم يتحرون الدقة، ويحتاطون، وكثيراً ما كان يقول بعضهم بعد رواية الحديث: (نحو هذا، أو كما قال، أو شبيهاً بذلك)[1].

حتى إن بعضهم تأخذه الرعدة، ويقشعر جلده، ويتغير لونه حين يروي شيئاً عن الرسول ﷺ، ورعاً واحتراماً لحديثه عليه الصلاة والسلام.

= صغيرة ـ معه، ويقبل المحجن، رواه الإمام مسلم، وانظر «سبل السلام» ص ٢٠٥ جـ ٢ حديث ١٠ و ص ٢٠٦ جـ ٢ حديث ١١.

(١) انظر أمثلة لهذا في «سنن» ابن ماجه ص ٨ جـ ١، و «مسند» الإمام أحمد ص ٤٦ جـ ٦، و «سنن» الدارمي ص ٧٧ و ٨٤ جـ ١، و «سنن» البيهقي ص ١١ جـ ١، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٠٢٠ وما بعدها.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: «أدركت مئة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ، ما منهم أحد يحدث بحديث إلّا وَدَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يُستفتى عن شيء إلا وَدَّ أنَّ أخاه كفاه إياه» وفي رواية: «يُسأل أحدهم المسألة فيردُّها هذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول»(١).

ولم ينهج الصحابة هذا السبيل لقلة ما لديهم من الحديث، بل فعلوا ذلك كله حرصاً على السنة، وصيانة لها، واحتياطاً للدين، ورعاية لمصلحة المسلمين، لا زهداً في الحديث النبوي، ولا تعطيلاً له، وقد ثبت عن الصحابة جميعاً تمسكهم بالحديث الشريف، وإجلالهم إياه، وأخذهم به، وقد تواتر خبر اجتهاد الصحابة إذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلالٍ أو حرامٍ، وفزعهم إلى كتاب الله تعالى، فإن وجدوا فيه ما يريدون تمسكوا به، وأجروا (حكم الحادثة) على مقتضاه، وإن لم يجدوا ما يطلبون فزعوا إلى السنة، فإن روي لهم خبر أخذوا به، ونزلوا على حكمه، وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد بالرأي(٢).

كما أنهم لم يكثروا من الرواية مخافة رفع التدبر والتفقه، فالتزموا الاعتدال فيها، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ليس العلمُ كثرة الحديث، ولكنَّ العلمَ الخشيةُ»(٣).

وعلى منهج الصحابة سار التابعون ومن بعدهم، فاحتاطوا في رواية

---

(١) مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول» ص ١٣، وانظر كتاب «العلم» لزهير بن حرب ص ١٧٧: آ.

(٢) انظر «الملل والنحل» للشهرستاني ص ٤٤٦ - ٤٤٧، و «إعلام الموقعين» ص ٦٢ جـ ١.

(٣) «مختصر كتاب المؤمل في الرد إلى الأمر الأول» ص ٦.

الحديث، وأمروا بذلك، قال محمد بن المُنْكَدِر: «الذي يحدثُ الناسَ إنما يدخل بين الله وبين عباده، فلينظر بما يدخل»[1].

وكان بعضهم لا يحدث في مجلسه بأكثر من ثلاثة أحاديث أو أربعة، كي يفهمها الطلاب ويحفظوها، ويحسنوا تدبرها، ويقفوا على ما فيها، والأخبار في هذا كثيرة[2].

٢ـ تثبت الصحابة والتابعين في قبول الحديث.

كما احتاط الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم في رواية الحديث، احتاطوا وتثبتوا في قبول الأخبار عن رسول الله ﷺ، واجتهدوا في التثبت بكل وسيلة تضمن لهم معرفة صحة المروي وضبط ناقله، بطلب الحديث من راو آخر، وجمع طرقه تارة، وبالرجوع إلى أئمة هذا الشأن تارة أخرى.

١ ـ قال الإمام الذَّهبيّ: كان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قَبيصةَ بن ذُؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمسُ أن تُوَرَّثَ، فقال: ما أجدُ لك في كتاب الله شيئاً، وما علمتُ أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرةُ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السُّدُس، فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه أبو بكر رضي الله عنه[3].

---

(١) «الكفاية» ص ١٦٨.

(٢) انظر «المحدث الفاصل» فقرة (٨١٩ ـ ٨٢١) و «جامع بيان العلم وفضله» ص ١٣٠ جـ ٢، و «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ٣٧٥ وما بعدها و ف ٤٤٨ ـ ٤٥٦ و «السنة قبل التدوين» ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ص ٣ جـ ١، وأخرجه مالك في «الموطأ» ص ٥١٣ جـ ٢ وأبو داوود، والترمذي، وابن ماجه.

٢ ـ ولما استأذن أبو موسى رضي الله عنه على سيدنا عمر ثلاثاً ثم انصرف، قال له عمر: ما الذي منعك؟ قال: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدُكم ثلاثاً فلم يُؤذن له فليرجعْ» قال عمر رضي الله عنه: والله لتقيمن عليه بينة. فذهب ورجع ومعه أبو سعيد الخُدري، فأخبر عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ذلك(١). فقال عمر لأبي موسى رضي الله عنهما: أما إني لم أتهمْك، ولكن خشيتُ أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ(٢).

٣ ـ لقد كانوا يستوثقون لما يسمعون بما تطمئن له قلوبهم، فعن علي رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعتُ من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وإن أبا بكر حدثني، وصدق أبو بكر، أنه سمع النبي ﷺ قال: «ما من رجلٍ يذنبُ ذنباً فيتوضأ، فيحسن الوضوء، ويصلي ركعتين، فيستغفرُ الله عز وجل إلا غفر له»(٣).

تلك الآثار لا تعني أن الصحابة اشترطوا لقبول الحديث أن يرويه راويان فأكثر، أو أن يشهد الناس على الراوي، أو أن يستحلف، فإذا لم يحصل شيء من هذا رُدَّ خبره، بل كانوا يتثبتون في قبول الأخبار، ويتبعون الأسلوب الذي ترتاح إليه ضمائرهم، وتطمئن له قلوبهم، وما ذكرناه مظهر من مظاهر التثبت

---

(١) انظر «صحيح» البخاري بحاشية السندي ص ٨٨ جـ ٤، وانظر «صحيح» مسلم ص ١٦٩٤ جـ ٣ و «موطأ» مالك ص ٩٦٤ جـ ٢، و «الرسالة» للشافعي ص ٤٣٥.

(٢) «الموطأ» ص ٩٦٤ جـ ٢، و «الرسالة» ص ٤٣٥.

(٣) «مسند» أحمد ص ١٥٤ و ١٧٤ و ١٧٨ جـ ١، وانظر «سنن» الترمذي ص ٢٥٧ جـ ٢.

والاستيثاق، مخافة الخطأ في الرواية، وحرصاً على الضبط والاتقان حين التحديث.

فأحياناً يطلب عمر رضي الله عنه سماع آخر، وأحياناً يقبل الخبر من غير ذلك، ولا يقصد من وراء عمله إلا حمل المسلمين على جادة التثبت العلمي، وواضح هذا في مقالة عمر رضي الله عنه لأبي موسى بعد أن جاءه بأبي سعيد الخُدري. وبين الإمام الذهبي، بعد إيراد طريقة الصديق رضي الله عنه في التثبت، قال: «إن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سدَّ باب الرواية»[1].

وكما طلب الصحابة من الراوي شهادة غيره أحياناً، أو سماعاً من غيره، قبلوا أحاديث كثيرة برواية الآحاد أحياناً أخرى، لاطمئنانهم وثقتهم بضبط الناقلين، وبنوا عليها أحكامهم.

وكذلك اجتهد التابعون ومَنْ بعدهم في التثبت لصحة وضبط ما يروى، وحضوا أبناءهم وطلابهم على السماع من الثقات، من هذا أن عقبة بن نافع الفِهْريّ أوصى بنيه فقال: «يا بَنيَّ لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة»[2].

وكانوا يرون الأمانة في الذهب والفضة أيسر من الأمانة في الحديث[3]، وكان يزيد بن حبيب محدث الديار المصرية يقول: «إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشدُ الضالة، فإن عرف فخذه وإلا فدعه»[4].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» ص ٦ - ٧ جـ ١.

(٢) «الجرح والتعديل» ص ٢٩ قسم ١ جـ ١.

(٣) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» فقرة (١٦٦٥ و ١٦٧٥).

(٤) «الجرح والتعديل» ص ١٩ جـ ١.

وكثيراً ما كانت تتردد على ألسنة التابعين ومن بعدهم هذه العبارة: «إن هذا العلم دينٌ فانظروا عمّن تأخذون دينَكم»[1].

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقرة (٤٢٠).

obeikandl.com

المبحث الثالث

النشاط العلمي في عهد الصحابة والتابعين

إن الجو العلمي الذي أحاط بالمسلمين زمن الرسول ﷺ لم ينحسر بعد وفاته ﷺ، ولم يَفْتر نشاط الصحابة عما كانوا عليه، بل تضاعف جدهم ونشاطهم، لشعورهم بالمسؤولية العظيمة الملقاة على عواتقهم لحفظ مصادر الدين، وإقامة أحكامه، فسارعوا بعد حروب الردة إلى جمع القرآن الكريم، خشية ضياعه من صدور القراء (الحفاظ) باستشهادهم في عهد أبي بكر، ثم نسخوه في مصاحف، وزعت على الأقاليم الإسلامية في عهد عثمان، خوفاً من عاقبة الاختلاف في القراءات في الأمصار المختلفة.

وكان الصحابة يتدارسون حديث رسول الله ﷺ فيما بينهم، ويروي بعضهم عن بعض، ويسأل بعضهم بعضاً.

لما قبض رسول الله ﷺ قال عبد الله بن عباس لرجل من الأنصار: هلمَّ فلْنسأل أصحاب رسول الله، فإنهم اليوم كثير. قال: واعجباً يا ابن عباس، أترى الناس يفتقرون إليك، وفي الناس من أصحاب رسول الله من فيهم؟! قال ابن عباس: فترك ذاك، وأقبلت أنا أسألُ أصحابَ رسول الله عن الحديث، فإنه كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل[1]، فأتوسَّدُ ردائي على بابه، تسفي الريحُ عليَّ التراب، فيخرج، فيقول: يا ابن عم

---

(١) أي وهو في نوم الظهيرة، من القيلولة والقائلة.

رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إليَّ فآتيك؟ فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث[1].

وأخبار الصحابة والتابعين في هذا الباب كثيرة[2]، ولم يكتفوا بدراسة الحديث فيما بينهم، بل حثوا على طلبه وحفظه، وحضّوا التابعين على مجالسة أهل العلم والأخذ عنهم، ولم يتركوا وسيلة في سبيل ذلك إلا أفادوا منها، من هذا قول عمر رضي الله عنه: «تفَقَّهوا قبل أن تسودوا»[3]، وقوله: «تعلموا الفرائضَ والسنة كما تتعلمون القرآن»[4].

ومن الأمثلة التي تدل على حرصهم على تبليغ الحق، ونشر سنة رسول الله ﷺ قول أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «لو وضعتم الصمصامة ـ السيف الصارم ـ على هذه ـ وأشار إلى قفاه ـ ثم ظننتُ أني أنفذ كلمةً سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها»[5].

ومن أقوالهم في الحث على طلب العلم، قول ابن مسعود رضي الله عنه: «عليكم بالعلم قبل أن يُقبض، وقبضُه ذهابُ أهله»[6]، وعن رجاء بن حَيْوة عن أبي الدَّرْداء قال: «العلم بالتعلم، والحلم بالتحلم، ومن يتحرَّ الخير يُعطه، ومن يتوَقَّ الشرَّ يُوقه»[7].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ٢١٩.

(٢) انظر «الوجيز» ص ٩١ ـ ٩٣.

(٣) «فتح الباري» ص ١٧٥ جـ ١.

(٤) «جامع بيان العلم وفضله» ص ٣٤ جـ ٢.

(٥) «فتح الباري» ص ١٧٠ جـ ١.

(٦) «مجمع الزوائد» ص ١٢٥ جـ ١.

(٧) كتاب «العلم» لزهير بن حرب ورقة ١٩٣: آ.

وحثوا على اتباع السنة، وترك البدع، من هذا قول ابن مسعود رضي الله عنه: «الاقتصادُ في السنة أفضل من الاجتهاد في البدعة»[1].

واهتموابالناشئة، وحثوا على تعليمهم، وشجعوهم واستوصوا بهم خيراً، وأحسنوا رعايتهم، وكانوا يحضونهم على تبليغ ما يتعلمون، ومذاكرة ما يتلقون، وما أبلغ قول علي رضي الله عنه في هذا: «تزاوروا وتذاكروا الحديث، فإنكم إلّا تفعلوا يَدْرُسْ»[2].

وسار التابعون على نهج الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وجَدَّ طلاب العلم في طلبه، وأقبلوا عليه إقبالاً لم يشهدِ التاريخُ - من قبل - له مثيلاً، وكثر طلاب العلم كثرةً تثلج لها الصدور، وتستريح بها النفوس، حتى إن أحد الصحابة كان يحدث الناس، فيكثرون عليه، فيصعد فوق بيت ويحدثهم[3]، وقد بلغ طلاب الحديث في الكوفة قبل سنة (٨٠) أربعة آلاف طالب، وأربع مئة قد فقهوا[4]!!

وكانت حلقات العلم تعقد في جميع البلدان الإسلامية، فقد غَصَّ المسجد الحرام في عهد عبد الملك بن مروان بطلاب العلم، فكانت حلقاته لا تحصى، تضم أبناء المسلمين، وكان من شيوخها آنذاك عطاء، وسعيد بن جُبَيْر، وميمون بن مِهْران، ومكحول، ومجاهد، وغيرهم[5]، وكانت حلقات

---

(١) «تذكرة الحفاظ» ص ١٥ جـ ١.

(٢) «شرف أصحاب الحديث» ص ٩٩، و «معرفة علوم الحديث» ص ٦٠ و ١٤١، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ٤٦٦ و ٤٦٧.

(٣) انظر «المحدث الفاصل» ف ٨١٠.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٨١: آ و ١٣٥: ب.

(٥) «المحدث الفاصل» ف ٨١٠.

المسجد النبوي في المدينة كالرياض يختار الطالب منها ما يشاء[1]، وضمت حلقات أبي الدَّرداء رضي الله عنه في مسجد دمشق نيفاً وخمس مئة طالب[2]، إلى جانب حلقات غيره من شيوخ دمشق.

وتألقت مراكز التعليم في مشارق الدولة الإسلامية ومغاربها قبل نهاية القرن الهجري الأول، فقد كان صحابة رسول الله ﷺ في طليعة الجيوش الإسلامية، كانوا كلما دخلوا بلداً أقاموا فيه المساجد[3]، ومكث فيه بعض الصحابة والتابعين، يدبرون أموره، وينشرون فيه الإسلام، ويعلمون أبناءه القرآن والسنة، وكان الخلفاء يمدون البلاد الجديدة بالعلماء، وقد استوطن كثير من الصحابة والتابعين في تلك الأمصار، يرشدون أهلها، ويعلمون أبناءها، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، والتفّوا حول أصحاب رسول الله ﷺ، وحول علماء التابعين، ينهلون من ينابيع العلم، وتخرج في تلك الحلقات علماء التابعين وأتباعهم ممن حمل لواء العلم بعدهم، وحفظ السنة، وعمل على نشرها وتعليمها[4].

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» ف ٧٦٣.

(٢) انظر «التاريخ الكبير» لابن عساكر ص ٦٩ جـ ١.

(٣) انظر «الخطط» للمَقْريزيّ ص ٢٤٦ جـ ٢.

(٤) انظر «الوجيز» ص ١٠٨ - ١١٨.

المبحث الرابع

الرحلة في طلب الحديث

الرحلة في طلب العلم أمر يتميز به المسلمون، وبخاصة طلاب الحديث، وقد عرفت الرحلة من أجل معرفة أمر الدين منذ عهد الرسول ﷺ، وتمت رحلات كثيرة في عهد الصحابة والتابعين في طلب الحديث خاصة، يقول أبو العالية الرِّياحيّ: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ بالبَصرة، فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم»[1].

وكثيراً ما كانوا يقطعون المسافات الطويلة لسماع حديث، أو للتأكد من حديث وضبطه، أو للقاء صحابي والأخذ عنه، ثم رحل أتباع التابعين إلى علماء التابعين، والتقوا بهم، وتحملوا عنهم، وسمعوا منهم، ورحل من جاء بعدهم إلى أئمة أتباع التابعين، وهكذا اتسعت الرحلة في طلب الحديث، وكثرت في مختلف آفاق الدولة الإسلامية، فيكفي أن ينزل صحابي في بلد حتى يتقاطر طلاب العلم من الآفاق إليه، ويلتفون حوله، ومثل هذا يقال فيمن جاء بعد الصحابة من العلماء، حتى تم جمع الحديث في مراجعه الكبرى، ومع هذا لم تنقطع رحلة العلماء في سبيل المذاكرة والعرض على الشيوخ المشهورين.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» فقرة (١٧٤٠) و «الكفاية» ص ٤٠٢.

وقد رحل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه إلى عُقبة بن عامر رضي الله عنه في مصر ليتأكد من حديث كان قد سمعه معه من رسول الله ﷺ(١).

ورحل جابر بن عبد الله رضي الله عنه من الحجاز إلى بلاد الشام شهراً، لسماع حديث من بعض أصحاب رسول الله ﷺ(٢).

وخرج الإمام عامر الشَّعْبِيّ في ثلاثة أحاديث ذكرت له(٣).

وعن سعيد بن المُسَيِّب قال: إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد(٤).

وحدث الشعبي بحديث ثم قال لمن حَدَّثه: «أعطيتَكَهُ بغير شيء، وإن كان الراكبُ ليركب إلى المدينة فيما دونه»(٥).

وقد شجع الصحابة رضي الله عنهم على الرحلة في طلب العلم، من هذا قول عبد الله بن مسعود: «لو أعلمُ أحداً أعلَمَ بكتاب الله تعالى مني تبلغه الإبلُ لأتيتُه»(٦).

وقال الشعبي: (لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن، ليسمع كلمة حكمة، ما رأيت أن سفره ضاع)(٧).

وأخبار رحلات أهل الحديث من إقليم إلى إقليم كثيرة جدًّا، وأما أخبار

---

(١) انظر «فتح الباري» ص ١٥٩ جـ ١.
(٢) انظر «الأدب المفرد» ص ٣٣٧، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٧٤٢.
(٣) انظر «المحدث الفاصل» ف ١١٥.
(٤) انظر «المحدث الفاصل» ف ١١١ و «جامع بيان العلم» ص ٩٤ جـ ١.
(٥) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ص ٩٤ جـ ١.
(٦) «الكفاية» ص ٤٠٢.
(٧) «جامع بيان العلم» ص ٩٥ جـ ١.

رحلاتهم ورحلات العلماء من بلد إلى آخر في الإقليم الواحد فإنها تفوق الحصر[1].

أهم فوائد الرحلة:

كان لرحلات العلماء وطلاب العلم فوائد كثيرة منها:

١ ـ لقاء الشيوخ ومجالستهم والإفادة منهم.

٢ ـ جمع الحديث وتمحيصه والتثبت فيه.

٣ ـ جمع طرق كثيرة للحديث الواحد، فقد يسمع الراوي من علماء المصر الذي رحل إليه زيادات لم يسمعها من علماء مصره، وكثيراً ما يجد عندهم ما لم يجده عند شيوخه.

٤ ـ تمييز الصحيح من غيره بما يدور من مناظرات بين علماء الحديث، تعارض فيها طرق الحديث، فيحصل فيها القوي، ويعرف الضعيف.

٥ ـ تحصيل الأسانيد العالية، وبَين هذا في قول أبي العالية الرِّياحِيّ.

٦ ـ تساعد الرحلة في طلب الحديث على معرفة الحديث الفرد، والغريب[2]. من غيرهما، ومعرفة الغرائب والمناكير[3].

٧ ـ تقوي الصلات بين طلاب العلم وشيوخهم.

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» ف ١٢٥ ـ ١٢٩ و «جامع بيان العلم» ص ٩٤ و ٩٥ جـ ١.

(٢) انظر فصل (المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف من هذا الكتاب).

(٣) انظر فصل (الجرح والتعديل: مراتب الجرح) وفصل (الحديث الضعيف) من هذا الكتاب.

إلى جوانب فوائد أخرى لا تغيب عن أهل العلم، فلم يصلنا الحديث النبوي في مصنفاته وأمهات كتبه، مرتباً بأسانيده، وعلى أبواب جامعة لموضوعاته، وغير ذلك إلا بعد أن خدمه الصحابة والتابعون، وأتباعهم، والعلماء من بعدهم، ووقفوا عليه حياتهم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

obeikandl.com

الباب الثاني

تدوين الحديث

الفصل الأول: حول تدوين الحديث.

الفصل الثاني: أشهر ما دون في صدر الإسلام.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

حول تدوين الحديث

أولاً ـ تمهيد

عرف العرب في الجاهلية القراءة والكتابة، وكان فيهم بعض الكاتبين القارئين، ولكنها لم تكن عامة فيهم، كثيرة بين أبنائهم[1]، ودخل الإسلام وبمكة بضعة عشر رجلاً يكتب، وفي الأوس والخزرج ـ في المدينة ـ عدة يكتبون[2]. ومع كل هذا فقد كان العرب يفخرون بحفظهم وقوة ذاكرتهم.

ومما لا شك فيه أن الكتابة انتشرت في عهد الرسول ﷺ على نطاق أوسع مما كانت عليه في الجاهلية، فقد حث الإسلام على التعلم، واقتضت طبيعة الرسالة أن يكثر المتعلمون، القارئون الكاتبون، فالوحي يحتاج إلى كتاب، وأمور الدولة تحتاج إلى كتابة والعهود والمواثيق والمراسلات أيضاً.

وقد كثر الكتاب بعد الاسلام فعلاً ليسدوا حاجات الدولة الجديدة، فقد كان للرسول ﷺ كتاب للوحي بلغ عددهم أربعين كاتباً، وكتاب للصدقات، وآخرون للمداينات والمعاملات، ومثلهم للرسائل يكتبون باللغات المختلفة[3].

---

(١) انظر «الوجيز» ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) انظر «طبقات» ابن سعد ص ٨٣ قسم ٢ جـ ٣، و «قبول الأخبار» ص ٦٤. و «فتوح البلدان» ص ٤٥٩.

(٣) انظر «المصباح المضيء» ص ١٦ ـ ٤٠.

وقد كثر الكاتبون بعد الهجرة إلى المدينة المنورة، وتبرع بعض المسلمين الذين يعرفون الكتابة والقراءة بتعليم اخوانهم، إلى جانب بعض الكتاتيب التي كان يتعلم فيها بعض الصبيان القراءة والكتابة، ثم اتسع نطاق التعليم وانتشر في الآفاق الإسلامية بانتشار الصحابة رضوان الله عليهم، وكثرت حلقات العلم، وانتظمت في المساجد[1]، وكثر المعلمون، وانتشرت الكتاتيب في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، وغصت بالمتعلمين.

* * *

ثانياً ـ كتابة الحديث في عهد الرسول ﷺ:

ثبت عن الرسول ﷺ أنه كان يأمر كتاب الوحي بكتابة القرآن الكريم، ويشير إلى مواضع ما يتنزل عليه، فحفظ القرآن الكريم في الصدور، ودون في الصحف، والرقاع، والعُسُب، واللخاف، والأديم[2] التي كانت تحفظ في منزل الرسول ﷺ.

ولم يثبت عن الرسول ﷺ أنه أمر بتدوين جميع ما يقول من حديث نبوي، كما أمر بكتابة القرآن، والمتتبع لما روي عنه ﷺ في كتابة الحديث، يقف على أخبار تسمح بكتابة الحديث النبوي، كما يقف على أخبار تمنع كتابته، وسنعرض فيما يلي لبعض ما روي عنه ﷺ في هذا الموضوع.

أ ـ بعض ما روي عن الرسول ﷺ من كراهة كتابة الحديث:

١ ـ عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا

---

(١) انظر «الوجيز» ص ١٣١، و«تهذيب التاريخ الكبير» لابن عساكر ص ٦٩ جـ ١.

(٢) العُسُب: جريد النخل، واللخاف: الحجارة الرقيقة، والأديم: الجلد.

تكْتُبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحُهْ»[1].

٢ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث، فقال: ما هذا الذي تكتبون؟. قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: «كتابٌ غيرُ كتاب الله؟ أتدرون ما ضَلَ الأمَمُ قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى»[2].

ب ـ بعض ما روي عن الرسول ﷺ من إباحة الكتابة:

١ ـ قال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتبُ كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريدُ حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ باصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب، فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حَقٌّ»[3].

٢ ـ عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار كان يشهد حديث رسول الله ﷺ فلا يحفظه، فيسألُ أبا هريرة، ثم شكا قلة حفظه إلى رسول الله ﷺ، فقال له: «استعن على حفظك بيمينك»[4].

---

(١) «صحيح» مسلم بشرح النووي ص ١٢٩ جـ ١٨، و «جامع بيان العلم وفضله» ص ٦٣ جـ ١.

(٢) «تقييد العلم» ص ٣٤. وعن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه: «جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتاب، فلم يأذن لنا» «المحدث الفاصل» ف ٣٦٢ و «الإلماع» ص ٢٨.

(٣) «سنن» الدارمي ص ١٢٥ جـ ١، ونحوه ص ١٢٦ جـ ١، وانظر طرقه الكثيرة في «تقييد العلم»: ٧٤ ـ ٨٣.

(٤) أخرجه الترمذي انظر «توضيح الأفكار» ص ٣٥٣ جـ ٢، و «تقييد العلم» ص ٦٥ و ٦٦.

٣ ـ لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة، قام وخطب في الناس، فقام رجلٌ من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال: يا رسول الله اكتبوا لي، فقال: «اكتبوا له»[1].

وهناك أخبار كثيرة تدل على أن النبي ﷺ قد أذن بكتابة الحديث.

وقد حاول العلماء أن يوفقوا بين ما ورد من نهي عن كتابة الحديث، وما ورد من إباحة لكتابته، وترجع آراؤهم إلى أربعة أقوال:

الأول: أن حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه موقوف عليه، لا يحتج به، لأنه من قوله، ولا يُسَلّم هذا القول، لأن الحديث ثبت رفعه في «صحيح» مسلم، فهو صحيح.

الثاني: أن النهي عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة أن يختلط الحديث بالقرآن، فلما زال هذا الخوف لكثرة المسلمين وحفظهم لكتاب الله نسخ الحكم، وأبيحت كتابة الحديث.

ويُلحق بهذا قول من رأى أن النهي عن الكتابة إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن الكريم في صحيفة واحدة، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية، فربما كتبوه معه، فنهوا عن ذلك لخوف الاشتباه[2].

ومما يؤيد هذا، سماحه ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة.

الثالث: أن النهي في حق من وُثِقَ بحفظه، وخيف اتكاله على الكتابة،

---

(١) «مسند» الإمام أحمد ص ٢٣٢ جـ ١٢، و «فتح الباري ص ٢١٧ جـ ١، و «جامع بيان العلم» ص ٧٠ جـ ١، و «تقييد العلم» ص ٨٦.

(٢) انظر «فتح المغيث» ص ١٨ جـ ٣، و «توضيح الأفكار» ص ٣٥٤ جـ ٢.

والاذن في حق من لا يوثق بحفظه كأبي شاه.

الرابع: أن النهي كان عامًّا، وخص بالسماح له من كان قارئاً كاتباً مجيداً لا يخطىء في كتابته، ولا يخشى عليه الغلط، كعبد الله بن عمرو الذي أَمن عليه ﷺ كل هذا، فأذن له.

ورأينا في هذه الأخبار هو صحة ما روي عن أبي سعيد من النهي، وصحة ما ورد عن غيره من إباحة الكتابة، ويمكن أن تكون جميع الأقوال الثلاثة صواباً، كما يمكن أن تكون الأسباب التي بُنِيَت عليها تلك الأقوال جميعها مجتمعة عللاً لمنعه كتابة الحديث وإباحته كتابته.

فلا يوجد ما يمنع أن يكون نهيه ﷺ عن كتابة الحديث الشريف مع القرآن الكريم في صحيفة واحدة خوف الالتباس، وعن كتابته على الصحف أول الإسلام حتى يتفرغ المسلمون للقرآن الكريم، ولا يشتغلوا عنه بالحديث، وأراد الرسول ﷺ أن يحفظ المسلمون القرآن الكريم في صدورهم وعلى الألواح والصحف والعظام توكيداً لحفظه، وترك الحديث للممارسة العملية، لأنهم كانوا يطبقونه، يرون الرسول ﷺ فيقلدونه، ويسمعون منه فيتبعونه، وإلى جانب هذا سمح لمن لا يختلط عليه القرآن بالسنة أن يكتبها، كعبد الله ابن عمرو، وأباح لمن يصعب عليه الحفظ أن يستعين بالكتابة، حتى إذا حفظ المسلمون قرآنهم، وميزوه عن الحديث، جاء نسخ النهي بالإباحة عامة.

وإن وجود علل النهي السابقة لا ينفي وجود غيرها، ولا يتعارض معه، كما أن وجود علة النهي لا ينفي تخصيص هذا النهي بالسماح لبعض من لا تتحقق فيهم هذه العلة، فالنهي لم يكن عامًّا، والإباحة لم تكن عامة في أول الإسلام، فحيثما وجدت علة النهي منعت الكتابة، وحيثما زالت أبيحت الكتابة.

وانتهى أمر رسول الله ﷺ إلى إباحتها، بدليل حديث أبي شاه، فقد كان في عام الفتح إلى جانب بعض الأدلة الأخرى[1].

* * *

ثالثاً ـ كتابة الحديث في عصر الصحابة والتابعين:

أولى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كتاب الله عز وجل عناية الحفظ في الصحف والمصاحف وفي الصدور، وجمعوه في عهد الصديق، ونسخوه في مصاحف في عهد عثمان، وبعثوا به إلى الأفاق، ليضمنوا حفظ المصدر التشريعي الأول لفظاً ومعنى من أن تشوبه أيَّةُ شائبة، وحافظوا على السنة بدراستها ومذاكرتها وكتابتها أحياناً، وقد ثبت عن بعض الصحابة كراهة الكتابة، كما ثبت عن بعضهم كتابة السنة والحث على تدوينها، وكلٌّ ممن كره كتابة الحديث أو أباحه، توخّى المحافظة على هذين المصدرين التشريعيين.

فقد جمع أبو بكر رضي الله عنه خمس مئة حديث عن رسول الله ﷺ، فبات ليلة يتقلب كثيراً، فلما أصبح قال للسيدة عائشة رضي الله عنها: «أي بُنَيَّة، هلُمي الأحاديث التي عندك» قالت السيدة عائشة: «فجئته بها، فدعا بنار فحرقها»[2].

وعن عُروة بن الزبير أن عمر رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت

---

(١) انظر «الوجيز» ص ١٣٥.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ص ٥ جـ ١.

أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً»[1].

وكان خوف عمر رضي الله عنه من إقدامه على كتابة السنة أن ينكبّ المسلمون على دراسة غير القرآن، ويهملوا كتاب الله عز وجل، لذا نراه رضي الله عنه يمنع الناس من أن يتخذوا كتاباً مع كتاب الله، وينكر إنكاراً شديداً على من نسخ كتاب (دانيال) ويضربه، ويقول له: «انطلق فامحه، ثم لا تقرأه، ولا تُقرئه أحداً من الناس، فلئن بلغني عنك أنك قرأته أو أقرأته أحداً من الناس لأنهكنَّكَ عُقوبةً»[2].

ودعا من عنده كتب ـ غير كتاب الله ـ أن يأتيه بها، فأتوه بكتبهم[3]، فأحرقها، ثم قال: «أمنية كأمنية أهل الكتاب»[4].

وقال علي رضي الله عنه: «أعزمُ على كل من كان عنده كتاب إلاّ رجع فمحاه، فإنما هلك الناسُ حيث اتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم»[5].

وقد بين الخطيب البغدادي الغاية من كراهتهم الكتابة في قوله: «إن كراهة الكتاب في الصدر الأول إنما هي لئلا يُضاهَى بكتاب الله تعالى غيره، أو يُشتغل عن القرآن بسواه، ونهِيَ عن الكتب القديمة أن تتخذ لأنه لا يُعرف

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» ص ٦٤ جـ ١، وانظر «تقييد العلم» ص ٥٠ و «طبقات» ابن سعد ص ٢٠٦ قسم ١ جـ ٣.

(٢) «تقييد العلم» ص ٥٢.

(٣) أي بالمكتوب عندهم.

(٤) انظر «تقييد العلم» ص ٥٣.

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» ص ٧٢ جـ ١.

حقها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أن القرآن كفى منها، وصار مهيمناً عليها، ونهيَ عن كتْبٍ في صدر الإسلام وجدّته، لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره، لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمن»[1].

وإلى جانب هذا نرى بعض الصحابة قد كتب الحديث، وبعضهم أجاز كتابته وحث على تدوينه، وذلك حينما زالت علة المنع، وبخاصة بعد أن جُمع القرآن الكريم في المصاحف، وأرسل إلى الآفاق.

فقد كان عند علي رضي الله عنه صحيفة مشهورة، فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات[2]، وروي عنه أنه قال: «من يشتري مني علماً بدرهم؟» قال أبو خيثمة: يقول: «يشتري صحيفة بدرهم، يكتب فيها العلم»[3].

وكتب معاوية بن أبي سفيان إلى المُغيرة بن شُعبة رضي الله عنهم: «اكتب إليَّ بشيء سمعتهُ من رسول الله ﷺ» فكتب المغيرة إليه: «إنه كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[4].

وكان طلاب العلم يكتبون بين يدي البراء بن عازب رضي الله عنه[5].

---

(١) «تقييد العلم» ص ٥٧.

(٢) انظر «مسند» أحمد ص ٤٥ و ١٢٢ جـ ٢.

(٣) «تقييد العلم» ص ٩٠ و «العلم» لزهير بن حرب ص ١٩٣.

(٤) «معرفة علوم الحديث» ص ١٠٠، وانظر «فتح الباري» ص ٩٥ جـ ٩ طبعة مصر بولاق سنه ١٣١٢.

(٥) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ص ٨١ حـ ١.

وكان عبد الله بن عمر لا يخرج من بيته غدوةً حتى ينظر في كتبه[1].

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يملي الحديث على طلابه[2]، وقال لبنيه: «يا بَنِيَّ قيدوا العلم بالكتاب»[3].

قال الخطيب البغدادي: «فلما أمن ذلك ـ اختلاط القرآن الكريم بغيره، أو مضاهاة غيره به ـ ودعت الحاجة إلى كتب العلم لم يكره كتبه، كما لم تكره الصحابةُ كتب التشهد، ولا فرق بين التشهد وغيره من العلوم، في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كتب الصحابة ما كتبوه من العلم، وأمروا بكتبه إلا احتياطاً، كما كان كراهتهم لكتبه احتياطاً، والله أعلم»[4].

وعلى هذا سار التابعون بين كاره لكتابة الحديث من باب الاحتياط، ومجيز كتابته احتياطاً له، ثم كثرت كتابة الحديث، وانتشرت صحفه بين طلاب العلم، وعقدت حلقات الإملاء، ومع هذا فقد كان بعض التابعين يمحو كتبه قبل وفاته، أو يوصي بكتبه إلى من يثق به، ليفيد منها، خشية أن تقع في غير أهلها، أو غير مواضعها[5].

قال ابن الصلاح: «ثم إنه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك ـ أي الكتابة ـ وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة»[6].

---

(١) انظر «الآداب الشرعيه» ص ١٢٥ جـ ٢.

(٢) انظر «تاريخ بغداد» ص ٢٥٩ جـ ٨.

(٣) «تقييد العلم ص ٩٦. وكتاب «العلم» لابن حرب ص ١٩٢.

(٤) «تقييد العلم» ص ٩٤.

(٥) انظر «الوجيز» ص ١٥٦.

(٦) «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٧١.

قال الـرّامَهُـرْمُـزيّ: «والحـديث لا يضبط إلا بالكتـاب، ثم بالمقابلة والمدارسة، والتعهد والتحفظ، والمذاكرة والسؤال، والفحص عن الناقلين، والتفقه بما نقلوه، وإنما كره الكتاب من كره في الصدر الأول، لقرب العهد، وتقارب الإسناد، ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله، ويرغبُ عن تحفظه والعملِ به، فأمـا والـوقت متباعد، والإسناد غير متقارب، والطرق مختلفة، والنقلة متشـابهـون، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى...»[1].

* * *

رابعاً: اهتمام الدولة بتدوين الحديث:

١ ـ طلائع التدوين الرسمي:

اشتهر بين العلماء أن أول من أمر بتدوين الحديث من أولى الأمر ونفذ ذلك الخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز رحمه الله، ولكني من خلال البحث العلمي، وتتبع تدوين الحديث تتبعاً دقيقاً وقفت على خبر صحيح في «طبقات» ابن سعد، يبشر بطلائع التدوين الرسمي على يدي والده أمير مصر عبد العزيز بن مروان، المتوفى سنة (٨٥هـ)، وفيه أن عبد العزيز رحمه الله قد طلب من ـ كثير بن مُرة الحضرمي ـ أحد أعلام التابعين في حمص ـ أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ، من أحاديثهم، ويعد هذا الـطلب لوناً من ألوان تدوين الحديث الرسمي، الذي قام به بعض أولي الأمـر، ورجّحتُ أن هذا الطلب كان قبل سنة (٧٥هـ) على أبعد تقدير، وفصلت القول في هذا الموضوع في كتابي «الوجيز»[2].

---

(١) «المحدث الفاصل» ف ٣٨١.

(٢) انظر «الوجيز» ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

٢ ـ خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة:

كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق يحث المسؤولين فيها على تشجيع أهل العلم من أجل تدريس السنة وإحيائها ونشر العلم، عن عكرمة بن عمار قال: «سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يقول: أما بعد، فامروا أهل العلم أن ينتشروا في مساجدهم، فإن السنة كانت قد أميتت»(١)، وجعل لأهل العلم نصيباً في بيت المال يسد حاجاتهم كي يتفرغوا للتعليم ونشر العلم، فقد جاء في كتابه إلى والي حمص:

«مُرْ لأهل الصلاح من بيت المالِ ما يقيتهم لئلا يشغلهم شيء عن تلاوة القرآن، وما حملوا من الحديث»(٢).

كما كتب «إنه لا رأي لأحد في كتاب، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنة سنها رسول الله ﷺ (٣)

ومن أبرز ما قدمه في خدمة السنة وتدوينها وجمعها كتبه إلى الآفاق في هذا الموضوع، وكانت خطوة حازمة وجيدة، فكان فيما كتب: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»(٤).

وكتب لأهل المدينة: «انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله»(٥).

---

(١) «المحدث الفاصل» ف ٨٧٣.

(٢) «شرف أصحاب الحديث» ص ٨٩: آ.

(٣) «سنن» الدارمي ص ١١٤ جـ ١، وانظر «جامع بيان العلم وفضله» ص ٣٤ جـ ٢.

(٤) «فتح الباري» ص ٢٠٤ جـ ١.

(٥) «سنن» الدارمي ص ١٢٦ جـ ١ وقارن بكتاب «الأموال» ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

وكتب إلى عامله على المدينة، أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت: ١١٧هـ): «اكتب إليَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وبحديث عمرةَ، فإني خشيت دروس العلم وذهابه»[١].

وفي رواية أمره أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن (ت: ٩٨هـ)، والقاسم بن محمد (ت: ١٠٧هـ) فكتبه له[٢].

وفي رواية «فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، وليُفشوُا العلمَ، وليجلسوا حتى يعلمَ من لا يعلمُ، فإن العلمَ لا يهلك حتى يكون سرًّا»[٣].

كما أمر ابن شِهاب الزُّهري (١٢٤هـ) وغيره بجمع السنن[٤].

وهؤلاء المذكورون من أئمة التابعين، وأعلام الحِفاظ، فأبو بكر قال فيه أنس بن مالك: «ما رأيت مثل أبي بكر بن حَزْم أعظم مروءة ولا أتمَّ حالاً... ولي المدينة والقضاء والموسم»[٥] وكان الرسول ﷺ قد كتب لجده عمرو كتاباً مشهوراً فيه بعض السنن والفرائض والآثار.

وعمرة بنت عبد الرحمن هذه خالة أبي بكر نشأت في حِجْر السيدة عائشة

---

(١) «سنن» الدارمي ص ١٢٦ جـ ١، و «طبقات» ابن سعد ص ١٣٤ قسم ٢ جـ ٢، وتقييد العلم ص ١٠٥.

(٢) تقدمة «الجرح والتعديل» ص ٢١، والمراد أن يكتب له حديث عمرة، لأنها توفيت قبل سنة (٩٩) السنة التي تولى فيها عمر بن عبد العزيز الخلافة، وواضح هذا في الخبر السابق.

(٣) «فتح الباري» ص ٢٠٤ جـ ١.

(٤) انظر «جامع بيان العلم» ص ٧٦ جـ ١.

(٥) «تهذيب التهذيب» ص ٣٩ جـ ١٢.

رضي الله عنها، وكانت من أثبت التابعين في حديثها.

والقاسم بن محمد بن أبي بكر (٣٧ ـ ١٠٧هـ) أحد الفقهاء السبعة في المدينة، وعالم زمانه، تلقى علمه عن عمته السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وعائشة أم المؤمنين غنية عن التعريف بعلمها وفضلها.

وأما ابن شهاب الزهري أحد الذين شاركوا في جمع الحديث وكتابته فهو أحد الأئمة الحفاظ الأعلام، كان قد كتب السنن وما جاء عن الصحابة أثناء طلبه العلم، كان ذا مكانة رفيعة، وقد نفذ كتاب الخليفة، قال: «أمرنا عمر ابن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً»[1]، وعلى هذا يحمل قول المؤرخين والعلماء: «أول من دون العلم ابن شهاب»[2] أي تدويناً رسميًّا بأمر المسؤولين.

وقد عَدَّ علماء الحديث تدوين عمر بن عبد العزيز هذا أول تدوين للحديث، وكرروا في كتبهم هذه العبارة: «وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المئة في خلافة عمر بن عبد العزيز»[3] ونحوها.

فهذا محمول على التدوين الرسمي الذي تبنته الدولة، وأما تقييد الحديث، وحفظه في الصحف والرقاع فقد كان منذ عهد الرسول ﷺ: حيث كتب بين يديه بعض الصحابة، كما كتب كثير من التابعين في عهد الصحابة، وقد كانت نهاية القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني خاتمة حاسمة لما كان من كراهة كتابة الحديث وإباحتها، فدونت السنة في صحف

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» ص ٧٦ جـ ١.

(٢) المرجع السابق ٧٦ جـ ١ و «حلية الأولياء» ٣٦٣ / ٣.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ص ٤٠، و «قواعد التحديث» ص ٤٦، ونحو هذا في «توجيه النظر» ص ٦، و «إرشاد الساري» ص ١٤ جـ ١.

وكراريس ودفاتر، فأسهمت الأقلام والصدور بحفظ السنة، حتى أُودعت في مدوناتها الكبرى.

* * *

خامساً ـ المصنفون الأوائل:

ظهرت بعض الثمرات المادية العلمية للنشاط العلمي الذي قام به الصحابة والتابعون وأتباعهم ـ في مطلع القرن الهجري الثاني ـ وتتابعت بعد ذلك ثرة غنية بظهور مصنفات الحديث الأولى في أوقات متقاربة في البلاد الإسلامية، وقد اختلف في أول من صنف وبوب، فقيل:

١ ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج البَصري (ت: ١٥٠هـ) بمكة.

٢ ـ ومالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩هـ)، أو محمد بن اسحاق (ت: ١٥١هـ) بالمدينة المنورة، وصنف بها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب (٨٠ ـ ١٥٨هـ) «موطأة».

٣ ـ والربيع بن صبيح (ت: ١٦٠هـ)، أو سعيد بن أبي عَرُوبة (ت: ١٥٦هـ) أو حمّاد بن سَلَمة (ت: ١٦٧هـ) بالبصرة.

٤ ـ وسفيان الثوري (٩٧ ـ ١٦١هـ) بالكوفة.

٥ ـ وخالد بن جميل العبد، ومعَمْر بن راشد (٩٥ ـ ١٥٣هـ) باليمن[1].

٦ ـ والإمام عبد الرحمن بن عمرو الأَوْزاعيّ (٨٨ ـ ١٥٧هـ) بالشام.

٧ ـ وعبد الله بن المبارك (١١٨ ـ ١٨١هـ) بخُراسان.

٨ ـ وهُشَيْم بن بشير (١٠٤ ـ ١٨٣ هـ) بواسط[2].

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» ف ٨٩٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، و «تاريخ بغداد» ص ٨٥ جـ ١٤، و «تذكرة الحفاظ» ١٦٣.

٩ ـ وجرير بن عبد الحميد (١١٠ ـ ١٨٨هـ) بالرَّي[١].
١٠ ـ وعبد الله بن وَهْب (١٢٥ ـ ١٩٧هـ) بمصر[٢].

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التصنيف بالنسبة إلى جمع الأبواب وضمها إلى بعضها في مؤلف أو جامع، وأما جمع حديث إلى مثله في باب واحد، فقد سبق إليه التابعي الجليل عامر بن شراحيل الشَّعبيّ (١٩ ـ ١٠٣هـ)، الذي روي عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم، إذا اعتدت المرأة ورثت[٣]، وساق فيه أحاديث[٤].

وقد ضمت أكثر هذه المصنفات الحديث الشريف، وفقه بعض الصحابة والتابعين، كما هو واضح في «موطأ» الإمام مالك بن أنس.

ثم رأى بعض أهل العلم أن تفرد أحاديث الرسول ﷺ في مؤلفات خاصة، فألفت المسانيد، وهي كتب تضم أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيدها، خالية من فقه الصحابة والتابعين أو فقه مصنفها، تجمع فيها أحاديث كل صحابي ـ ولو كانت في موضوعات مختلفة ـ تحت اسم مسند فلان، ومسند فلان.

وأول من ألف المسانيد أبو داوود سليمان بن الجارود الطَّيالسيّ (١٣٣ ـ

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» فقرة ٨٩٢ وما بعدها، و «تاريخ بغداد» ص ٨٥ جـ ١٤.
(٢) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٩٠٤ ـ ف ١٩٠٧، و «تدريب الراوي» ص ٤٠، ووجد «الجامع» في الحديث لعبد الله بن وهب في ورق بُردي بمدينة (إدفو) في جنوب مصر، وطبع طباعة جيدة بعناية المستشرق (دافيد ويل).
(٣) «المحدث الفاصل» ف ٨٨٩، و ٨٩٠.
(٤) «تدريب الراوي» ص ٤٠، و «منهج ذوي النظر» ص ١٨.

٢٠٤هـ)[1]، وتبعه بعض من عاصره من أتباع التابعين وأتباعهم في مختلف الأمصار الإسلامية، واقتفى الأئمة آثارهم كإسحاق بن راهُويَهْ (١٦١ - ٢٣٨هـ) شيخ الإمام البُخاري، وعثمان بن أبي شَيْبه (١٥٦ - ٢٣٩هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ)، وغيرهم[2].

جمع هؤلاء الحديث، ودونوه بأسانيده، واجتنبوا الأحاديث المردودة، وذكروا طرقاً كثيرة لكل حديث، يتمكن بها جهابذة هذا العلم وصيارفته من معرفة الصحيح من الضعيف، والقوي من المعلول، مما لا يتيسر لكل طالب علم، فرأى بعض أهل العلم أن يجرد الحديث الصحيح بالتصنيف، فصنف بعض الأئمة في الحديث الصحيح فقط، وجعلوا كتبهم على الأبواب، وظهرت الكتب الستة في هذا العصر.

وكان أول من صنف في الصحيح فقط الامام محمد بن إسماعيل البُخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ)، ثم الإمام مسلم بن الحجاج النَّيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١هـ)، وغيرهما ممن سنوجز القول فيهم حين نعرض للحديث الصحيح إن شاء الله.

---

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ٤٦، طبع هذا المسند طبعة جيدة بالهند سنة ١٣٢١هـ.

(٢) انظر تراجمهم في «تذكرة الحفاظ» ص ٦ و ٩ و ١١ جـ ٢، وانظر «تدريب الراوي» ص ٤٠، و «الرسالة المستطرفة» ص ٣٦ - ٤٧.

الفصل الثاني

أشهر ما دوّن في صدر الإسلام

كان بعض الصحابة قد كتب عن رسول الله ﷺ بعض أحاديثه، بإذن خاص منه كعبد الله بن عمرو، والأنصاري الذي كان لا يحفظ الحديث، كما كتب غيرهم جانباً من حديثه ﷺ بعد إذنه بالكتابة إذناً عامًّا كما سبق، وأخبار صحف الصحابة وكتبهم كثيرة جدًّا، وإن أكثر ما كتبوه تناقله الناس في حياة أصحابه وبعد وفاتهم عن طريق أبنائهم و أحفادهم وذويهم[1].

وقد بلغت كتب الرسول ﷺ إلى الملوك والأمراء، وإلى ولاته وعماله وقواده، وإلى أهل الذمة وغيرهم نيفاً ومئتين وثمانين (٢٨٠) كتاباً.

وكان عند نحو ثلاثين صحابيًّا كتب وصحف فيها أحاديث كثيرة لا يمكن حصرها، وأما التابعون الذين اهتموا بكتابة الحديث فكثيرون جدًّا، ومدوناتهم تفوق الحصر، وسأكتفي بذكر أشهر المدونات في صدر الإسلام.

١ ـ الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص (٧ق هـ - ٦٥هـ): ضمت نحو ألف حديث، نقل إلينا الإمام أحمد محتواها في «مسنده»، كما نقلت كتب السنن الأخرى جانباً كبيراً منها، ولهذه الصحيفة[2]

---

(١) بسطت القول فيها في كتابي «السنة قبل التدوين»، وانظر «الوجيز» ص ١٦٧ - ١٧٣.

(٢) يسمي عبد الله ما كتبه عن الرسول ﷺ بالصادقة، لأنه تلقاه عنه مباشرة، وليس بينهما واسطة، وقال: «ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة...» وتتابع أهل العلم على =

أهمية علمية عظيمة، لأنها وثيقة علمية تاريخية، تثبت كتابة الحديث النبوي الشريف بين يدي الرسول ﷺ وبإذنه.

٢ ـ صحيفة جابر بن عبد الله الأنصارِي (١٦ق. هـ ـ ٧٨هـ): كان لجابر بن عبد الله رضي الله عنه صحيفة رواها بعض التابعين، وكان قتادة ابن دعامة السَّدُوسي (ت: ١١٨هـ) يرفع من منزلة هذه الصحيفة، ويقول: «لأنا بصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة»(١). وكان لجابر رضي الله عنه حلقة في المسجد النبوي، يملي فيها على طلابه الحديث(٢).

٣ ـ الصحيفة الصحيحة لهَمّام بن مُنَبِّه (٤٠ ـ ١٣١هـ): كتب همام بن منبه أحد أعلام التابعين عن الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه كثيراً من حديث رسول الله ﷺ، وجمعه في صحيفة أو صحف سماها «الصحيفة الصحيحة»، وقد ضمت (١٣٨) حديثاً، وصلتنا كاملة مستقلة، ونقلها الإمام أحمد بتمامها في «مسنده» وأخرج الإمام البخاري كثيراً من أحاديثها في أبواب شتى من كتابه.

ولهذه الصحيفة أهمية علمية تاريخية، تثبت أن بعض التابعين قد كتب

= تسمية مدونات الصحابة والتابعين بالصحف، فالصحيفة بمعنى مدونة، وإن كانت تضم كثيراً من الصفحات أو الرقاع وغيرها.

(١) من المحتمل أن تكون هذه الصحيفة غير المنسك الصغير الذي أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب الحج، وقد ذكر ابن سعد هذه الصحيفة في ترجمة مجاهد في «طبقاته» ص ٤٣٣ جـ ٥، وذكر ابن سعد قول قتاده السابق في «طبقاته» ص ١ ـ ٢ قسم ٢ جـ ٧. وكان قتادة (يحدث عن صحيفة سليمان اليشكري، وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله) «القياس» لابن القيم ص ١٠٨.

(٢) روى أبو الزبير محمد بن تدرس، وأبو سفيان، والشعبي عن جابر رضي الله عنه وقد سمعوا منه وأكثر ما رووه في الصحيفة. انظر «تهذيب التهذيب» ص ٢١٤ جـ ٤.

حديث رسول الله ﷺ عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

٤ ـ «المجموع» للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٨٠ ـ ١٢٢هـ): كان الامام زيد رحمه الله قد أملى على طلابه حديث رسول الله ﷺ وبعض فقهه، ودوّن هذا في أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الهجري الثاني، ووصلنا في مجلد كبير ضم (٢٢٨) حديثاً مرفوعاً إلى الرسول ﷺ، و (٣٢٠) خبراً عن سيدنا علي رضي الله عنه، و (٢) خبرين عن الحسين رضي الله عنه، إلى جانب فقه الإمام زيد، وقد رتب المجموع على الموضوعات، على أبواب الفقه، ففيه كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز. . . وكتاب البيوع. .

والمجموع من أهم الوثائق العلمية التاريخية، التي تثبت ابتداء التصنيف والتأليف في أوائل القرن الهجري الثاني.

obeikandl.com

الباب الثالث

علوم الحَديث

وفيه سبعة فصـــول

الفصل الأول: تحمل الحديث وأداؤه.

الفصل الثاني: علم تاريخ الرواة.

الفصل الثالث: علم الجرح والتعديل.

الفصل الرابع: علم غريب الحديث.

الفصل الخامس: علم مختلف الحديث ومشكله.

الفصل السادس: علم ناسخ الحديث ومنسوخه

الفصل السابع: علم علل الحديث.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
تحمل الحديث وأداؤه

لم تكن رواية الحديث ونقله أمراً تلقائيًا، أو نقلاً عاديًا، أو مزاجيًا حسب أحوال الرواة وميولهم وأهوائهم، بل جمع الحديث ونقل ـ بالكتابة والرواية على مختلف صورها ـ على أسلم قواعد التثبت العلمي، فما كان يقبل الحديث إلا إذا توفرت في حامله شروط دقيقة، استنبطها العلماء من منهج الصحابة والتابعين، وبسطوا القول فيها في كتب أصول الحديث.

ونتكلم في هذا الفصل عن السن التي يقبل فيها سماع الصبي للحديث النبوي، ثم نتكلم في أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في الراوي عند التحمل والأداء، ونختتم هذا بطرق تحمل الحديث وطرق أدائه.

* * *

آ ـ أهلية الراوي

نريد بالأهلية في هذا الفصل صلاحية المرء لسماع الحديث وتلقيه عن غيره، وصلاحيته لروايته وتبلغيه.

وقد أطلق العلماء على تلقي الحديث (التحمل)، وهو أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل التي سنبينها فيما بعد، وأطلقوا على رواية الحديث وتبليغه (الأداء) ومن ثم كانت أهلية الراوي أهلية تحمل، وأهلية أداء.

١ ـ أهلية التحمل:

ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز سماع الصبي، وهو من لم يبلغ سن التكليف، ولم يجز بعضهم ذلك، والصواب رأي الجمهور، لأن الصحابة والتابعين وأهل العلم من بعدهم قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وغيرهما، من غير أن يفرقوا بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده.

واختلفوا في سن التحمل، فمنهم من رأى أن أقل سن السماع خمس سنين، لقول الصحابي محمود بن الربيع رضي الله عنه: «عقلت من النبي ﷺ مجةً مجّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»(١).

وقال آخرون: إذا فهم الصغير الخطاب وردَّ الجواب كان مميزاً صحيح السماع، ولو كانت سنه دون خمس سنين، وإن لم يفهم الخطاب وردَّ الجواب لم يصح سماعه، ولو كانت سنه أكثر من خمس سنين، وهو قول كثير من المتقدمين والمتأخرين من أهل العلم.

وكانوا يشجعون الصغار على حضور حلقات العلم ويحدثونهم، ولا غرابة في هذا، فإن الأبحاث التربوية تؤكد صلاحية الصغار لتحمل ما يناسب مداركهم في سن مبكرة، ومن الشهور الأولى... ونشاهد أطفال رياض الأطفال دون الخامسة يرددون كثيراً من سور القرآن الكريم، وبعض الأناشيد، وقد يتكلم بعضهم أكثر من لغة أجنبية، ونرى هذا أمراً عاديًا، وكم من صبي استحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب قبل العاشرة من عمره، والعلم بالتعلم.

---

(١) «صحيح» البخاري بحاشية السندي ص ٢٥ جـ ١. باب: متى يصح سماعُ الصغير؟

٢ ـ أهلية الأداء:

أجمع جمهور أئمة الحديث والأصول والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته ذكراً كان أو أنثى الشروط الآتية:

١ ـ الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع، لأن في قبولها تنفيذاً لقوله على المسلمين، فكيف يتصور عقلاً أن ندين بقول من لا يؤمن بديننا أو يكيد له؟! ثم إن الله عز وجل أمرنا أن نتوقف في خبر الفاسق في قوله: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنُوا إن جاءَكُم فاسقٌ بنبإٍ فتبيَّنُوا أنْ تُصيبوا قوماً بجهالةٍ فتُصْبحوا على ما فعلتُم نادمينَ﴾[1] فإذا كان هذا موقفنا من رواية الفاسق، فمن الأولى أن نرد رواية الكافر.

٢ ـ البلوغ: مدار التكليف، فلا تقبل رواية من دون التكليف، عملاً بقول الرسول ﷺ: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»[2].

وقد احترز العلماء في قبول الرواية من الصغير خشية الكذب، فقد يكذبُ لأنه لا يقدر أثر الكذب ولا عقوبته، ولأنه لا رادع له عنه، ولما كان البلوغ مدار التكليف، الذي يزجر المكلف عن الكذب وينهاه عن الوقوع فيه، لأن البلوغ مظنة العقل والإدراك اشترطه العلماء في أهلية الأداء، ولم يشترطوه في أهلية التحمل[3].

---

(١) ٦: الحجرات، وما يتحمله الكافر قبل إسلامه يقبل منه بعد إسلامه إذا توفرت فيه شروط الأداء.

(٢) أخرجه الإمام أحمد، وأبو داوود، والحاكم، عن عمر وعلي رضي الله عنهما، وله عدة طرق عن السيدة عائشة رضي الله عنها. انظر «الفتح الكبير» ص ١٣٥ جـ ٢.

(٣) ثم إن الشارع لم يجعل الصبي وليًّا في أمر دنياه، وأوكل أمره إلى وليه أو إلى وصي، =

٣ ـ العقل: شرط لا بد منه، فلا يقبل خبر غير العاقل عملاً بالحديث السابق، كما أن المجنون أو ناقص العقل غير مكلف، فكيف ينفذ خبره على المكلفين؟!

٤ ـ العدالة: وهي صفة راسخة في النفس، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، فتحصل ثقة النفس بصدقه، وتعرف باجتناب الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، كتطفيف حبة، وسرقة لقمة، وترك المباحات القادحة في المروءة، كالأكل في الطريق، والبول في الشوارع، ومصاحبة الأرذال، والإفراط في المزاح[1].

٥ ـ الضبط: وهو تيقظ الراوي حين تحمله وفهمه لما سمع، وحفظه لذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، حافظاً إن حدث من حفظه، وحافظاً لكتابه من دخول التبديل والتحريف أو النقص إن حدث من كتابه، والسبيل إلى معرفة ضبط الراوي هو اعتبار حديثه بحديث الثقات الضابطين المتقنين، فإن وافقهم في رواياتهم غالباً ـ ولو من حيث المعنى ـ فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم، وندرت موافقته، اختل ضبطه، ولم يحتج بحديثه.

* * *

ب ـ طرق تحمل الحديث وأدائه:

أولاً ـ طرق تحمل الحديث:

١ ـ **السماع**: وهو أن يقرأ الشيخ الحديث من حفظه أو من كتاب،

= ففي أمر الدين أولى، لما في قبول خبره من تنفيذ أو ولاية على جميع المسلمين.

(١) انظر «الوجيز» ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣، و «المغني» ص ١٦٧ جـ ٩، و «إرشاد الفحول» ص ٤٩، و «الكفاية» ص ٨٠.

والحضور يسمعون لفظه، سواء أكان المجلس للإملاء أم لغيره، وهذه الطريقة أرفع أنواع التحمل، وهي طريقة الرعيل الأول من الرواة.

٢ ـ **القراءة على الشيخ**: ويسميها أكثر المحدثين «العرض» أو «عرض القراءة»، لأن الطالب يعرض على العالم ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرىء، سواء أقرأ من حفظه أو من كتاب مقابل مصحح، والشيخ يصغي إليه معتمداً على حفظه أو على أصله، أو على نسخة مقابلة مصححة، وقد يكون المقابل غير الشيخ ممن يوثق به كما قد يكون أكثر من واحد، كل منهم لديه نسخة مقابلة مصححة، يسمعون من يقرأ بحضرة الشيخ.

وقد أجاز الجمهور القراءة على الشيخ، وروي عن بعضهم عدم قبول ذلك، ومستند العلماء في جواز هذا النوع من التحمل حديث ضِمام بن ثعلبة أنه قال للرسول ﷺ: «آلله أمرك أن تصلي الصلوات؟ قال: نعم». قالوا: هذه القراءة على الرسول ﷺ، أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه[1].

والقراءة على الشيخ دون السماع منه، ومنهم من رأى أنها بمنزلته، بل إن بعض أهل العلم فضل القراءة على السماع، لأن الخطأ قد يجري على لسان الشيخ فيما يرويه قراءة أو حفظاً، فلا يرد عليه السامع، إما لأنه ليس من أهل المعرفة، أو لأن الغلط صادف موضع اختلاف بين أهل العلم فيه، فيُتَوَهَّمُ ذلك الغلط مذهب الشيخ، فيحمله عنه على وجه الصواب، أو أن هيبة الشيخ وجلاله تكون مانعاً من الرد عليه، والجمهور على تقديم السماع على القراءة[2].

---

(١) بوب البخاري لهذا الحديث باباً بعنوان (القراءة والعرض على المحدث) «فتح الباري» ص ١٥٧ ج ١.

(٢) انظر «الكفاية» ص ٢٧٧.

٣ ـ الاجازة: إذن العالم وسماحه لشخص أو أكثر برواية بعض مروياته، ومثالها أن يقول المحدث لبعض طلابه: أجزتكم رواية كتاب البيوع من «صحيح» البخاري عني، وقد سمعته من فلان عن فلان. . . ، أو أجزتكم رواية «صحيح» مسلم عني، وقد سمعته من فلان عن فلان. . . ، من غير أن يَقْرأ شيئاً عليه منه، أو أن يقرأ هو أو يُقرأ عليه بعضه، ويجيزهم فيما لم يُقرأ.

والإجازة في اللغة مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث، يقال: استجزت فلاناً فأجازني إذا سقاك ماء لأرضك أو ماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه رواية علمه عنه، فيجيزه ذلك.

وللإجازة شروط منها: أن يكون الطالب أهلاً لها، يحسن فهم ما أُجيز به، وأن يحدد المحدث ما يجيز به، وأن تكون نسخة الطالب معارضة بأصل الرواي.

وقد اقتصرت الإجازة عند المتقدمين على خاصة طلابهم الثقات، حتى لا يوضع العلم في غير أهله، ولم تكن تتعدى أحاديث باب أو جزءاً من كتاب، أو كتاباً.

وللإجازة عدة أنواع: أعلاها أن يحمل العالم كتاباً، ويقول للطالب: هذا سمعته من فلان عن فلان، وإني أجيز لك روايته عني، ومع هذا فهي دون السماع والعرض، ففيهما تقرأ الأحاديث في مجلس الشيخ، وفي الإجازة لا تقرأ الأحاديث المجاز بها.

٤ ـ المناولة: أن يعطي المحدث تلميذه حديثاً أو أكثر ـ في صحيفة أو كراس أو كتاب ـ ويقول: هذا من حديثي، أو هذا من سماعاتي عن فلان، من غير أن يقول له: (اروه عني).

وقد أجازها بعض أهل العلم، ولم يجزها آخرون.

وحجة من أجاز المناولة أن الرسول ﷺ كتب لأمير سرية كتاباً، وقال له: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ[1].

ومثال المناولة السابق يطلق عليه أهل الحديث «المناولة المجردة عن الإجازة» وقد تقرن المناولة بإجازة الشيخ، كأن يناول الشيخ الطالب كتاباً، ويقول له: أجزتكه، أو: اروه عني، وهذه يسميها المحدثون (مناولة مقرونة بالإجازة) وهي أعلى أنواع الإجازة والمناولة أيضاً.

٥ ـ **المكاتبة**: وهي أن يكتب العالم بخطه ـ أو يكلف غيره بأن يكتب عنه ـ بعض حديثه، لطالب حاضر عنده، أو لشخص غائب عنه، ويرسل الكتاب إليه مع من يثق به، وهي نوعان:

الأول: المكاتبة المقرونة بالإجازة، كأن يكتب إليه الأحاديث ويجيزه بروايتها عنه، فهذا كالمناولة المقرونة بالإجازة في الصحة والقوة.

الثاني: أن يكتب إليه من غير إجازة، وقد منع الرواية بها بعضهم، والصحيح جوازها، وهو قول كثير من المتقدمين والمتأخرين، ولا نرى وجهاً لاشتراط الإجازة في الكتابة، لأن كتابة عالم إلى آخر مثله، أو إلى طالب فيها إشعار بإذن الشيخ في الرواية عنه.

وقد استحب الخطيب البغدادي أن يكون الكتاب بخط المحدث، ولم ير ذلك لازماً، فإن كلف غيره الكتابة عنه بين ذلك، كأن يقول: (وكتابي إليك بخط فلان)، وكل هذا من باب الاستيثاق والحيطة، والمقصود أن يثبت

---

(١) انظر «فتح الباري» ص ١٦٣ جـ ١، و «الإحكام» لابن حزم ص ٢٥٧.

عند المكاتب (المكتوب إليه) أن ذلك الكتاب من الراوي المجيز تولاه بنفسه، أو أمر غيره بكتبه عنه[1].

٦ ـ **إعلام الشيخ**: والمراد به عند المحدثين أن يعلم الشيخ تلميذه أو طلابه بأن هذا الحديث أو الكتاب من مروياته، وقد سمعه من فلان، ونحو ذلك، من غير أن يصرح بإجازته لمن أعلمه بهذا في روايته عنه، فقد سوغ الرواية بمجرد هذا الإعلام أكثر أهل العلم، وعدوا إعلام الشيخ بهذا منضمناً إجازته بالرواية، لأن ثقة الشيخ وأمانته تمنعه من أن يدعي سماع ما لم يسمع، وإعلامه يدل على رضاه عن تحمل هذا السماع وأدائه لمن أعلمه به، وهذا مذهب بعض المتقدمين، وذهب إليه كثير من المتأخرين. وقال بعضهم لا بد من إجازة الشيخ حتى تصح الرواية عنه[2].

٧ ـ **الوصية**: وهي أن يوصي العالم قبل سفره أو قبل موته بكتاب أو بكتب من مروياته أو من تصنيفه لشخص قريب أو بعيد ممن يثق به وقد رأى بعض المتأخرين بأن دفع الكتب إلى الموصى له بعد سفر الموصي أو موته ـ تنفيذاً لوصيته ـ يتضمن إذناً للموصَى له بالرواية عن الموصي، وتشبه الوصية المناولة، فعدوها إحدى طرق التحمل، كما أن بعض السلف قد أوصى بكتبه قبل موته إلى بعض طلابه، كما فعل أبو قِلابة عبد الله بن زيد

---

(١) انظر «الوجيز» ص ٢١٢، عن «الكفاية» ص ٣٧٧.

(٢) انظر «الكفاية» ص ٣٤٦ ـ ٣٤٩، و«تدريب الراوي» ص ٢٨٠، و«فتح المغيث» ص ١٢ جـ ٣. والإعلام يتضمن الإجازة بالرواية دلالة لا تصريحاً، فلو منع الشيخ التلميذ من الرواية عنه كما لو قال له: «هذا الكتاب سماعي من فلان، ولكن لا أجيزه لك، أو لا تروه عني» فليس له أن يرويه عنه عند بعض أهل العلم، وأجاز ذلك آخرون، وفي رأيي أنه ليس له أن يرويه عنه، ولو رواه عليه أن يذكر منع الشيخ له من الرواية عنه. انظر «الوجيز» ص ٢١٣ وهامشها.

الجرمي (ت: ١٠٤هـ)، فقد أوصى بكتبه لأيوب السَّخْتِيانيّ (٦٨ - ١٣١هـ)، فجيء بها عدل راحلة، ودفع أيوب كراءها بضعة عشر درهماً[1].

٨ - **الوجادة**: - بكسر الواو - مصدر مولَّد لِوَجَدَ يجِدُ، غير مسموع من العرب، اصطلح المحدثون على إطلاقه على ما أخذ من العلم من صحيفة، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، كأن يجد شخص كتاباً بخط من عاصره وعرف خطه، سواء لقيه أم لم يلقه، أو بخط من لم يعاصره، واستوثق من أن الكتاب صحيح النسبة إليه، بشهادة أهل الخبرة، أو بشهرة الكتاب إلى صاحبه، أو بسند الكتاب المثبت فيه، أو غير ذلك مما يؤكد نسبة الكتاب إلى صاحبه، فإذا ثبت عنده هذا فله أن يروي منه ما يشاء على سبيل الحكاية (وجدت في كتاب فلان، أو قال فلان في كتابه...) لا على سبيل السماع.

وقد روى بعض السلف من الكتب والصحف، ولكن الرواية منها في المتقدمين نادرة وقليلة، لأن جمهور أهل العلم كانوا يفضلون الرواية مشافهة بالسماع أو العرض، بل إن كثيراً من السلف عاب على من يروي من الصحف، مخافة التحريف والتصحيف، وانتشرت بينهم عبارة: «لا تقرؤوا القرآن على المُصْحَفِيّين، ولا تحملوا العلم عن الصَّحَفِيّين»[2]، بل إن بعضهم كان يضعف ما يروى من الكتب من غير لقاء، لسماع أو عرض.

والوجادة الموثوق بها لتوفر جميع الشروط التي ذكرنا، مع تيقظ الراوي

---

(١) انظر «طبقات» ابن سعد ص ٢١٦ جـ ٥ وص ٢١٧ قسم ٢ ج ٧.

(٢) «المحدث الفاصل» فقرة (١٠١)، و «تصحيف المحدثين» ص ٢: ب.

وقال بعضهم:

ومَنْ بطونِ كراريس روايتُهم ... لو ناظَروا باقِلاً يوماً لما غلبُوا

والعلمُ إن فاتَه إسنادُ مُسْنِده ... كالبيتِ ليسَ لهُ سَقْفٌ وَلا طنبُ

«المحدث الفاصل فقرة (١٠٢) والكفاية ص ١٦٣.

وحسن فهمه وإدراكه، لا تقل في قيمتها عن التحمل بالإجازة، لأن الإجازة على حقيقتها وجادة معها إذن من الشيخ بالرواية، والرواية وجادة ـ بتوفر جميع شروطها ـ معتد بها، ولا خلاف فيها في هذا العصر، فإن أكثر العلوم النظرية تنقل وتروى وِجادة، وما ننقله اليوم من الأحاديث النبوية من الكتب الصحيحة إنما هو ضرب من الوجادة.

ثانياً ـ طرق الأداء:

كل صورة من صور التحمل تقابلها صورة من صور الأداء، وقد أوجب العلماء على الراوي حين يروي ما تحمله أن يبين في أدائه طريقة تحمله، أي أن يؤدي بصيغة تدل على الطريقة التي تحمل بها ما يرويه، لأن طرق التحمل متفاوته في منزلتها العلمية، وبخاصة ما تحمل بالسماع والقراءة، فما تحمل بهما لا يكون إلا باللقاء والمشافهة، بخلاف بقية أنواع التحمل.

١ ـ فيقول الراوي فيما تحمله سماعاً: (سمعت)، أو (حدثنا)، أو (أخبرنا)، وقلما يقولون في السماع: (قال)، أو (ذكر لي)، وتحمل هذه على السماع إذا ذكرها راوٍ يُعرف لقاؤه لمن يروي عنه، ولا سيما إذا عرف أنه لا يقول: (قال). إلا فيما سمعه منه.

وتعارف المحدثون أن يقول: (حدثني)، إذا كان قد سمع من الشيخ وحده، وأما إذا سمعه في جماعة فيقول: (حدثنا)، وتختصر في كتب الحديث ب (ثنا) وحين القراءة تذكر بتمامها.

٢ ـ ويقول فيما قُرىء على الشيخ: (قرأت على فلان)، أو (قُرىء على فلانٍ وأنا أسمع) إذا كان القارىء غيره، وتوافق أكثر المحدثين على أن يقول فيما قرأه على الشيخ: (أخبرني) لأن إقرار الشيخ له بما قرأ كإخباره به، ويقول فيما قرأه غيره على الشيخ في جماعة: (أخبرنا) أو (أنبأنا)، وتختصر في كتب

الحديث ب (أنا) وتقرأ بتمامها.

ولم يستعمل المحدثون في السماع والعرض (عن) إلا نادراً، إذ كانت (عن) تستعمل كثيراً في رواية ما لم يسمع من الشيخ مباشرة (التدليس). ولهذا كان قول المحدث (حدثنا فلان قال: حدثنا فلان) أعلى منزلة من قوله (حدثنا فلان عن فلان)، وتحمل عن على السماع إذا قالها من لم يُعرف بالتدليس، أو قالها من عُرف لقاؤه لشيخه.

٣ ـ ويقول فيما أُجيز به: (أخبرني فلان إجازةً)، أو (فيما أجازني)، ونحو هذا.

٤ ـ ويقول فيما تحمل مناولة: (فيما ناولني شيخي)، أو (فيما أخبرني مناولة)، وإذا اقترنت المناولة بالإجازة، يقول: (فيما ناولني وأجازني)، ونحو هذا مما يدل على طريقة ما تحمل به.

٥ ـ ويقول في المكاتبة: (كتب إليَّ فلان قال: حدثنا فلان...) ونحو هذا.

٦ ـ وما تحمل بالإعلام يقول فيه: (فيما أعلمني شيخي أن فلاناً حدثه...)، على قلة من روى بالإعلام في المتقدمين...

٧ ـ وأما أداء ما تحمل بالوصية فلا بد من أن يبين الراوي تحمله بها كأن يقول: (فيما أَوْصَى إلي فلان)، أو (أخبرني فلان بالوصية)، أو (وجدت فيما أوصى إلى فلان أن فلاناً حدثه...)، ولم نجد في المتقدمين من حدث بالوصية.

٨ ـ ويقول فيما تحمله وِجادة: (وجدت في كتاب فلان) ونحو هذا.

* * *

جـ ـ روايـة الحـديث بالمعنى

كما حرص العلماء على بيان صور التحمل حين الأداء، حرصوا على أداء الحديث كما سمع من غير تبديل ولا تحريف، وتشدد بعض المحدثين والفقهاء والأصوليين، فأوجبوا رواية الحديث بلفظه، ولم يجيزوا الرواية بالمعنى.

وذهب جمهـور العلماء إلى أنـه «يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، إذا كان عالماً بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيراً بالمعاني والفقه، عالماً بما يُحيل المعنى وما لا يحيله، فإذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها»[1].

والأصل أن يُبَلِّغَ الحديث كما سمعه، وقد تحمله بلفظه ومعناه، فإذا نَدَّ اللفظ عنه، وذكر معناه، وأمن الخطأ والزلل بمعرفته ما يحيل اللفظ عن معناه مما لا يحيله، واحترز بالفهم، لا بد له من أن يبلغه إن احتيج إليه، وقد أوجب الإمـام الماوَرْدِيّ أداءه بمعناه ـ إذا نسي اللفظ ـ لأن عدم أدائه بمعناه قد يكـون كتماً للأحكام، ثم قال: فإن لم ينس لفظ الحديث لم يجز أن يورده بغيره، لأن في كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس في غيره[2].

ومن أجاز رواية الحديث بالمعنى إنما أجازها للعالم بشرط أن لا يكون المروي مما يتعبد به كالتشهد ودعاء القنوت وغيرهما من الأذكار المسنونة في الصلاة وبعدها، ولا يكون من جوامع كلمه ﷺ، على أن يقول بعد رواية الحديث: (أو كما قال) ونحو هذا.

وخلاصة القول: إن جميع العلماء اتفقوا على عدم جواز رواية الحديث

---

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقرة (٦٨١).

(٢) انظر «تدريب الراوي».

بالمعنى للجاهل بما يحيل معاني المروي من اللفظ، وأما العالم بما يحيل اللفظ عن معناه مما لا يحيله فقد أجاز الجمهور له الرواية بالمعنى بالشروط السابقة، ومنع ذلك آخرون.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني
علم تاريخ الرواة

علم رجال الحديث من أهم علوم الحديث شأناً، وينقسم إلى علمين عظيمين: علم تاريخ الرواة، وعلم الجرح والتعديل.

فعلم تاريخ الرواة هو العلم الذي يُعَرِّفُ برواة الحديث من الناحية التي تتعلق بروايتهم للحديث، فهو يتناول بالبيان أحوال الرواة، بذكر تاريخ ولادة الراوي، ووفاته، وشيوخه، وتاريخ سماعه منهم، ورحلاته إليهم، ومن روى عنهم، وبلادهم ومواطنهم، وتاريخ قدومه إلى البلدان المختلفة، وسماعه من بعض الشيوخ قبل الاختلاط أو بعده، وغير ذلك مما له صلة بحياة الراوي الحديثية.

نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام، واهتم العلماء به ليتمكنوا من معرفة رجال الأسانيد، حرصاً على السنة الطاهرة وصيانة لها.

وكان التاريخ خير سلاح يتسلح به العلماء تجاه الكذابين، قال الإمام سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[1].

وكان من آثار النشاط العلمي أن اجتمعت لدى العلماء ثروة كبيرة من تراجم الرجال وأخبارهم على مختلف طبقاتهم ومواطنهم وعصورهم، حتى إذا ما أشرق عصر التدوين والتصنيف طالعتنا المصنفات الكثيرة في هذا الباب.

---

(١) «الكفاية» ص ١١٩، وانظر «فتح المغيث» ص ١٣٣ جـ ٤.

ومن أقدم ما صنف في هذا كتاب «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد كاتب الواقِدِيّ (١٦٨ ـ ٢٣٠هـ)[١].

ومن أجمع كتب تراجم رواة الحديث كتاب (تهذيب التهذيب) للحافظ أحمد بن علي (ابن حجر) العَسْقَلانيّ (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ). طبع في اثني عشر مجلداً.

والمصنفات في تايخ الرواة،وأنسابهم، والمشتبه من أسمائهم كثيرة جدًّا، تربو على ثلاث مئة مصنف، يستوعب أصغرها المجلد والمجلدين، وأوسطها ما بين ثلاث مجلدات وعشر مجلدات، وأما المبسوط منها ففوق ذلك، حتى إن بعضها يقع في سبعين مجلداً أو أكثر كـ «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

---

(١) طبع هذا الكتاب في أربعة عشر مجلداً في ليدن سنة (١٣٢٢هـ) كما طبع في لبنان.

obeikandl.com

الفصل الثالث

علم الجرح والتعديل

١ ـ الجرح والتعديل لغة واصطلاحاً:

آ ـ **الجرح لغة**: مصدر من جرح يجرح، إذا أحدث في بدن المجروح قطعاً أو ثلماً يسمح بسيلان الدم منه، ويقال: جرح الحاكم وغيره الشاهد إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره.

ب ـ **الجرح اصطلاحاً**: هو ظهور وصف في الراوي يقدح في عدالته، أو حفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها أو ردها.

والتجريح وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها.

جـ ـ **العدل لغة**: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور ورجل عدل مقبول الشهادة، وتعديل الرجل تزكيته.

د ـ **العدل اصطلاحاً**: هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يُخِلُّ بهما، فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توفرت فيه بقية الشروط التي ذكرناها في أهلية الأداء.

والتعديل: وصف الراوي بصفات تزكيه فتظهر عدالته، ويقبل خبره.

وموضوع علم الجرح والتعديل البحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها، وهو من أهم علوم الحديث، وأعظمها شأناً، فبه يعرف

المقبول من المردود، والصحيح من السقيم.

٢ ـ مشروعية الجرح والتعديل:

دلت قواعد الشريعة العامة على وجوب حفظها على المسلمين، وبيان أحوال الرواة سبيل قويم لحفظ السنة، قال تعالى: ﴿واستَشْهِدُوا شهيدَيْن من رجالِكُم فإنْ لم يكُونا رجُلَين فرجلٌ وامرأتانِ ممَّنْ ترضَوْنَ من الشهداءِ أنْ تَضِلَّ إحداهُما فتذكِّرَ إحداهُما الأخرى﴾[١]، والمقصود بالمرضي من الشهداء من ترضون دينه وأمانته، وليس نقل الحديث وروايته بأقل من الشهادة في الأموال وغيرها، لهذا لا يقبل الحديث إلا من الثقات.

وقد ثبت قول الرسول ﷺ في الجرح: «بئس أخو العشيرة»[٢]، وفي التعديل: «نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله»[٣].

وقد نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية في الإسلام، إذ كان لا بد لمعرفة الأخبار الصحيحة من معرفة رواتها معرفةً تمكن أهل العلم من الحكم بصدقهم أو كذبهم، حتى يتمكنوا من تمييز المقبول من المردود، لذلك سألوا عن الرواة..

فقد وصلنا كثير من أقوال الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب، وتكلم بعدهم التابعون وأتباعهم وأهل العلم من بعدهم، وقصد الجميع خدمة الشريعة، وحفظ مصادرها، فصدقوا القول، وأخلصوا النية والعمل.

ومن أشهر من تكلم في الرواة من التابعين محمد بن سيرين (ت:

---

(١) ٢٨٢ : البقرة.

(٢) «الكفاية» ص ٣٨ ـ ٣٩، و «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص ٥٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد والترمذي عن أبي هريرة.

١١٠هـ)، وعامر الشَّعْبِيّ (١٩ ـ ١٠٣هـ)، ومن أتباع التابعين شُعبة بن الحجاج (٨٢ ـ ١٦٠هـ)، ومالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩هـ)، وغيرهما، وتلت هذه الطبقة طبقات من أشهر نقادها سفيان بن عُيَيْنة (١٠٧ ـ ١٩٨هـ)، ثم يحيى بن مَعين (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) وطبقته، ومنها الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، فالإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهم كثير، وتوالت بعدهم طبقات بسطت كتب الجرح والتعديل أقوال رجالها.

٣ ـ منهج العلماء في بيان أحوال الرواة:

كان نقد الأئمة موضوعيًا، يتناول ما له صلة بالحديث وحسن ضبطه، ودقة نقله عن الثقات الحافظين، لمعرفة الصحيح من غيره، فكان كلامهم في الرواة وسيلة لا غاية، لهذا التزموا الاعتدال في بيان أحوال الرواة، ولم يعرضوا لغير الجانب الحديثي فيهم، وهو غايتهم.

وقد تميز منهج العلماء في بيان أحوال الرواة بقواعد من أهمها:

آ ـ الأمانة في الحكم: يذكرون للراوي ما له وما عليه، من هذا قول محمد بن سِيرين: «ظلمتَ أخاك إذا ذكرت مساوئه، ولم تذكر محاسنه»[1].

ب ـ الدقة والنزاهة: إن المتتبع لأحوال الرواة في كتب الجرح والتعديل يدرك دقة الأئمة ونزاهتهم في نقدهم، فكثيراً ما يذكرون وقت اختلاط الراوي، أو سبب وهمه، ويفرقون بين الضعف الناشىء عن قدح في العدالة وقدح في الحفظ، ومثال نزاهتهم أن قوماً سألوا الإمام علي بن المَديني عن أبيه. فقال: «سلوا عنه غيري، فأعادوا المسألة، فأطرق، ثم رفع رأسه، فقال: هو الدين، إنه ضعيف»[2].

(١) «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص ٦٦.
(٢) «الاعلان بالتوبيخ» ص ٦٦.

جـ ـ التزام الأدب في الجرح: قال المزني: «سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب. فقال لي: يا إبراهيم، اكسُ ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء»[1].

د ـ الاجمال في التعديل والتفصيل في التجريح: اكتفى المحدثون في التعديل بتزكية من ثبتت عدالته لغيره[2] من غير بيان أسباب العدالة لأنها كثيرة، يثقل على المرء ذكرها جميعها، بخلاف الجرح فلا بد من بيان سببه، ويكفي ذكر سبب واحد قادح في عدالة الراوي أو حفظه ليجرحه، لأن الجرح إنما أجيز لضرورة معرفة الثقات من الضعفاء، والضرورة تقدر بقدرها، ولما كان يكفي في الجرح ذكر سبب قادح امتنع على الجارح أن يذكر أكثر من ذلك، وهو مذهب جمهور أهل العلم.

٤ ـ شروط المعدل والجارح:

توافق العلماء على أنه لا بد لمن يعدل الرواة أو يجرحهم من أن يكون عدلاً في نفسه، تقيًّا بعيداً عن التعصب، عارفاً أسباب الجرح والتعديل.

٥ ـ معرفة العدالة والجرح:

تعرف عدالة الراوي إما بشهرته بين أهل العلم بالعدالة، كمالك بن أنس، والإمام أحمد، وغيرهما، فلا يصح أن يسأل عنه، لأن الحاصل بالشهرة فوق ما يحصل بتزكية رجل أو رجلين، وإما بالتزكية، وهي تعديل من ثبتت عدالته لمن لم يُعرف بالعدالة، ويكفي لذلك تزكية عدل واحد، لأن العدد لا يُشترط في قبول الخبر، كذلك لا يشترط في جرح راويه أو تعديله، وتقبل

---

(١) المرجع السابق ص٧٠.

(٢) انظر معرفة العدالة في الفقرة الخامسة التالية.

تزكية كل من تقبل روايته من ذكر أو أنثى، حرًّا كان أم عبداً، إذا كان عارفاً لأسباب الجرح والتعديل، وذهب بعضهم إلى وجوب تزكية رجلين.

ويثبت الجرح بالشهرة، فمن عُرف بفسقه واشتهر أمره لم تبق ضرورة للسؤال عنه، ويكتفى بما استفاض من أمره، ويثبت الجرح أيضاً بجرح العدل العارف بأسباب الجرح، وقال بعضهم: لا يثبت إلا بجرح عدلين.

٦ ـ تعارض الجرح والتعديل:

قد يرد في الراوي جرح من بعض الرواة، وتعديل من غيرهم، فإذا عُرف السابقُ من اللاحق، عمل بالقول المتأخر، فلا يبقى تعارض بين الجرح والتعديل، كمن عُرف بفسق قديم وقع منه فجرحه، ثم تاب وحسنت توبته، وعلمت لمن عدله، فلا يكون ثمة تعارض بين الجرح والتعديل. وإذا بقي التعارض بين الجرح والتعديل، ولم يمكن ترجيح قول على آخر فللعلماء في هذا ثلاثة أقوال:

الأول: يقدم الجرح على التعديل، ولو كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأن الجارح اطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، وهو قول جمهور أهل العلم.

الثاني: يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر من الجارحين، لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، ويرد هذا القول بأن المعدلين وإن كثروا لا يخبرون بما يرد قول الجارحين.

الثالث: إذا تعارض الجرح والتعديل، لا يرجح أحدهما على الآخر إلا بمرجح، فيتوقف عن العمل بالقولين حتى يُطلع على مرجح لأحدهما.

٧ ـ جرح الأقران:

أجمع العلماء على عدم قبول قدح الأقران بعضهم في بعض، احتياطاً وورعاً، لما يقع بينهم من خلاف مذهبي أو نحوه.

٨ ـ المجهول عند المحدثين:

إذا روى اثنان فأكثر عن راوٍ ارتفعت عنه الجهالة، فلا يكون مجهولاً بين أهـل الحديث، إلا أنه لا تثبت عدالته إلا بالتزكية عند جمهور المحدثين، فالمجهول عند المحدثين من روى عنه أقل من اثنين، أو لم يرو عنه أحد[١].

٩ ـ المستور:

مستور الحال هو من روى عنه اثنان فأكثر، ـ فارتفعت عنه الجهالة وهو عدل الظاهر ـ إلا أنه لم يرد في حقه جرح أو تعديل من أهل العلم، فقبل بعضهم روايته، وردها الجمهور، والأولى التوقف في خبر المستور حتى تستبين حاله، وهو قول ابن حجر[٢].

١٠ ـ هل رواية الثقة عن غيره تعديل له؟

اختلف العلماء في رواية العدل عن شيخ، هل تكون روايته عنه تعديلاً له أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ليست تعديلاً له، لأن العدل قد يروي عن غير العدل،

---

(١) وقال الدارقطني: «من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته» انظر «فتح المغيث» للسخاوي ص ١٣٧. وعند ابن عبد البر كل من اشتهر في غير العلم بزهد أو بخبرة أو نحو هذا فليس بمجهول. انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٣٠.

(٢) انظر «فتح المغيث» للعراقي ص ٢٢ ـ ٢٥ جـ ٢، و «شرح نخبة الفكر» ص ٢٤، و «تدريب الراوي» ص ٢١٠.

وهو قول أكثر أهل الحديث.

القول الثاني: رواية العدل عن غيره تعديل له، لأن العدل لو علم فيمن روى عنه جرحاً لذكره.

القول الثالث: إن كان من عادة الراوي العدل أن لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن غيره تعديل له، وإلا فلا، وهو المختار عند علماء الأصول، وعند بعض أئمة الحديث[1].

١١ ـ الرواية عن المبهم:

إذا روى عدل عن راوٍ لم يصرح باسمه لا تكون روايته عنه تعديلاً له، أما إذا عدله كأن يقول: حدثني من أثق به، أو الثقة، أو من أرضى، ففيه قولان:

الأول: أن هذا التوثيق لا يكفي من غير أن يسمي الراوي، لأنه قد يكون ثقة عنده، وغير ثقة عند غيره، ولو سماه عرفه، وربما كان ممن انفرد هو بتوثيقه وجرحه غيره بجرح قادح، فتسميته تدفع عن القلب الريبة والتردد فيه.

الثاني: قبول تعديله مطلقاً كما لو عينه، لأنه مأمون في الحالتين حين سماه ووثقه، وحين وثقه وأبهمه.

والقول الأول هو الذي عليه جمهور المحدثين[2].

---

(١) انظر «فتح المغيث» للعراقي ص ٢١ ج ٢، و «شرح علل جامع الترمذي» لابن رجب ص ٥: آ مخطوط دار الكتب المصرية. و «تدريب الراوي» ص ٢٠٩.

(٢) وقول الإمام المجتهد حدثني الثقة تكفي في حق الموافق في المذهب، لأنه لم يورده احتجاجاً بالخبر على غيره. انظر «الوجيز» ص ٢٤٢.

١٢ ـ الرواية عن أهل الأهواء والبدع:

اختلف أهل العلم في الرواية عن المبتدعين الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، مما لم يكن على عهد الرسول ﷺ، أو لم يؤثر عن الصحابة رضي الله عنهم، ويمكننا أن نلخص هذا الاختلاف فيما يلي:

أولاً: لا تقبل رواية أهل الأهواء والبدع مطلقاً، مهما تكن بدعتهم، وهو قول بعض أهل العلم، وروي هذا عن الإمام مالك.

ثانياً: تقبل راوية المنسوب إلى بدعة عند بعض أهل العلم بشروط:

١ـ ألا تكون البدعة مكفرة، فالكافر ببدعته لا تقبل روايته عند جماهير أهل العلم.

٢ـ ألا يستحل الكذب لنصرة مذهبه، لأن الصدق والأمانة رأس مال الرواة.

٣ـ إن كان لا يستحل الكذب قبلت روايته عند بعضهم، سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن، والذي عليه أكثر أهل الحديث عدم قبول رواية الداعية إلى بدعته، وقبول رواية غير الداعية إليها[1].

١٣ ـ خبر التائب عن الفسق:

إذا تاب الراوي المجروح لفسقه عن فسقه، وحسنت حاله، وعرفت عدالته بعد توبته تقبل أخباره بعدها، وهذا عام في كل المعاصي ما عدا تعمد الكذب في الحديث، فإنه لا يقبل خبر من كذب في أحاديث الرسول ﷺ، وإن تاب عن الكذب، وحسنت حاله بعد ذلك، قال أبو المظفر السَّمْعاني:

---

(١) انظر «الوجيز» ص ٢٤٣ وباب في ترك السماع عن أهل الأهواء والبدع في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (ف ١٦٢ ـ ١٦٦).

«من كذب في حديث واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه»[1]، وقد توعد الرسول ﷺ متعمد الكذب عليه بقوله: «من كذب عليَّ متعمداً فلْيتبوأ مَقعده من النار»، وذهب بعض العلماء إلى تكفيره، وأوجب بعضهم قتله[2].

١٤ ـ مراتب الجرح والتعديل:

بسط علماء الحديث القول في مراتب الجرح والتعديل، وبيان أفراد كل مرتبة من حيث صفاتهم، وسنوجز الكلام في هذا فنقول: إنها ست مراتب للجرح، وست مراتب للتعديل، يمكن جعل قاعدة كلية لكل مرتبة منها كما يلي:

أولاً ـ مراتب التعديل:

١ ـ المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في التعديل، بصيغة أفعل التفضيل ونحوه، مثل: أوثق الناس، أضبط الناس، ليس له نظير.

٢ ـ وتكون المرتبة الثانية بكل ما يدل على التوثيق التام بما هو دون السابقة، نحو: فلان لا يسأل عنه، فلان لا يسأل عن مثله، ونحو هذا...

٣ ـ والمرتبة الثالثة تكون بكل ما تأكد توثيقه باللفظ أو المعنى، نحو: ثقة ثقة، ثقة مأمون، ثقة حافظ...

٤ ـ المرتبة الرابعة: تكون بما يدل على العدالة بلفظ يشعر بالضبط، مثل: ثبت، متقن، حجة، إمام... عدل حافظ، عدل ضابط...

٥ ـ المرتبة الخامسة: تكون بكل ما يدل على التعديل والتوثيق بما لا يشعر بكمال الضبط والاتقان، نحو: صدوق، مأمون، لابأس به. ومن العلماء من

---

(١) «تدريب الراوي» ص ٢٢٠.

(٢) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ١١٣.

ألحق بهذه المرتبة قولهم: محله الصدق، وصالح الحديث، وغيره مما يشعر بصدق الراوي وعدم ضبطه. . . وألحقها بعضهم بالمرتبة السادسة.

٦ ـ وتكون المرتبة السادسة بكل ما يشعر بقربه من التجريح، كقَرْن صفة من المرتبة السابقة بلفظ المشيئة، نحو: صدوق إن شاء الله، أو تصغير صفة من تلك المرتبة كقولهم: صويلح. . ومن المرتبة السادسة قولهم: شيخ، ليس ببعيد من الصواب.

ثانياً ـ مراتب التجريح:

١ ـ المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في الجرح، ومثاله أكذب الناس، وركن الكذب.

٢ ـ وتكون المرتبة الثانية بالجرح بالكذب أو الوضع من غير مبالغة، نحو: كذاب، وضاع، يضع الحديث.

٣ ـ والمرتبة الثالثة تكون بكل ما يدل على اتهامه بالكذب أو الوضع ونحوهما، ومثاله: متهم بالكذب، أو اتهموه، يسرق الحديث، ويلحق بهذه المرتبة كل ما دل على تركه، نحو: هالك، متروك، تركوا حديثه، ليس بثقة. . .

٤ ـ والمرتبة الرابعة تكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد، نحو رُدَّ حديثه، طرحَ حديثه، ضعيف جدًّا، ليس بشيء، لا يكتب حديثه.

٥ ـ المرتبة الخامسة فيها كل ما يدل على تضعيف الراوي أو اضطرابه في الحفظ، ونحوه قولهم: لا يحتج به، مضطرب الحديث، ضَعَّفوه، أو ضعيف، له مناكير، وهذا من مناكيره.

٦ ـ المرتبة السادسة: تكون بوصف الراوي بوصف يدل على ضعفه،

ولكنه قريب من التعديل، ومثاله: ليس بذاك القوي، فيه مقال، ليس بحجة، فيه ضعف، غيره أوثق منه.

ويحتج أهل العلم بما جاء في المراتب الأربعة الأولى من مراتب التعديل، وأما من جاء في المرتبة الخامسة والسادسة فإنه لا يحتج بحديثه بل يكتب للاعتبار، أي يقارن بحديث غيره من الضابطين، فإن وافقهم - تبين ضبطه لهذا الخبر - قبل حديثه، وإلا رُدَّ.

ولا يحتج بمن وصف بوصف مما جاء في المراتب الأربعة الأولى من مراتب التجريح، وأما من ذكر بما جاء في الخامسة أو السادسة منها فيكتب حديثه للاعتبار[1].

١٥ - أشهر ما صنف في الجرح والتعديل:

تعود جهود العلماء في التصنيف في الجرح والتعديل إلى أواخر القرن الثاني للهجرة، وكانت المصنفات الأولى في هذا الموضوع نواة للمؤلفات الضخمة التي ظهرت فيما بعد، ومن أقدم المصنفات كتاب «معرفة الرجال» ليحيى بن معين (١٥٨ - ٢٣٣هـ)[2].

ومن أجمع كتب المتقدمين كتاب «الجرح والتعديل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) في أربعة أجزاء كبيرة ضمت (١٨٠٥٠) ترجمة، طبع بالهند في تسع مجلدات، مجلد للمقدمة، ومجلدان لكل جزء من أجزائه الأربعة.

---

(١) انظر «فتح المغيث» للعراقي ص ٤٢ جـ ٢، و«فتح المغيث» للسخاوي ص ١٦٢.

(٢) يوجد منه الجزء الأول مخطوطاً في دار الكتب الظاهرية بدمشق في ٤٢ ورقة تحت الرقم (١ مجموع).

ومن أجمع كتب المتأخرين كتاب «ميزان الاعتدال» للإمام محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ) طبع عدة مرات في أربعة أجزاء كبيرة، ضمت (١١٠٥٣) ترجمة.

★★★

obeikandl.com

الفصل الرابع

علم غريب الحديث

هذا العلم يبين ما يخفى معناه من ألفاظ الحديث النبوي، وقد اهتم علماء المسلمين به، لما يترتب عليه من ضبط ألفاظ الحديث، وفهم معناه، وهو المدخل إلى استنباط الأحكام، إذ من العسير على المرء أن يروي ما لا يفهم، أو ينقل ما لا يحسن أداءه.

ولم يكن حديث الرسول ﷺ غريباً على أبناء العربية في صدر الإسلام، فقد كان النبي ﷺ أفصح العرب لساناً، وأعذبهم نطقاً، وأسَدَّهم لفظاً، وأعرفهم بمواقع الخطاب، لكنه لما دخل كثير من أبناء الأمم الأخرى، الذين تعلموا من العربية ما لا غنى لهم عنه في المحاورة والخطاب كان من الطبيعي أن يجدوا في ألفاظ الحديث النبوي غريباً أكثر مما يجده أبناء العربية، فاحتيج إلى معرفة معاني كثيرة من هذه الألفاظ، فانبرى العلماء لبيانها وشرحها، حتى إن بعضهم اهتم بشرح الأحاديث، ولم يكتف ببيان غريب ألفاظها.

وهكذا ساهم علماء الحديث واللغة في بيان وتفسير ألفاظ الحديث، لتسهل على الأمة معرفة الدين، وييسر لهم العمل بأحكامه، وقد ظهرت أولى المؤلفات في هذا الباب في أواخر القرن الهجري الثاني.

فمن أقدم من صنف في غريب الحديث أبو الحسن النَّضرْ بن شُمَيْل المازني المتوفى سنة (٢٠٣هـ)، وتوالى ظهور المصنفات على مر القرون، فكان من أجمعها كتاب «الفائق في غريب الحديث» لأبي القاسم جار الله محمود بن

عمر الزَّمخشرَي (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ) طبع أكثر من مرة، ومن أجمع كتب غريب الحديث وأوفاها كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ابن الاثير) الجزري (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ). طبع الكتاب أكثر من مرة.

★★★

obeikandl.com

الفصل الخامس

علم مختلف الحديث وشكله

هو العلم الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وفي الأحاديث المشكل فهمها أو تصورها، فيزيل إشكالها، أو يوفق بين المتعارض منها، وهو من أهم علوم الحديث، قال الحافظ السخاوي: «هو من أهم الأنواع، مضطرٌ إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما يكمل للقيام به من كان إماماً جامعاً لصناعتيْ الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة»[1]، وكان لهذا العلم الفضل الكبير في إزالة بعض الشبهات التي أثارتها بعض الفرق ودحضها، وبيان وجه الحق فيما رُوي عن الرسول ﷺ.

من أقدم ما صنف في مختلف الحديث كتاب «اختلاف الحديث» للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ)[2]، ثم كتاب «تأويل مختلف الحديث» للإمام عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينَوَري (٢١٣ - ٢٧٦) طبع أكثر من مرة، ثم ظهر كتاب «مشكل الآثار» للإمام الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد الطّحاوي (٢٣٩ - ٣٢١هـ)، طبع في أربع مجلدات، وكتاب «مشكل الحديث وبيانه» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسن (ابن فُورَك)، المتوفى سنة (٤٠٦هـ)، صنفه فيما اشتهر من الأحاديث النبوية التي يوهم ظاهرها التشبيه والتجسيم أو التعارض، مما يتذرع به الملحدون وغيرهم للطعن في

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

(٢) طبع الكتاب على هامش الجزء السابع من كتاب «الأم».

الدين، فبين المراد منها، وجلّ وجه الحق فيها، طبع الكتاب سنة (١٣٦٢) بالهند.

★ ★ ★

obeikandl.com

الفصل السادس

علم ناسخ الحديث ومنسوخه

١ ـ معنى النسخ:

آ ـ يطلق النسخ في اللغة على معنيين: الإزالة والنقل، والنسخ بمعنى الإزالة كقولهم: نسخ الشيب الشباب، ونسخت الشمس الظل. والنسخ بمعنى النقل، كقولك: نسختُ الكتابَ، إذا نقلت ما فيه إلى كتاب آخر.

ب ـ والنسخ عند علماء الأصول: هو رفع الشارع حكماً شرعيًا بدليل شرعي متراخٍ عنه، ومثال النسخ في الحديث النبوي قوله ﷺ: «كنتُ نهيتُكم عن زيارةِ القبور فزوروها، فإنها تذكركم الآخرة»[1].

٢ ـ فعلم ناسخ الحديث ومنسوخه هو العلم الذي يبحث في الأحاديث المتعارضة، التي لا يمكن التوفيق بينها، من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ، فما ثبت تقدمه كان منسوخاً، وما ثبت تأخره كان ناسخاً.

٣ ـ ومن أقدم ما صنف في ناسخ الحديث ومنسوخه كتاب «الناسخ والمنسوخ» لقتادة بن دِعامة السَّدُوسي (٦١ ـ ١١٨هـ)، ومن أجمع ما وصلنا كتاب

---

(١) أخرجه الإمام مالك، ومسلم، والنسائي، والترمذي. انظر «تيسير الوصول» ص ١٨٤ جـ ٤.

«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحافظ النسّابة أبي بكر محمد ابن موسى الحازمي (٥٤٨ ـ ٥٨٤هـ).

★★★

obeikandl.com

الفصل السابع
علم علل الحديث

١ ـ معنى العلة:

آ ـ العلة في اللغة: المرض، من عَلَّ يَعِلُّ واعتل، أي: مرض فهو عليل.

ب ـ والعلة في اصطلاح المحدثين: سبب خفي يقدح في الحديث مع ظهور السلامة منه.

٢ ـ فعلم علل الحديث هو العلم الذي يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من جهة قدحها في الحديث، كوصل منقطع، ورفع موقوف، وإدخال حديث في غيره، ونحو ذلك. ومن هنا كانت أهمية هذا العلم ومكانته من علوم الحديث، لأنه دعامة قوية في معرفة الصحيح من غيره. قال ابن الصلاح: «إن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[1].

٣ ـ ومواطن العلة ثلاثة، فقد تكون في السند، وقد تكون في المتن، وقد

---

(١) «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٤، وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي» «علل الحديث» ص ١٠، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٩٥٣.

تكون في السند والمتن معاً[1].

٤ ـ ومن أجمع ما صنف في علل الحديث كتاب «علل الحديث» للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ)، طبع في مجلدين. وكتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للحافظ علي بن عمر الدّارَقُطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ)، وهو من أجمع ما صنف في علل الأحاديث، مرتب على المسانيد في اثني عشر مجلداً.

★★★

(١) انظر بسط هذا في «الوجيز» ص ٢٦١ ـ ٢٦٤.

obeikandl.com

الباب الرابع

مصطلح الحديث

وفيه ستة فصـــول

الفصل الأول: الحديث الصحيح.

الفصل الثاني: الحديث الحسن.

الفصل الثالث: الحديث الضعيف.

الفصل الرابع: المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف.

الفصل الخامس: فصل جامع في الصحابة والتابعين وآداب الرواية...

الفصل السادس: الخبر الموضوع.

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيـــد في أقسام الحـديث

آ ـ أقسام الحديث باعتبار عدد نقلته:

ينقسم الحديث بالنسبة إلى عدد نقلته ثلاثة أقسام:

١ ـ **الحـديث المتـواتـر**: وهـو ما رواه جمع تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أول السند إلى منتهاه، على أن لا يختل هذا الجمع في أي طبقة من طبقات السند.

والمتـواتر قطعي الثبوت، وهو بمنزلة العيان، يجب العملُ به، ويكفر جاحده، والتواتر أعلى أنواع النقل، والمتواتر نوعان:

متـواتر لفظي، وهو ما رواه بلفظه جمع عن جمع عن جمع ـ لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ـ من أوله إلى منتهاه، كحديث «من كذب عليَّ متعمداً فلْيتبوَّأ مَقعده من النار».

ومتواتر معنوي: وهو ما اتفق رواته على معناه من غير مطابقة في اللفظ، ومثال ذلك أحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه ﷺ، وغير ذلك[1].

والمتـواتـر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث في

---

(١) انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ص ١٦ جـ ١٨.

رواته، لأن الجمع الذي لا يُتوهم تواطؤه على الكذب أعلى مما ينتهي إليه البحث من التزكية، ويوجب علم اليقين، فصار بمنزلة العيان، مشاهدةً أو سماعاً، وقد ثبتت بعض السنن القولية والعملية ـ مما هو من باب الواجب والمندوب والمباح ـ بالتواتر، وجمع بعض المحدثين الأحاديث المتواترة في مصنفات خاصة[1].

٢ ـ **الحديث المشهور**: كل حديث له أكثر من طريقين، ولم يبلغ حَدَّ التواتر[2]. وسنفصل القول فيه في فصل (المشترك) إذ شاء الله.

والمشهور دون المتواتر، يوجب علم طمأنينة ـ أي ظنًّا راجحاً قريباً من اليقين ـ فيجب العمل به، ولكنه لا يكفر جاحده[3].

٣ ـ **خبر الآحاد**: كل خبر لم تتوفر فيه شروط المتواتر أو المشهور فهو خبر آحاد، ولا عبرة للعدد فيه بعد ذلك، وهو دون المتواتر والمشهور.

ويجب العمل به، متى توفرت فيه شروط القبول، وعلى هذا جمهور علماء المسلمين، وإنما اختلفوا في إفادته الظن أو اليقين[4].

---

(١) منها كتاب «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للإمام السيوطي، توجد منه مخطوطتان في دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٥١٣ حديث) و (١٢٣م مجاميع).

(٢) قال ابن حجر: «المشهور ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حَدَّ التواتر». «شرح نخبة الفكر» ص ٥. والمشهور عند علماء الأصول: ما رواه من الصحابة عدد لم يبلغ حد التواتر، ثم تواتر بعدهم.

(٣) انظر «أصول التشريع» لأستاذنا الشيخ علي حسب الله رحمه الله تعالى ص ٣٩ ـ ٤٠، و «المدخل إلى السنة وعلومها» ص ٥٠.

(٤) ذهب الإمام أحمد، وبعض أهل الحديث، وداوود الظاهري، وابن حَزْم إلى أنه يفيد العلم ويوجب العمل، لأنه لا عمل من غير علم، وذهب الحنفية وجمهور المالكية =

ومما تجدر ملاحظته أن المشهور من الأخبار يدخل في زمرة الآحاد عند غير الحنفية، ولهذا جعل بعضهم الأخبار قسمين: متواتر وآحاد.

ب ـ أقسام الحديث من حيث القبول والرد:

توافق المحدثون على تقسيم الحديث ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف، على حسب توفر شروط القبول فيها وعدم توفرها، ولم نعد الموضوع من أقسام الحديث، لأنه ليس في الحقيقة حديثاً أصلاً، بل بزعم واضعه أنه حديث، وسنتكلم فيه في موضعه إن شاء الله.

= والشافعية وغيرهم إلى أنه يفيد الظن ويوجب العمل، وأنه لا تلازم بين وجوب العمل وإفادة علم اليقين، بل يكفي لوجوب العمل الظن الراجح، ولكل أدلته، انظر «الوجيز» هامش ص ٢٧٠.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

الحديث الصحيح

أولاً ـ تعريفه:

الحديث الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

فلا بد للحديث الصحيح من شروط خمسة ـ بدلالة هذا التعريف ـ وهي:

١ ـ اتصال الإسناد: وبهذا يخرج المنقطع، والمعضل، والمعلق وغيرها مما لم يتوفر فيه شرط الاتصال.

٢ ـ أن يكون رواته عدولاً، والعدل من استقام دينه، وحسن خلقه، وسلم من الفسق وخوارِم المروءة.

٣ ـ أن يكون رواته ضابطين، والضبط هو تيقظ الراوي حين تحمله الحديث، وفهمه لما سمعه، وحفظه ذلك من وقت التحمل إلى وقت الأداء، فلا بد من أن يكون حافظاً عارفاً لما يرويه إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، وحافظاً لكتابه من دخول التحريف أو التبديل أو النقص عليه إن حدث من كتابه، وبهذا يخرج حديث المُغَفَّل، وكثير الخطأ.

٤ ـ أن لا يكون المروي شاذًّا، والشاذ رواية الثقة إذا خالف من هو أولى منه، وبهذا القيد يخرج مروي الضعيف إذا خالف الثقة.

٥ ـ أن يسلم المروي من علة قادحة، كإرسال موصول، أو وصل منقطع، أو رفع موقوف.

وإذا عرفنا أن العدل الضابط هو الثقة أو الثبت، يمكننا أن نقول في تعريف الصحيح: هو ما اتصل سنده برواية الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

ثانياً ـ أقسام الصحيح:

الصحيح قسمان: صحيح لذاته، وصحيح لغيره

فالصحيح لذاته ما اشتمل على أعلى صفات القبول، وهو الذي أسلفنا تعريفه.

والصحيح لغيره: وهو الذي لم تتوفر فيه أعلى صفات القبول، فقوي بعامل خارجي عنه، كأن يكون أحد رواته غير تام الضبط، فإذا عضد هذا الحديث طريق آخر مثله، أو حديث صحيح ـ صار صحيحاً لغيره. فالصحيح لغيره ما صُحِحَ لأمر أجنبي عنه، كالحديث الحسن إذا روي من عدة طرق فإنه يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره.

ثالثاً ـ أصح الأسانيد:

تتفاوت الأسانيد الصحيحة في مراتبها ودرجاتها، على حسب رواتها وقوة ضبطهم، وشهرتهم بالعلم، وغير ذلك، فترى في الصحيح ما هو أرفع من غيره من الصحيح أيضاً، وهذا ما أطلق عليه العلماء أصح الأسانيد، وقد اختلفت أقوالهم في أصح الأسانيد فمنهم من قال: أصحها:

١ ـ ما رواه ابن شهاب الزُّهْري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

٢ ـ وقال بعضهم: أصحها ما رواه سليمان الأَعْمش، عن إبراهيم النَّخَعِيّ، عن عَلْقَمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٣ ـ وقال الإمام البخاري وغيره: أصح الأسانيد ما رواه الإمام مالك ابن أنس، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر. وهذا ما يسميه العلماء بسلسلة الذهب.

ورأى أبو عبد الله الحاكم النَّيْسابوري قطعاً لاختلاف العلماء، وتسهيلاً لمعرفة أصح الأسانيد، أن يخصص القول في أصح الأسانيد بصحابي، أو ببلد معين، لأن تخصيص أصحها على الإطلاق أمر صعب، فيقال أصح إسناد الصحابي فلان: فلان عن فلان، وأصح أسانيد البلد الفلاني: كذا وكذا...

رابعاً ـ معنى قولهم: صحيح الإسناد، وأصح شيء في الباب:

يعدل بعض النقاد عن قولهم: «حديث صحيح»، إلى قولهم: «صحيح الإسناد»، خشية أن يكون المتن شاذًّا أو معللاً، فيصحح السند دون المتن، وفي هذه الحالة لا تستلزم صحة الإسناد صحة المتن[1].

وقد لا يوجد في باب من أبواب الفقه غير حديث لم تتوفر فيه جميع شروط الصحة، أو فيه أحاديث ضعيفة أحدها أقل ضعفاً من غيره، فيقول المصنف: «أصح ما في باب كذا حديث فلان»، فمراده أرجح ما في الباب

---

(١) قال ابن حجر: «والذي لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله «صحيح» إلى قوله «صحيح الإسناد» إلا لأمر ما». فإذا قال ذلك حافظ معتمد، ولم يذكر للحديث علة قادحة، فالظاهر صحة المتن، ويقول بعض المتأخرين حين يصححون بعض الأحاديث: «صحيح الإسناد»، ويحملهم على هذا ورعهم واحتياطهم، ولا نشك في أن مراد الراسخين منهم صحة الحديث. انظر كتابنا «الوجيز» ص ٢٧٥.

المذكور، أو أقله ضعفاً، فقوله لا يدل على الأصحية، ولا على الصحة.

خامساً ـ أول من صنف في الحديث الصحيح :

إن المصنفات الأولى في الحديث ـ مما يعود إلى مطلع القرن الهجري الثاني ومنتصفه ـ جمعت بين الحديث النبوي وأقوال الصحابة وبعض فقههم، ومنها ما فيه فقه بعض التابعين، وفقه المصنف نفسه، فلم تستقل بنقل الحديث الصحيح فقط، ولما كان عصر الإمام البخاري ظهر كتابه «الجامع الصحيح» الذي عده العلماء أول كتاب مصنف في الصحيح المجرد، ثم تبعه الإمام مسلم وغيره، ولهذا لا بد لنا من أن نخص هذين الكتابين بما يناسب من الايجاز.

* الإمام البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ).

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة الجُعْفِيّ البُخاري، ولد في مدينة بخارى سنة (١٩٤هـ)، ونشأ فيها، وطلب العلم صغيراً، وسمع من شيوخ بلده، ثم رحل مع أمه وأخيه إلى الحجاز حاجًّا سنة (٢١٠هـ)، وأقام في المدينة يطلب العلم على شيوخها، وفيها صنف كتابه «التاريخ الكبير».

ورحل إلى شيوخ العلم وأئمته، فذهب إلى بغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، والشام، ومصر، وغيرها، وسمع كثيراً، وكتب عن أكثر من ألف شيخ.

كان ذكيًّا حافظاً، حفظ مئة ألف حديث صحيح، و مئتي ألف حديث غير صحيح، كان واسع المعرفة، غزير العلم، حتى لقبه الأئمة بأمير المؤمنين في الحديث، لما عرف به من دقة ضبط وإتقان، ومعرفة لأحوال الرجال وعلل

الأخبار، وكان مجلسه في بغداد يضم نيفاً وعشرة آلاف إنسان.

خرج البخاري في آخر حياته إلى قرية (خرتنك) على فرسخين من سَمَرْقَند، فتوفي بها في (٣٠) رمضان سنة (٢٥٦هـ).

للبخاري نحو عشرين مؤلفاً، أشهرها كتابه الصحيح، وقد سماه: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، رتبه على الموضوعات، فيه (٩٠٨٢) حديثاً - بما فيها من مكرر - اختارها من ست مئة ألف حديث، استغرق في تصنيفه و تنقيحه ست عشرة سنة، لم يضع فيه حديثاً إلا وصلى ركعتين، قال رحمه الله: «جعلته حجّة بيني وبين الله سبحانه»، وقد سمع كتاب البخاري تسعون ألف رجل من أهل عصره[1].

وصف الأئمة «صحيح» البخاري بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، بل إنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وجميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول، فكان «الصحيح» محل حفظ أهل العلم وعنايتهم دراسة وشرحاً وتقديراً، لما فيه من فوائد كثيره، واستنباطات فقهية جيدة، لا توجد في كتاب مثله.

---

(١) يطلق العلماء لفظ «الجامع» على المصنف الذي يجمع الموضوعات الثمانية الآتية: العقائد، الأحكام، الرقائق، الآداب، (التفسير والتاريخ والسير)، الشمائل، الفتن وأشراط الساعة، المناقب.

ولم ينص البخاري على شروطه بل استنبطها العلماء من منهجه. ولا يقبل البخاري رواية من عاصر غيره بلفظ عن (فلان عن فلان) ما لم يتأكد أنه سمع منه ولو مرة، وهذا ما يقول فيه العلماء: لم يكتف بالمعاصرة بل شرط اللقاء، أو للبخاري شرطان في الرواية عنعنة: المعاصرة واللقاء. انظر «الوجيز» ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

* الإمام مسلم (٢٠٤ - ٢٦١).

هو أبو الحسين مُسلم بن الحجّاج القُشَيْرِيّ النَّيسابوري، ولد سنة (٢٠٤)، وقيل: سنة (٢٠٦هـ)، وطلب العلم صغيراً من شيوخ بلده، ثم رحل في طلب العلم إلى بغداد مراراً، وإلى الكوفة، والبصرة، والحجاز، والشام، ومصر، وغيرها. وسمع من أئمة الحديث، وتردد على البخاري كثيراً عندما قدم البخاري نَيْسابور، وروى عن الإمام أحمد، وروى عنه أهل العلم، توفي رحمه الله سنة (٢٦١هـ) في نَصرآباذ إحدى قرى نَيْسابور، أثنى العلماء عليه في دينه وعلمه وإتقانه.

للإمام مسلم نحو عشرين مصنفاً، أشهرها كتابه «الصحيح»، الذي اختاره من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة، رتبه على الموضوعات، واستغرق في تصنيفه وتنقيحه خمس عشر سنة، قال: «ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة». عرضه على الإمام أبي زُرعة الرّازي، فكل ما أشار أن له علة تركه، وكل ما قال فيه: إنه صحيح، وليس له علة خرجه في كتابه.

عدة أحاديثه نحو عشرة آلاف حديث، وغير المكرر (٣٠٣٠) ثلاثة آلاف وثلاثون حديثاً[1].

* منزلة «الصحيحين» والموازنة بينهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من

---

(١) حكم الإمام مسلم للإسناد المعنعن بالاتصال، ورأى أن المعاصرة تكفي، لأن الثقة لا يروي عمن عاصره إلا ما سمع منه، وفصل القول في هذا في مقدمة كتابه، وهي مقدمة جامعة.

البخاري ومسلم بعد القرآن»[1].

وقال الإمام الدَّهْلَوِيّ: «أما «الصحيحان» فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهوِّن أمرَهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين».

ولكل من «الصحيحين» خصائصه وميزاته مما لا يتسع المقام لذكرها، وقد فصلت القول فيها في «مناهج المحدثين»، وخلاصة القول: أن الإمام البخاري ترجم لأبواب كتابه، وكرر بعض الأحاديث في عدة مواضع من كتابه لفوائد حديثيه وفقهية رآها، وقطع بعض الأحاديث، وجعلها في مواضع عدة لبيان حكم أو زيادة فائدة. ولم يعمد الإمام مسلم إلى ذلك، بل جمع طرق الحديث في مكان واحد بأسانيده المتعدده، وألفاظه المختلفة، بما يسهل على الباحث تناوله.

والجمهور على تقديم «صحيح» البخاري على «صحيح» مسلم، إلا أن بعض علماء المغرب قدم «صحيح» مسلم عليه لحسن الترتيب وجمع طرق الحديث في مكان واحد، وفي هذا يقول بعض العلماء:

تشاجَرَ قومٌ في البخاري ومسلمٍ ... لديَّ وقالوا: أيُّ ذَيْنِ تقدَّمُ
فقلتُ: لقد فاقَ البخاريُّ صحةً ... كما فاقَ في حسنِ الصناعةِ مسلمُ

* لم يستوعب «الصحيحان» كل الأحاديث الصحيحة، بدليل قول البخاري: «ما أدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول»[2]. وقول مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ص ٧٤ جـ ١٨.
(٢) غرضه لم يذكر جميع طرق الحديث الواحد.

هنا، وإنما وضعتُ ما أجمعوا عليه» يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه.

ومما يدل على أنهما لم يستوعبا كل الأحاديث الصحيحة، ما أخرجه أصحاب «السنن» في كتبهم من صحيح، وما جمعه ابن خُزيمه في «صحيحه»، وابن حبان وغيرهما ممن جاء بعد البخاري ومسلم.

سادساً ـ السنن الأربعة:

نرى من المناسب أن نذكر هنا لمحة موجزة عن «السنن» الأربعة، ثم نتكلم عن «موطأ» الإمام مالك، و«مسند» الإمام أحمد، لأن هذه المدونات من أصول الحديث المعتمدة، ومصادره الهامة.

* «سنن» أبي داوود (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ):

أبو داوود هو الإمام الثبت سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيّ، ولد سنة (٢٠٢هـ)، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه إلى الحجاز، والشام، ومصر، والعراق، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة الحفاظ في عصره، كالإمام أحمد، وروى عنه كثيرون، كان من العلماء العاملين.

دخل أبو داوود بغداد مراراً، ودعاه أمير البصرة أخو الخليفة أن يقيم بالبصرة بعد فتنة الزنج، لتعتمر بطلاب العلم بسببه، فنزل بها، وتوفي فيها سنة (٢٧٥هـ). رحمه الله.

لأبي داوود عدة مصنفات أشهرها كتابه «السنن»، فقد صنفه على أبواب الفقه، واقتصر فيه على الأحكام والسنن، ولم يذكر في كتابه القصص والمواعظ...

انتخب كتابه من خمس مئة ألف حديث كان قد كتبها، وعدة ما فيه

(٥٢٧٤) حديثاً بالمكرر، وفي كتابه الصحيح والحسن والضعيف، قال أبو داوود: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينته»، وهو في مقدمة «السنن» الأربعة، ويلي «الصحيحين» في منزلته.

* «سنن» الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ).

هو الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرمذي، ولد بعد سنة مئتين في قرية (بوج) من قرى تِرْمِذ، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه إلى العراق، والحجاز، وخُراسان، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة عصره كالإمام البُخاري ومسلم وأبي داوود، وروى عنه خلق كثير.

كان من أئمة الحفاظ الذين اشتهروا بالضبط والإتقان، إلى جانب زهده وورعه، بكى حتى ابيضت عيناه، وبقي ضريراً سنين آخر عمره، توفي بترمذ سنة (٢٧٩هـ) وله سبعون عاماً.

ترك الترمذي عدة مؤلفات أشهرها كتابه «السنن»، وهو من أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأقلها تكراراً، فيه الصحيح والحسن والضعيف والغريب، وفيه المنكر، وقد بين وجه النكارة، وقد جمع الترمذي الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله وعلومه، وهذا واضح في «سننه».

قال الترمذي: صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم.

وهو مثال جيد للتطبيق العملي، والدراسة الحديثية التي كان يقوم بها المحدثون، إلى جانب فوائد كثيرة، لا نجدها في غيره من كتب الحديث، وقد حفظ لنا الترمذي في كتابه فقه بعض الأئمة الذين اندثرت مذاهبهم، وجمع بين بعض المصطلحات الحديثية كما في قوله: (حسن صحيح)، و(صحيح غريب).

* «سنن» النَّسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣):

النسائي هو الامام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب الخُراساني النَّسائي ـ بفتح النون والسين ـ نسبة إلى بلدة نَسا بخراسان، ولد سنة (٢١٥هـ)، وطلب العلم صغيراً، ورحل في طلبه وهو ابن خمس عشرة سنة، وسمع كبار علماء عصره في بلده، وفي الحجاز، والعراق، ومصر، والشام، وغيرها، ثم استوطن مصر، وبرع بهذا الشأن، وروى عنه كثيرون، وكان فقيهاً شافعيَّ المذهب، كثير العبادة، متمسكاً بالسنة، ذا مروءة وشهامة. توفي بالرملة سنة (٣٠٣هـ)، ودفن في بيت المقدس.

للنسائي نحو خمسة عشر مؤلفاً أكثرها في الحديث، وأشهرها كتابه «السنن»، صنفه على أبواب الفقه، ولم يخرج فيه عن راو أجمع النقاد على تركه، فيه الصحيح والحسن والضعيف، سماه «السنن الكبرى»، وقد قدمه إلى أمير الرملة، فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما. فقاله له: فاكتب لنا الصحيح منه مجرداً، فاستخلص من «السنن الكبرى» «السنن الصغرى» وسماها «المجتبى من السنن»، وهي «السنن» التي بين أيدينا اليوم، والتي يعتمد عليها المحدثون في رواياتهم عن النسائي، وهي أقل كتب السنن حديثاً ضعيفاً، وكتاب النسائي بمنزلة «سنن» أبي داوود أو قريب منه، وهو ثاني «السنن» الأربعة.

* «سنن» ابن ماجة (٢٠٩ ـ ٢٧٣هـ):

ابن ماجة هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزْوينيّ، وماجه لقب أبيه، ولد ابن ماجه سنة (٢٠٩هـ) في قزوين، وطلب العلم في مطلع شبابه، ورحل إلى العراق، والحجاز، ومصر، والشام، وغيرها، ولقي كثيراً من أئمة عصره، وروى عنه خلق كثير.

لابن ماجه مصنفات في التفسير، والحديث، والتاريخ، ومن أشهر كتبه «السنن»، فقد صنفه على الأبواب، ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح فقط، ففيه الصحيح والحسن والضعيف والواهي، لهذا لم يدخله العلماء في الكتب الستة قبل القرن السادس[1]، وكان العلماء قبل القرن السادس، وبعضهم بعده ـ يعدون «موطأ» الإمام مالك الأصل السادس، لأنه أصح من «سنن» ابن ماجة، وإنما قدم العلماء «سنن» ابن ماجه على موطأ مالك ـ مع أنه أصح منها ـ لما في «السنن» من زوائد على الكتب الخمسة، بخلاف «الموطأ»، فأكثر ما فيه موجود في الكتب الخمسة إلا القليل، فلم تقدم «سنن» ابن ماجه على «الموطأ» لأنها أصح منه، بل لكثرة الزيادات التي فيه[2].

سابعاً ـ «موطأ» مالك، و«مسند» أحمد.

نرى من المناسب أن نخص كلًّا من «موطأ» الإمام مالك، و«مسند» الإمام أحمد بكلمة موجزة تعرف بهما.

*** الإمام مالك بن أنس (٩٣ ـ ١٧٩هـ):**

هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحِمْيَرِيّ المدني الفقيه، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة، ولد سنة (٩٣هـ) في المدينة المنورة، ونشأ فيها، وطلب العلم على أكابر علماء التابعين كالإمام ابن شِهاب الزُّهري، وأيوب السَّخْتياني، وعلا شأنه، واشتهر أمره، فصار محط أنظار

---

(١) أول من ضم سنن ابن ماجه إلى الكتب الستة الإمام محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ) في كتابه «أطراف الكتب الستة»، وتابعه على هذا أهل العلم من بعده.

(٢) خدم الأستاذ المحقق محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله «سنن» ابن ماجه، فحقق أصولها، وخرج أحاديثها، فسهل على أهل العلم الانتفاع بهذا الكتاب، وعدة أحاديثه (٤٣٤١) حديثاً.

أهل العلم، روى عنه خلائق، ومن أكابر من روى عنه اللَّيْث بن سَعْد وهو من أقرانه، والإمام أبو حنيفة، وكان بينهما مناظرات علمية لطيفة، أثلجت صدريهما، وصدور أهل العلم، وروى عنه الإمام الشافعي، وآخرون.

كان عالماً فاضلاً، اشتُهر بمروءته وكرمه وعزة نفسه، توفي في المدينة سنة (١٧٩هـ) رحمه الله.

ألف الإمام مالك كتابه «الموطأ» على الموضوعات، وقد توخى فيه القوي، من أحاديث أهل الحجاز، وأخرج فيه إلى جانب الحديث النبوي آثار بعض الصحابة والتابعين، وفقهه، وقد بنى كتابه على عشرة آلاف حديث، اختارها من مئة ألف حديث كان يحفظها، وقد صنفه في أواخر النصف الأول من القرن الهجري الثاني، وعرضه على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلهم واطأه عليه، قال: فسميته «الموطأ»، ورواه عنه كثير من أهل العلم في عصره، وأُعجب به الخليفة هارون الرشيد، فقال لمالك: عزمت أن أحمل الناس على «الموطأ» كما حمل عثمان الناس على القرآن. فقال: أما حمل الناس على «الموطأ» فليس إلى ذلك سبيل، لأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا بعده في الأمصار فحدثوا، فعند كل أهل مصر حديث علمه.

في «موطأ» الإمام مالك المسند المتصل المرفوع، والمرسل، والمنقطع، والبلاغات، ومع هذا فقد صنف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) كتاباً في وصل ما فيه من المرسل والمنقطع وغيرهما.

اختلف العلماء في منزلة «الموطأ»، فمنهم من قدمه على «الصحيحين»، ومنهم من جعله في منزلتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتصل صحيح كأحاديث الصحيحين، وما سواه يعتبر فيه ما يعتبر بغيره من الحديث، ورأى آخرون أن «الموطأ» يأتي في منزلة بعد «صحيح» مسلم. وقد يكون هذا القول

أرجح من غيره.

والمهم أن «الموطأ» من الوثائق العلمية القيمة، التي تؤكد قدم التصنيف في الحديث النبوي، وأنه يعود إلى مطلع القرن الهجري الثاني، وهو من أجمع ما صنف في عصره، حتى قال الإمام الشافعي: «ما ظهر على الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك. طبع «الموطأ» مراراً، وله عدة شروح.

* الإمام أحمد بن حنبل و «مسنده» (١٦٤ - ٢٤١هـ):

الإمام أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حَنْبل الشَّيْباني المَرْوَزي، خرجت أمه من مرو وهي حامل به، فولدته في بغداد سنة (١٦٤هـ)، وفيها نشأ وطلب العلم، توفي والده وهو صغير، وفي بغداد لقي أكابر العلماء، ورحل إلى البصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، وفارس، وخراسان، وغيرها، وقد حج خمس مرات، منها ثلاث راجلاً، لقي بعض الأئمة، وروى عنهم، كسفيان بن عُيينه، والشافعي، وآخرين، وروى عنه خلق كثير، منهم البخاري، ومسلم، وأبو داوود، وآخرون.

كان نشيطاً ذكيًا، اشتهر بعلمه وورعه وتقواه، صاحب سنة، عزيز النفس، زاهداً، متواضعاً متسامحاً، لا يحابي في الحق أحداً، امتحن في فتنة خلق القرآن أيام المأمون، وصبر، وكان لموقفه أثر عظيم في الأمة، حتى كشف الله الغمة في عهد المتوكل الذي عرف قدره، وأدناه منه، توفي رحمه الله سنة (٢٤١هـ) ببغداد، وشيعه نحو ألف ألف.

للإمام أحمد عدة مؤلفات أشهرها، كتابه «المسند»، فقد رتبه على أسماء الصحابة، وذكر لكل صحابي أحاديثه مسندة، اختار «مسنده» من نحو سبع مئة وخمسين ألف حديث، وعدة أحاديث المسند ثلاثون ألف حديث أو أكثر، أخرجها عن نحو ثمان مئة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ولم يذكر

في مسنده شيئاً ـ من فقه الصحابة والتابعين أو فقهه ـ سوى حديث الرسول ﷺ، وقد اجتهد الإمام أحمد في جمع حديث «المسند»، فلم يخرج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن فيه، ودقق في متون كتابه ورجاله، وقال لابنه عبد الله: «احتفظ بهذا «المسند» فإنه سيكون للناس إماماً».

في المسند الصحيح والحسن والضعيف المحتمل ضعفه[1]، طبع هذا الكتاب في ست مجلدات عدة مرات.

★★★

---

(١) قال السيوطي: «وكل ما كان في «مسند» أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن»، واختلف بعض العلماء في وجود بعض الموضوع في المسند وعدم وجوده، وخلاصة القول فيما انتهى إليه الإمام ابن حجر: «ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة» وقد اعتذر عنه، أن هذه الأحاديث مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه، فترك سهواً، ومع هذا فإن بعض الحفاظ نفى وجود الموضوع فيه، انظر «الوجيز» ص ٢٩٩ وهامشها.

obeikandl.com

الفصل الثاني

الحديث الحسن

١ ـ إذا توفرت جميع شروط القبول بأعلى درجاتها كان الحديث صحيحاً، كما أسلفنا، وإذا اختل شرط الضبط في راوٍ من رواة الحديث الصحيح أو أكثر، فكان ضبطه وإتقانه أقل من ضبط وإتقان رواة الأحاديث الصحيحة، نزلت درجة مرويه عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، ويقبل الحديث ويعمل به، لأن أصل الضبط قائم في راويه أو رواته، غير أنه لم يبلغ كماله، بخلاف الحديث الضعيف لعلة عدم الضبط، فالحفظ أو الضبط غير متوفر فيه.

ومن أقدم من عرف عنه تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف الإمام الترمذي، وإن كان قد ذكر الحسن في كلام بعض مشايخه ومن قبلهم، إلا أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف عن أحد قبله، وقد ذكر الترمذي الحسن كثيراً في «سننه»، حتى عَدَّ المحدثون كتابه «السنن» الأصل في معرفة الحسن[1].

---

(١) كان المحدثون قبل الترمذي يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف، قال الإمام تقي الدين ابن تيمية: «وأما مَنْ قبل الترمذي من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العملُ به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي، وضعيف يوجب تركه، وهو الواهي» «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» ص ٢٥ جـ ١٨.

٢ ـ تعـريف الحـديث الحسن: من أجمع ما جاء في تعريف الحديث الحسن قول ابن حجر العَسْقَلاني:

وخبر الآحاد بنقل عدلٍ تام الضبط، متصل، مسند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته... فإن خف الضبط فهو الحسن لذاته[١].

وبهذا يكون تعريف الحديث الحسن، هو ما اتصل سنده براوٍ عدلٍ خف ضبطه من غير شذوذ ولا علة.

فالحـديث الحسن هو الحـديث الصحيح إذا اتصل سنده براو عدل خف ضبطه.

ويكون الفرق بين الصحيح والحسن في الضبط، فيشترط كمال الضبط، أو الضبط التام في الحديث الصحيح، ويكتفى في الحديث الحسن بأصل الضبط.

٣ ـ أنواع الحسن: الحسن نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

الحسن لذاته ما أسلفنا تعريفه، وسمي (حسناً لذاته) لأن حُسنَه ناشىء عن توفر جميع شروطه فيه، لا نتيجة شيء خارجٍ عنه[٢].

والحسن لغـيره هو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط الحسن، فأصله ضعيف، عضده أمر خارجي عنه، فارتقى إلى الحسن بذلك العاضد، ولولاه لاستمرت صفة الضعف فيه[٣]، كالإسناد الذي فيه مستور، ليس مغفّلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هومتهم بالكذب في الحديث، ولا بسبب آخر مفسق،

---

(١) «شرح نخبة الفكر» ص ٨ و ١١.

(٢) «شرح نخبة الفكر» ص ١١.

(٣) انظر «قواعد التحديث» ص ١٠٢

فإذا عُضد بعاضد، برواية متابع أو شاهد صار حسناً لغيره، فقبل لوجود العاضد، وإلا فلا[1].

٤ ـ ويحتج بالحديث الحسن بنوعيه كما يحتج بالحديث الصحيح، ويعمل به، لأنه مقبول، وإن كان دون الصحيح في القوة، ويقدم الصحيح عليه عند التعارض[2].

٥ ـ ويرتقي الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره إذا روي من وجه آخر، أو عضد بعاضد، ذلك لأن راوي الحسن دون راوي الصحيح في كمال الضبط والإتقان، مع توفر العدالة في كليهما، فإذا روي من طريق آخر أو طرق أخرى، جبر ذلك القصور، وارتقى من درجة الحسن لذاته إلى درجة الصحيح، لزوال ما كان يُخشى من عدم الضبط، أو سوء الحفظ، بوجود الطريق أو الطرق الأخرى التي عضدته.

ومثاله: حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن أشُقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق، ولكنه لم يكن من أهل الإتقان، فحديثه هذا حسن لذاته، ارتقى إلى الصحيح لغيره بروايته من طريق آخر، عن شيخ محمد بن عمرو، وعن شيخ شيخه[3].

---

(١) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣، أو «شرح نخبة الفكر» ص ١١، و «تدريب الراوي» ص ٨٩. و «فتح المغيث» للعراقي ص ٣٩ جـ ١، وقارن «بشرح الديباج المذهب» لشمس الدين التبريزي ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ٩١، وقارن «بفتح المغيث» ص ٤١ جـ ١.

(٣) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٤، و «تدريب الراوي» ص ١٠٣، و «فتح المغيث» ص ٤٣ ـ ٤٤ جـ ١.

٦ ـ ومظان الحديث الحسن كتب «السنن» وبخاصة «سنن» الترمذي، و «مسند» أحمد، فهذه الكتب فيها الصحيح والحسن والضعيف، ولم يفرد العلماء الحديث الحسن بالتصنيف كما أفردوا الحديث الصحيح.

٧ ـ والحسن على مراتب كما رأينا الحديث الصحيح على مراتب، وكما اجتهدوا في أصح الأسانيد، اجتهدوا في أعلى مراتب الحسن، وفصلوا القول فيها.

٨ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة: قال الترمذي في كثير من أحاديث كتابه «السنن»: «حسن صحيح»، وقد استشكل بعض العلماء قوله هذا، لأن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما في حكم واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته[1].

وأجاب العلماء عن جمعه هذا عدة إجابات، وأفضل ما يقال في ذلك أن ما قال فيه: «حسن صحيح» مما له أكثر من طريق، قاله باعتبار إسنادين، أحدهما صحيح، والآخر حسن، وإذا كان ما قيل فيه: «حسن صحيح» ليس له إلا طريق واحد، فذلك نتيجة لاختلاف أنظار النقاد في الحكم عليه، فمنهم من رآه من رتبة الصحيح، ومنهم من رآه من رتبة الحسن، وقد لا يترجح للناقد قول منهما، أو يترجح أحدهما على الآخر، وللأمانة العلمية يقول: إنه حسن عند قوم، وصحيح عند آخرين، فاختصر بقوله «حسن صحيح» من غير أن يذكر حرف التردُّدِ «أو»، والأولى أن يقول: «حسن أو صحيح».

---

(١) انظر «فتح المغيث» للسخاوي ص ٣٥، و «تدريب الراوي» ص ٩٢ ـ ٩٤، و «شرح نخبة الفكر» ص ١١ ـ ١٢، و «الباعث الحثيث» ص ٤٦ ـ ٤٧، و «نفع قوت المغتذي» ص ٥ ـ ٧، و «شرح علل الجامع» لابن رجب ص ٦٦: ب وما بعدها.

٩ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة والغرابة: الغريب عند المحدثين ما تفرد به راوٍ، وقد يكون ثقة ضابطاً، فيكون مرويه صحيحاً غريباً، وقد يكون دون رواة الصحيح من حيث الضبط، فمرويه حسن، ولما تفرد بالرواية صار حسناً غريباً، وقد يكون الراوي ضعيفاً، فيكون مرويه ضعيفاً غريباً لضعفه وتفرده، فلا تنافي بين وصف الحديث بالصحة والغرابة، أو بالحسن والغرابة، فالغرابة حكمٌ بتفرد الراوي عن شيخه، والصحة والحسن والضعف، حكم على الحديث من حيث القبول والرد.

★ ★ ★

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

الحديث الضعيف

آ ـ التعريف به:

هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء: هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن.

ب ـ أنواع الحديث الضعيف:

يندرج تحت الحديث الضعيف أنواع كثيرة، سنكتفي بذكر بعضها والتعريف بها إن شاء الله.

١ ـ المرسل:

هو ما رفعه التابعي إلى الرسول ﷺ من قول، أو فعل أو تقرير، صغيراً كان التابعي أو كبيراً، وقيده بعض أهل العلم بما يرفعه التابعي الكبير فقط، لأن معظم رواية التابعي الكبير عن الصحابة، ولم يعُدوا ما أرسله صغار التابعين مرسلاً، بل منقطعاً لأن أكثر روايتهم عن التابعين.

والمرسل عند الفقهاء والأصوليين ما رفعه غير الصحابي، وسمي مرسلاً لأن راويه أطلقه من غير أن يقيده بالصحابي الذي رواه عنه، عن النبي ﷺ(١).

---

(١) رأى أهل الحديث أن ما يرويه صغار الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما وأمثاله =

حكم مرسل التابعي:

كثرت الأقوال في حكم المرسل، وأشهرها ثلاثة:

١ ـ يحتج بالمرسل مطلقاً، وهو قول الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، وقول عن الإمام أحمد، وبعض أهل العلم.

٢ ـ لا يُحتج به مطلقاً، حكاه الإمام النووي عن جماهير المحدثين، وعن الإمام الشافعي، وعن كثير من الفقهاء والأصوليين.

قال الإمام مسلم: «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة»(١).

٣ ـ يحتج به إذا اعتضد بعاضد، بأن يُروى مسنداً، أو مرسلاً من وجه آخر، أو يعمل به بعض الصحابة، أو أكثر أهل العلم.

ولكل قول مما سبق حججه وأدلته، وليس من موضوعنا بسطها(٢).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا صح مجيء المرسل من وجه آخر مسنداً عن غير رجال الأول فهو حجة عند جماهير العلماء والمحدثين، لأن المسند

= مما لم يسمعوه من النبي ﷺ أو لم يشاهدوه، بل نقلوه عن غيرهم من الصحابة عن النبي ﷺ ـ من المرسل إذا لم يذكروا مَنْ رووا عنه، وأطلقوا عليه اسم «مرسل الصحابي»، وعد أهل العلم مرسل الصحابي في حكم الموصول، لأن الصحابة يروي بعضهم عن بعض أحياناً، وكلهم عدول، وجهالتهم لا تضر، انظر «تدريب الراوي» ص ١٢٦، و «اختصار علوم الحديث» ص ٥٢.

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» ص ٦ جـ ١.

(٢) انظر «الكفاية» ص ٤٠٤ وما بعدها، و «الرسالة» للإمام الشافعي ص ٤٦١ وما بعدها.

كشف عن صحة المرسل، حتى إنه لو عارضهما حديث صحيح قُدِّما عليه إذا تَعَذَّرَ الجمع، وذلك لتعدد الطرق[1].

٢ ـ المنقطع:

هو ما سقط من سنده راو واحد في موضع أو أكثر، أو ذكر فيه راو مبهم سواء أكان الانقطاع في أوله، أو في وسطه، أو في آخره، فما كان في آخره بسقوط الصحابي هو المرسل، لأن المرسل من المنقطع.

ومثال ما سقط من سنده راو حديث عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيْع عن حُذيفة مرفوعاً: «إن ولَّيتُموها أبا بكر فقويٌّ أمين». في إسناده انقطاع في موضعين: أحدهما أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثَّوْري، والثاني أن الثَّوْري لم يسمعه من أبي إسحاق وإنما رواه عن شرُيك عنه[2].

٣ ـ المُعْضَل:

هو ما سقط من سنده راويان متتاليان أو أكثر، حقيقة أو حكماً.

فالسقوط الحقيقي كإرسال تابع التابعي، وقول بعض الفقهاء المصنفين في القرن الثاني وما بعده: «قال: رسول الله ﷺ» من المعضل، لأن بين هؤلاء

---

(١) انظر «تدريب الراوي» ص ١٢٠، و «شرح الديباج» ص ٣٧، و «توضيح الأفكار» ص ٢٨٩ جـ ١.

(٢) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ٥٤ ـ ٥٥، و «معرفة علوم الحديث» ص ٢٨ ـ ٢٩. ومثال ما فيه مبهم ما رواه أبو العلاء بن الشِّخِّير عن رجلين عن شدّاد بن أَوْس عن الرسول ﷺ: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر». «معرفة علوم الحديث» ص ٢٧ و «اختصار علوم الحديث» ص ٥٤.

المصنفين والرسول ﷺ راويين فأكثر، والسقوط الحكمي وجود مبهَمَيْنِ متتابعين.

٤ ـ المُدَلِّسُ:

التدليس في اللغة الإخفاء، والتدليس في البيع إخفاء ما فيه من عيب على المشتري، ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد، ففي كل منهما إخفاء شيء بالسكوت عنه.

والتدليس نوعان: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

* تدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يَلْقَهُ، أو عمن لقيه، ما لم يسمعه منه، على وجه يوهم سماعه. كما لو قال: قال فلان، أو عن فلان، ونحو هذا.

ولو قال فيما لم يسمعه: سمعتُ، أو حدثني فلان، أو أية عبارة صريحة في السماع كان كاذباً، لأنه يحكي سماع ما لم يسمع، ويرد خبره[1].

واستقبح العلماء تدليس الإسناد، وأنكروا على المدَلِّسين، وللعلماء في

---

(١) وهناك أنواع أخرى من تدليس الإسناد، أشدها سوءاً أن يسقط الراوي شيخه أو شيخ شيخه، أو غيره لكونه ضعيفاً، أو صغيراً أو نحو هذا، ثم يأتي بلفظ يحتمل سماع شيخه ممن فوقه، تحسيناً للحديث، أي أنه يُسَوّي السند، فيبدو كأنه متصل بالثقات، وهذا ما يسمى بتدليس التسوية، وهو أسوأ أنواع التدليس وأشرها، لما فيه من تغرير شديد، وهذا لا يجوز قط، وقد عرف النقاد المدلسين، ونبهوا إلى ما دلسوه. انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٠٣، و «الكفاية» ص ٣٥٥ ـ ٣٧١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ٢٨ ـ ٢٩، وص ١٣١ ـ ١٣٢. و «تدريب الراوي» ص ١٣٩ ـ ١٤٥.

حكم خبر من عرف بالتدليس ثلاثة أقوال:

١ ـ قال بعضهم: من عُرف بالتدليس صار مجروحاً مردود الرواية مطلقاً وإن بين السماع، ولو لم يُعرف أنه دلس إلا مرةً واحدةً.

٢ ـ قال آخرون: يُقبل خبر المدلس، لأن التدليس كالإرسال، وعلى هذا جمهور من يقبل المرسل، ومنهم علماء الزيدية[1].

٣ ـ وقال آخرون: يُرَدُّ كل حديث دَلَّسَ فيه، ويُقبل من أحاديثه ما لم يُدلس فيه، فمن عُرف عنه التدليس ولو مرة فيما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع فخبره لا يقبل، وما بين فيه السماع بقوله سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا، ونحوها فمقبول يُحتج به إذا توفرت فيه شروط القبول، وهذا مذهب الجمهور والشافعيّ[2].

* تدليس الشيوخ: هذا أخف من تدليس الإسناد، لأن الراوي لا يعمد إلى اسقاط أحد من السند، ولا إلى إيهام سماع ما لم يسمع، بل يسمي الراوي شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به. كأن يُكنى أبو داوود بأبي عبد الله ـ غيرما اشتهر به ـ لابنه عبد الله.

ومثل هذا تدليس البلاد، كما لو قال المصري: «حدثني فلان بزقاق حلب»، وأراد موضعاً بالقاهرة، أو قال البغدادي: «حدثني فلان بماوراء النهر» وأراد نهر دجلة، أو قال من في رأس الخيمة «حدثني فلان بالعين» ويريد عين

---

(١) انظر «توضيح الأفكار» ص ٣٤٧ و ٣٤٨ جـ ١.

(٢) أما إذا أسقط المدلس من السند راوياً ضعيفاً لتعمده الكذب، وهو يعلم ضعفه، وتعمده الكذب فلا شك في جرحه، ورد خبره، لأنه يعمّي على الناس أمر دينهم. انظر «توضيح الأفكار» ص ٣٤٨ جـ ١.

الماء في بلده، ويظن السامع أنه في مدينة العين.

وتدليس الشيوخ وما يلحق به مكروه عند المحدثين، لما فيه من توعير الطريق على السامع في معرفة الشيوخ، وفي هذا تضييع للمروي لأنه يُعزا إلى ما لم يشتهر به، فيكون سبباً في جهالته، فقد يبحث السامع عنه فلا يعرفه، ويصير مجهولاً فلا يُلتفت إلى مرويه.

٥ ـ المعلل:

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة قادحة، وإن كان ظاهره السلامة، كوصل منقطع ورفع موقوف.

٦ ـ المضطرب:

ما روي من عدة وجوه يُعارض بعضها بعضاً، مع عدم إمكان ترجيح أحدها على غيره، سواء أكان راوي هذه الوجوه واحداً أم أكثر، أما إذا ترجحت، إحدى هذه الروايات ـ بحيث لا تقاومها أخرى ـ بأحد وجوه الترجيح، فالحكم للراجحة، ولا يطلق الاضطراب حينئذ لا على الراجح ولا على المرجوح.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث لإشعاره بعدم الضبط، والضبط شرط في الصحة والحسن إلا في حالة واحدة، وهي أن يقع الاختلاف في اسم راوٍ، أو اسم أبيه، أو نسبته مثلاً، ويكون المختلف فيه ثقة، فيحكم للحديث بالصحة أو الحسن ـ حسب توفر شرط كل منهما فيه ـ ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطرباً.

٧ ـ المقلوب:

هو الحديث الذي انقلب فيه على راو بعض متنه، أو اسم راو في سنده،

أو سند متن مشهور به لآخر.

ومثال ما انقلب في المتن حديث: «سبعة يظلُّهم الله يوم لا ظل إلا ظله» فيه «ورجل تصدق بصدقة أخفاها، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»، هذا انقلب على أحد الرواة، وإنما هو «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»[1] كما جاء في «صحيح» البخاري، و «موطأ» مالك، وغيرهما.

ومثال القلب في الإسناد كقلب اسم راو «مرة بن كعب» و «كعب بن مرة» لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

٨ ـ الشاذ:

قال الشافعي رحمه الله: «ليس الشاذُّ من الحديث أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، وإنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقاتُ حديثاً فيشذَّ عنهم واحدٌ فيخالفهم»[2].

وتوافق أهل الحديث على أن الشاذ هو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه[3]. ورواية من هو أولى منه لمزيد ضبط، أو لكثرة عدد تُسمى «المحفوظ»، وهي الراجحة، والمرجوحة هي الحديث الشاذ[4].

---

(١) انظر «صحيح مسلم» ص ٧١٥ حديث ١٠٣١ جـ ٢.

(٢) «الكفاية» ص ١٤١، و «معرفة علوم الحديث» ص ١١٩.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ص ١٧٣.

(٤) ومثال الشاذ ما رواه أبو داوود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه». قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ. «تدريب الراوي» ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

٩ ـ المنكر:

هو ما رواه الضعيف مخالفاً الثقات، ومروي الثقات هو «المعروف». ومروي الضعيف مرجوح، وهو المنكر.

١٠ ـ المُضَعَّفُ:

هو الحديث الذي لم يُجمع على ضعفه، فيه تضعيف لبعض العلماء في سنده أو متنه، وفيه تقوية من آخرين، ولكن التضعيف راجح لا مرجوح، أو أنه لم يمكن ترجيح أحد القولين على الآخر، والمضعف من أعلى مراتب الضعيف[١].

١١ ـ المتروك:

ما رواه متهم بالكذب في حديث الرسول ﷺ، أو كذاب في كلامه، أو من عرف بفسقه بالقول أو العمل، أو من فَحُشَ غلطه وكثرت غفلته، وهو أنزل مراتب الضعيف وأطلق بعضهم عليه اسم المطروح[٢].

مما سبق يتبين لنا تفاوت مراتب الحديث الضعيف، بتفاوت أسباب التضعيف، وقد تكلم العلماء في هذا، وثمرته معرفة ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح[٣].

جـ ـ متى يقوى الحديث الضعيف؟

تعود أسباب القدح في الرواة إلى القدح في العدالة، أو القدح في الحفظ.

---

(١) انظر «توجيه النظر» ص ٢٣٩.

(٢) انظر كتابنا «الوجيز» ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ص ١٠٦، و «قواعد التحديث» ص ١٠٩.

فكل حديث ضعيف لقدح في العدلة، كالكذب على رسول الله ﷺ، أو التهمة به، أو للكذب في أحاديث الناس، والفسق في القول أو العمل، والابتداع بكفر، ونحو هذا، لا يرتقي عن درجة الضعف، ولو كثرت طرقه، لشدة سوء أسباب هذا الضعف، وتقاعد الجابر عن جبر ضعف المروي، وقد يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، إلى درجة المستور السيء الحفظ[1].

والحديث الضعيف لسبب قادح في الحفظ والضبط، مما لم تُتْلَم عدالة رواته، إذا كثرت طرقه ارتقى من الضعيف إلى الحسن لغيره، لأن مجيئه من طريق مقبول، أو طرق أخرى يجبرُ ضعفه، ويتبين للدارس أن حفظ راوي الضعيف بالطريق الأول لم يختل ضبطه فيه، لذا ارتقى عن الضعيف. وكذلك كل ما كان ضعفه لإرسال أو تدليس، أو لجهالة بعض رواته، فإن هذا الضعف يزول بمجيئه من وجه آخر، ويصير الحديث حسناً لغيره، للعاضد الذي عضده.

قال الحافظ السخاوي: «ولا يقتضي ذلك ـ أي مجيء الضعيف من عدة طرق ـ الاحتجاج بالضعيف، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة، كالمرسل، حيث اعتضد بمرسل آخر، ولو ضعيفاً، كما قاله الشافعي والجمهور»[2].

د ـ حكم العمل بالحديث الضعيف:

اختلف العلماء في الأخذ بالضعيف على ثلاثة مذاهب:

---

(١) كما صرح بهذا ابن حجر رحمه الله، انظر «تدريب الراوى» ص ١٠٤، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٤٢ ـ ٤٣ جـ ١.

(٢) انظر «فتح المغيث» ص ٣١، ١٢٠، ١٢١، و «قواعد التحديث» ص ١٠٩ ـ ١١٠، وقارن بـ «الرسالة» ص ٤٦١.

* المـذهب الأول: لا يعمـل به مطلقـاً، لا في الفضـائـل، ولا في الأحكام، حكاه ابن سيد الناس عن يحيى بن مَعين، وإليه ذهب أبو بكر ابن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، لما عرفناه من شرطيهما[1]. وهو مذهب ابن حزم[2].

* االمذهب الثاني: أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وعُزي هذا إلى أبي داوود والإمام أحمد رضي الله عنهما، وأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال[3].

* المذهب الثالث: أنه يعمل به في الفضائل والمواعظ ونحو ذلك إذا توفرت له بعض الشروط، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن حجر هذه الشروط، وهي:

١ ـ أن يكـون الضعف غير شديد، فيخـرج مَنْ انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. وقد نقل العلائيّ الاتفاق على هذا الشرط.

٢ ـ الشرط الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به.

٣ ـ الشرط الثالث: أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط[4].

---

(١) وقد عقد الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» باباً في النهي عن رواية الضعفاء. انظر «صحيح» مسلم ص ٨، وص ٢٨ ج١. وانظر «شرح علل الجامع» ص ٤: آ.

(٢) قال الإمام ابن حزم رحمه الله: «ما نقله أهل المشرق والمغرب، أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ ـ إلا أن في الطريق رجلاً مجروحا بكذب، أو غفلة، أو مجهول الحال ـ فهذا يقول به بعض المسلمين، ولا يحل عندنا القول به ولا تصديقه، ولا الأخذ بشيء منه» «الملل والنحل» ص ٨٣ ج٢.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ص ١٩٦.

(٤) «تدريب الراوي» ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

رأينا في هذه المذاهب:

لاشك أن المذهب الأول من أسلم المذاهب، ولدينا مما صح في الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى ﷺ ثروة يعجز البيان عن وصفها، وهي تغنينا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب، وبخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين، ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن، فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعاً الأخبار المقبولة(١).

---

(١) وقد يقال: إن ثبوت الفضائل والترغيب فيها لا يلزمه حكم، فحين يروى خبر ضعيف في ثواب أمر من الأمور الثابت استحبابها، والترغيب فيه، أو في فضائل الصحابة رضوان الله عليهم لا يلزم من هذا الخبر ثبوت حكم، فنقول: هذا لا خلاف فيه من حيث عدم إثبات حكم مع الفضائل، ولكن الخلاف والكلام في رواية الضعيف والعمل به عامة، إذ روي عن بعضهم كما أسلفنا العمل بالضعيف مطلقاً.

وأما المذهب الثاني فلا بد من بيانه، فقد ذكر ابن قيم الجوزية في «أصول فتاوى الإمام أحمد» أنه يأخذ بالحديث المرسل والضعيف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه على القياس، قال ابن القيم: «وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا مافي روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس، وليس أحد من الأئمة إلا هو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس». «إعلام الموقعين» ص ٣١ ج١ كما أن أبا داوود قال: ما كان فيه وهن شديد بينته، وقد أجاز العلماء رواية الضعيف مع بيان ضعفه.

ومع هذا لم يعمل الإمام أحمد بالضعيف إلا عند عدم وجود غيره في الباب، وقدم ذلك على القياس، وفي بعض الضعيف الحسن في اصطلاح من جاء بعده.

. . . . . .

= وأما ما روي عنه وعن ابن مهدي، وابن المبارك: «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا» ـ «تدريب الراوي» ص ١٩٦ ـ وروى الخطيب البغدادي بسنده عن الإمام أحمد قوله: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد». «الكفاية» ص ١٣٤، فإنما يريدون به ـ فيما أرجح ـ أنهم يشددون في أحاديث الأحكام فلا يروون إلا ما توفرت فيه شروط الصحة، ويتساهلون بقبول غيرها وروايته عمن خفت فيه هذه الشروط فنزل إلى درجة الحسن بنوعيه في اصطلاح المتأخرين، وهو الذي يقابله (الضعيف الذي يعمل به) في اصطلاح المتقدمين، إذ لم يستقر اصطلاح الحسن في عصرهم بعد، ومما يرجح ما ذهبت إليه قول سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ» ـ «الكفاية» ص ١٣٤ ـ وما الرؤساء المشهورون إلا الأئمة ومن توفرت فيهم أعلى شروط الصحة، وأما المشايخ فإن كان المراد بها المعنى الاصطلاحي في التعديل فقولهم: «شيخ» ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربع، وهو من يقبل حديثه، وفي مرتبة يقال فيه: جيد الحديث، وحسن الحديث. وإن لم يكن المراد ب (المشايخ) المعنى الاصطلاحي ـ بل عموم أهل العلم ـ فالمقصود الرواية عمن لا يكون شديد الضعف، ويؤيد هذا أنهم كرهوا الرواية والاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ، ورواية الغرائب والمناكير، كما كرهوا الرواية عن أهل الغفلة، ومن أصيبوا بالاختلاط، وعمن عرف بقبول التلقين، وبالتساهل في سماع الحديث، وعمن كثر غلطه، ومن سواهم كانوا يحملون عنهم، وهم المقصودون في قول سفيان في روايته غير الحلال والحرام، وهم في رأينا رجال الحسن بنوعيه، الحسن لذاته ولغيره.

وفي رأينا أن بعض الناس فهم ما نقل عن الإمام أحمد وابن مهدي وابن المبارك، فهما بعيداً عن مراد هؤلاء الأئمة رحمهم الله، فتناقلوا هذه العبارة: «يجوز العمل بالضعيف» في فضائل الأعمال، مؤيدين تساهلهم في رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها، مجوزين لأنفسهم إدخال أشياء كثيرة في بعض أمور الدين لا تستند =

هـ ـ كيف يروى الحديث الضعيف؟

يفضل علماء الحديث لمن يروي حديثاً ضعيفاً بغير إسناد أن لا يرويه بصيغة الجزم، فلا يقول فيه: «قال رسول الله ﷺ كذا وكذا» وما أشبه ذلك، بل يرويه بصيغة تدل على الشك في صحته، نحو «رُوي، أو جاء، أو نُقل، أو فيما يُروى» ونحو هذا. ويكره قول ذلك في رواية الحديث الصحيح، فيجب ذكره بصيغة الجزم، ويقبح فيه صيغة الشك والتمريض، كما يكره في الضعيف صيغة الجزم[1].

وأما رواية الأحاديث الضعيفة مسندة بصيغة الجزم فلا كراهة فيها، إذا

= إلى دليل مقبول، أو إلى أصل معروف اعتماداً منهم على ضعيف الحديث، من غير أن يفرقوا بين مفهوم الضعيف عند القدامى والمتأخرين.

وأما المذهب الثالث والشروط التي قيد بها المتأخرون العمل بالضعيف فإني أرى أن هذه الشروط وإن تحققت لا تقوى على جعل الضعيف مصدراً لإثبات حكم شرعي، أو فضيلة خلقية، وفي نظري أن الحديث الضعيف الذي توفرت فيه هذه الشروط يثير شبهة استحباب العمل من باب الاحتياط، لا من باب الإثبات.

ثم إن المرء يطمئن إلى ما ثبتت صحته، أكثر من اطمئنانه إلى ما تبين له ضعفه، وإنا لا نتصور فضيلة خلقية أو أمراً في ترغيب أو ترهيب لا يكتب له الانتقال إلينا بطريق صحيح، أو حسن، أو بطرق ضعيفة محتملة ترتقي به إلى درجة الحسن لغيره، وهو أدنى درجات القبول، لا نتصور هذا بعد أن عرفنا الجهود التي بذلها العلماء منذ الصدر الأول في سبيل حفظ السنة، وصيانتها ونقلها، وبيان صحيحها من سقيمها، وجمعها في مدونات كثيرة تؤكد أن السنة قد حفظت بعناية المسلمين عناية فائقة جليلة، وحسبنا أن نعتمد في كل هذا على صحاح الحديث وحسانه، بعد أن عرفنا اختلاف مفهوم الضعيف بين القدامى والمتأخرين.

(١) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٩، و «تدريب الراوي» ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

رُويت لأهل العلم، وأما إذا رويت للعامة فرأينا أن تكون بصيغة التمريض، كما لو رُويت بغير إسناد.

★ ★ ★

obeikandl.com

الفصل الرابع

المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف

وجدنا بالاستقراء أن بعض المصطلحات الحديثية ـ أي أنواع الحديث باصطلاح المصنفين من المحدثين ـ يشترك بين الأقسام الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، ولهذا آثرنا أن نضمها جميعاً في هذا الفصل، ونجعل ما كان منها متقارباً في مجموعات ليسهل تعريفها وبيانها ودراستها[1].

* * *

*** المرفوع، والمتصل، والمسند:**

١ ـ **المرفوع**: وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة، من قول أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً، بسقوط الصحابي منه أو غيره، وقيده الخطيب البغدادي بما أخبر فيه الصحابي عن الرسول ﷺ من قول أو فعل، فأخرج بذلك المرسل، والأول هو الذي عليه الجمهور[2].

٢ ـ **المتصل**: ويسمى الموصول، وهو ما اتصل سنده إلى غايته، سواء

---

(١) سبقنا إلى نحو هذا فضيلة الشيخ محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله في كتابه «قواعد التحديث» انظر ص ١٢٣ وما بعدها، ولكننا لن نلتزم تقسيمه وترتيبه.

(٢) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ ـ ب، و «الكفاية» ص ٢١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٨، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ٣٩.

أكان مرفوعاً إلى الرسول ﷺ أم موقوفاً[1]، ولا يطلق على ما دون ذلك إلا مع التقييد، فيقال هذا متصل إلى سعيد بن المسيِّب، أو إلى الزُّهري، وذلك لأن الموقوف على التابعي يسمى «مقطوعاً»[2].

٣ ـ المسند: هو على المعتمد، ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ، فهو المرفوع المتصل[3].

فالحديث المتصل ـ على هذا ـ قد يكون مرفوعاً، وقد يكون غير مرفوع، والحديث المرفوع قد يكون متصلاً وقد يكون غير متصل، والحديث المسند هو المتصل المرفوع.

* **المعنعن، والمؤنن، والمعلق:**

٤ ـ **المعنعن**: هو الإسناد الذي فيه «فلان عن فلان»، قيل، إنه مرسل حتى يتبين اتصاله، والذي عليه الجمهور أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعِنُ مدلساً، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً، وإذا فقد أحد هذين الشرطين لا يكون متصلاً[4].

٥ ـ المؤنن: وهو ما يقال في سنده: «حدثنا فلان أن فلاناً حدثه بكذا..» نحو حدث مالك عن ابن شِهاب أن سعيد بن المسيِّب قال كذا[5].

---

(١) الموقوف هو ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله، انظر ص ١٩١ من هذا الكتاب، وانظر «فتح المغيث» للسخاوي ص ٤١، و«تدريب الراوي» ص ١٠٨.

(٢) انظر ص ٣٥٦ من هذا الكتاب و«تدريب الراوي» ص ١٠٨.

(٣) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٧ ـ ١٩، و«الكفاية» ص ٢١.

(٤) انظر «صحيح» مسلم ص ٢٩ ج١، و«معرفة علوم الحديث» ص ٣٤، و«الكفاية» ص ٤٠٦.

(٥) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، ونحو هذا في «المحدث الفاصل» ف ٥٧٤ ـ ٥٨٠ وما بعدها.

وفرق بعضهم بين «عن» و «أن»: فرأوا أن «أن» محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده أو سمعه[1]، وعند الجمهور «أن» كـ «عن» في الاتصال بالشرط المتقدم[2].

٦ ـ المعلق: وهو ما حذف من أول إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزا الحديث إلى من فوق المحذوف من رواته، وهو مأخوذ من تعليق الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال[3].

والمعلق كثير في «صحيح» البخاري، وإنما أورده معلقاً اختصاراً ومجانبة للتكرار، وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه[4]، فما كان منه بصيغة الجزم ـ كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان ـ فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك عن المضاف إليه إلا وقد صح عنده عنه[5]، كقول البخاري في الصوم: «وقال يحيى بن كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة قال: إذا قاء فلا يفطر»[6].

---

(١) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، و «الكفاية» ص ٤٠٧، ص ٤٠٨.

(٢) انظر مقدمة «التمهيد» ص ٧: آ، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٧٨، ص ٧٩ ج١.

(٣) انظر «فتح المغيث» للعراقي ص ٣١ ج١.

(٤) وفي مسلم ثلاثة أحاديث. انظر «تدريب الراوي» ص ٦٠، وفصّل السيوطي أنواع المعلق في «صحيح» البخاري. انظر «تدريب الراوي» ص ٦٠ ـ ٦٢، وقارن بصفحة ١٣٦ ـ ١٣٧ منه.

(٥) انظر «مقدمة ابن الصلاح ص ١٠، و «تدريب الراوي» ص ٦٠، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٣٠ ج١.

(٦) «فتح المغيث» للعراقي ص ٣١ ج١.

وما كان من المعلق بغير صيغة الجزم ـ كيروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، ونحو ذلك ـ ليس له حكم الصحة عن المضاف إليه[1].

فمن الأحاديث المؤننة والمعنعة والمعلقة الصحيح والحسن والضعيف، تبعاً لحال رواتها، ولهذا أدرجناها في القسم المشترك بين الأقسام الثلاثة من الحديث.

* **الفرد، والغريب:**

٧ ـ الفرد: الفرد نوعان: فرد مطلق، وفرد نسبي[2].

آ ـ الفرد المطلق: هو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة، فلو تفرد بالحديث صحابي عن الرسول ﷺ، أو تابعي عن الصحابي، أو تابع التابعي عن التابعي، ولم يرو ما تفرد به من طريق آخر لا باللفظ ولا بالمعنى، يكون هذا الفرد مطلقاً، فحين يقال: تفرد سعيد بن المسيِّب بكذا وكذا عن أبي هريرة، معنى هذا أنه لم يُروَ ما تفرد به عن أبي هريرة إلا من طريقه، ولو تعددت الطرق إليه[3]، ومثال هذا النوع من الفرد المطلق الصحيح حديث: «النهي عن بيع الولاء، وعن هبته»[4]، فقد تفرد بروايته عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، فابن عمر صحابي جليل، وابن دينار تابعي

---

(١) وليس بواه لإدخاله في كتاب الصحيح، بل إيراده في الصحيح يشعر بصحة أصله، ويؤنس به، ويركن إليه، ومثال المعلق بغير صيغة الجزم قوله: «يذكر عن عبد الله ابن السائب، قال: قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصبح». انظر «تدريب الراوي» ص ٦٢.

(٢) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٣، و «فتح المغيث» للعراقي ص ١٠٠ ج١، و «شرح النخبة» ص ٨، و «تدريب الراوي» ص ١٥٦، وقارن بصفحة ١٥٩ منه.

(٣ و ٤) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٧ ـ ٨، و «سبل السلام» ص ١٤ ـ ١٥ ج٣.

حافظ متقن، لهذا حكموا له بالصحة.

فإذا كان المتفرد بالحديث ثقة، ومرويه لا يخالف مروي غيره، فحديثه صحيح، وإذا كان المتفرد خفيف الضبط، فحديثه حسن، وإذا كان المتفرد ضعيفاً فحديثه ضعيف.

أما إذا تفرد الراوي بحديث وخالف فيه غيره فأمامنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إذا كان المتفرد بالحديث، والمخالف له متساويين في الحفظ والضبط، ولا يمكن ترجيح مروي أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح لاستوائهما في كل الشروط، حينئذ يكون المروي مضطرباً كما بينا ذلك سابقاً.

الحالة الثانية: أن يكون المتفرد بالحديث ثقة مخالفاً من هو أولى منه، فيكون حديثه شاذًّا كما رأينا في «الحديث الشاذ».

الحالة الثالثة: أن يكون المتفرد بالحديث ضعيفاً ومخالفاً الثقات، فيكون حديثه منكراً كما أسلفنا.

ومن هنا يتبين لنا الفرق بين الفرد والشاذ، فالشاذ يجامع الفرد في التفرد، ويفترق عنه بشرط المخالفة.

ب ـ الفرد النسبي: هو ما حكم بتفرده بالنسبة لصفة معينة، أي قيد بصفة خاصة، وإن كان الحديث بنفسه مشهوراً، وهو على أنواع[1].

---

(١) الأول: ما قيد ببلد معين، كقولهم: تفرد بهذا الحديث أهل مكة، أو أهل المدينة، أو أهل الشام.

الثاني: ما قيد بثقة، كقولهم: لم يرو حديث كذا ثقة إلا فلان.

الثالث: ما قيد بإمام أو حافظ ونحوه، كقولهم: تفرد بهذا الحديث فلان عن فلان، =

٨ ـ الغريب:

قال ابن حجر الغريب: هو ما تفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند[1]، وقد تكون الغرابة في أصل السند، أي: الموضع الذي يدور الإسناد عليه، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، أو لا يكون كذلك، بأن يكون التفرد في أي طبقة من طبقات السند، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فالأول الفرد المطلق، والثاني الفرد النسبي[2]، والفرد النسبي هو الذي يطلق عليه المحدثون اسم الغريب، ويسمونه غريباً لتفرد راويه عن غيره به، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه.

ولا يطلق المحدثون الغريب على الفرد المطلق الذي ليس له عن النبي ﷺ إلا راو واحد من الصحابة، ولو تعددت الطرق إليه، بل يقولون: حديث فرد، فلو تفرد عن الصحابي تابعي فهو فرد غريب[3].

= أو لم يرو حديث كذا عن فلان إلا فلان.

فالفرد النسبي ليس تفرداً مطلقاً بأن لا يروى الحديث إلا من طريق واحد، بل هو تفرد مقيد بصفة خاصة. اللهم إذا أريد بتفرد أهل بلد تفرد واحد من تلك البلد، فحينئذ يكون من الفرد المطلق.

(١) «شرح نخبة الفكر» ص ٦.

(٢) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٧ ـ ٨.

(٣) والحق أن بين الغريب والفرد عنصراً مشتركاً، وهو التفرد، ففي الغريب التفرد النسبي، وفي الفرد التفرد المطلق، وهذا الرابط المشترك بينهما لغة واصطلاحاً جعلهما كالمترادفين، ولكن المحدثين غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، فمن حيث التسمية ليسا مترادفين، وأما في استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون بين التفرد والإغراب، فيقولون في الفرد المطلق «وفي الغريب «الفرد النسبي» تفرد به فلان، =

وننتهي من كل هذا إلى أن التفرد في الحديث الغريب يقع في أي موضع من السند، فيقيد بالموضع الذي وقع فيه.

أما التفرد في الحديث الفرد فيكون في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، وعليه يدور الإسناد، وإليه يرجع ولو تعددت الطرق إليه.

والغريب منه ما هو صحيح كالأحاديث الأفراد المخرجة في كتب الصحيح[1]، ومنه الحسن، ومنه غير صحيح وهو الغالب على الغرائب، ومن ثم كره كثير من الأئمة تتبع الغرائب، قال إبراهيم النَّخَعي: «كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث»[2] وقال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[3].

= أو أغرب به فلان

انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٨.

(١) حيث توفرت فيها جميع شروط الصحة.

(٢) «الكفاية» ص ١٤١، و «المحدث الفاصل» فقرة (٧٧٤).

(٣) «تدريب الراوي» ص ٣٧٦. والغريب أنواع - منها:

١ - غريب المتن والإسناد: وهو الحديث الذي يتفرد برواية متنه راو واحد، ومثاله حديث محمد بن سوقه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله، فان المنبتَّ لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى». هذا حديث غريب المتن والإسناد فلم يروه عن ابن المنكدر عن جابر غير محمد بن سوقة كما قال الحاكم النَّيسابوري.

٢ - غريب الإسناد كالحديث المعروف متنه برواية جماعة من الصحابة، فيتفرد راو واحد بروايته عن صحابي آخر، فإنه يكون غريبا من هذا الوجه، مع أن متنه ليس غريباً.

ومثال هذا: حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «الأعمال بالنية». =

وقد اهتم الأئمة بمعرفة الأفراد والغرائب، فصنف كثير منهم في ذلك منذ أواخر القرن الثالث، ومن أشهر هذه المؤلفات كتاب «أطراف الغرائب

= قال أبو يعلى الخليلي: أخطأ فيه عبد المجيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه.
قال أبو الفتح «ابن سيد الناس»: هذا مما أخطأ فيه الثقة. هو إسناد غريب كله والمتن صحيح. انظر «تدريب الراوي» ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.
وفي هذا يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه.
ومن هذا النوع غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة كما قال ابن الصلاح، انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١١١.
ومن المناسب أن نذكر هنا أنه لا يوجد حديث غريب المتن فقط دون غرابة الإسناد، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عن المنفرد كثير من الرواة، فيصير غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً، وهذا بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد، فإن إسناده غريب في الطرف الأول، مشهور في طرفه الأخر.
ومثال هذا حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فقد رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتفرد به عنه علقمة، وانفرد به محمد بن إبراهيم عن علقمة، وانفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، غريب متناً لتفرد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه به، وغريب أيضاً لتفرد علقمة به عنه، وبعد اشتهاره عن يحيى لم يعد غريب الإسناد من هذا الطرف، وعلى هذا فحديث «إنما الأعمال بالنيات» حديث غريب مشهور، انظر «تدريب الراوي» ص ٢٨ و ص ٣٧٧، وقارن بـ «نشأة علوم الحديث» ص ٤١٩.
٣ ـ غريب بعض المتن: ومثاله ما رواه الترمذي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد، ذكراً كان أو أنثى من المسلمين، صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير». تفرد الإمام مالك عن سائر رواة هذا الحديث بزيادة «من المسلمين»، فالغرابة هنا للزيادة التي في متن هذا الحديث.
وهذه الزيادة تفرد بها الإمام مالك فقط، فلو لم يتفرد بها لم يكن الحديث غريباً، وهنا يمكننا أن نقول: إن غرابة المتن تستلزم غرابة الإسناد. انظر الحديث في «سنن» الترمذي بشرح ابن العربي ٣٣٦ ج ١٣.

والأفراد» للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)[١].

* **العزيز، والمشهور، والمستفيض:**

٩ ـ **العزيز**، وهو ما انفرد بروايته عن راويه اثنان، فلا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، ولو رواه بعد ذلك عن الاثنين جماعة لا يخرج عن كونه عزيزاً، ولكن تنضم إليه صفة أخرى، وهي الشهرة، فهو عزيز لرواية اثنين عن راويه، مشهور لرواية جماعة عنهما، أو عن أحدهما فيسمى حينئذ عزيزاً مشهوراً[٢].

ويختلف العزيز عن الغريب بأنه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، والغريب ما تفرد بروايته واحد عن راويه كما أسلفنا، وسمي عزيزاً إما لقلة وجوده، أو لكونه قوي بمجيئه من طريق أخرى[٣].

ومثال العزيز، ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمنُ أحدكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من والده وولده». الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن

---

(١) وفيه رتب كتاب «الأفراد» للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) ـ على ترتيب الأطراف، وتوجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت رقم (٦٩٧ حديث).

وكتاب «الأحاديث الصحاح الغرائب» ليوسف بن عبدالرحمن المزّي الشافعي (٦٥٤-٧٤٢هـ) توجد نسخة مخطوطة من كتابه في دار الكتب الظاهرية، ضمن مجموعة تحت الرقم (٢٢ مجموعة ٦). وانظر مزيداً من هذه المؤلفات في كتابنا نشأة علوم الحديث ومصطلحه ص ٤١٧، وص ٤٢٠.

(٢) انظر مثال ذلك في «تدريب الراوي» ص ٣٧٨.

(٣) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٢ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٣٧٥.

صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة[1].

وقد يكون العزيز صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً تبعاً لأحوال رواته، ولا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً كما ظن بعضهم[2]، وليس كل عزيز صحيحاً، ولا كل صحيح عزيزاً.

١٠ ، ١١ ـ: المشهور المستفيض،

المشهور: هو ما اشترك في روايته ثلاثة أو أكثر عن شيخ[3]، وقال ابن حجر: المشهور ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر. وقد سمي بذلك لوضوحه، وسماه جماعة من أئمة الفقهاء «المستفيض» لانتشاره، من فاض الماء يفيض فيضاً، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور، بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من عكس ذلك[4].

وقلما يستعمل المحدثون اصطلاح المستفيض، فالمشهور أكثر تردداً في عباراتهم، ثم إن المشهور والمستفيض مع كثرة رواتهما ليسا دائماً صحيحين، فمن المشهور: الصحيح، والحسن، والضعيف[5]، تبعاً لحال رواته.

---

(١) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٧٥.

(٢) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص ٦٢، وقارن بـ «شرح نخبة الفكر» ص ٥.

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٧، و «أطراف الغرائب والأفراد» ص ٩: ب.

(٤) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٥) انظر أمثلة لكل ذلك في «تدريب الراوي» ص ٣٦٩.

وشهرة الحديث أمر نسبي، فمنه ما هو مشهور عند أهل الحديث خاصة وهو ـ

١٢ ، ١٣ ـ: المتابع والشاهد(١):

قبل أن يحكم إمام بتفرد راو عن شيخه بحديث ما، يتتبع طرق هذا

= المشهور الاصطلاحي الذي عرفناه، ومنه ما هو مشهور بينهم وبين غيرهم من العلماء، ومنه ما هو مشهور عند العلماء والعامة وهو ما اشتهر على الألسنة.
فيشمل المشهور ماله إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً، وما اشتهر على الألسنة أعم مما اشتهر عند المحدثين خاصة، أو عندهم وعند غيرهم، أو عند العامة مما لا أصل له.
انظر «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٥، و «شرح نخبة الفكر» ص ٥.
ومن ثم قيل: حديث «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» مشهور عند الفقهاء، وحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه» مشهور عند الأصوليين، وحديث «مداراة الناس صدقة» مشهور عند العامة، وأما حديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما حرم الله». فهو مشهور عند المحدثين والفقهاء، والأصوليين وغيرهم، كما أنه مشهور عند العوام أيضاً.
ومما هو مشهور لشهرته على الألسنة وليس له أصل ـ حديث: «يوم صومكم يوم نحركم». انظر «المقاصد الحسنة» ص ٤٨٠.
وبدهي أن المشهور عند أهل الحديث غير المشهور على الألسنة، سواء أكان مشهوراً عند العلماء والعامة أم لم يكن، وهو الذي رواه ثلاثة أو أكثر، ومثاله ما أخرجه أصحاب «الصحاح» عن أنس بن مالك: «أن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رِعْل وذكوان».
ورِعل وذكوان وعُصية قبائل من بني سُليم غدرت بوفد رسول الله ﷺ إلى أهل نجد، وكان ذلك ببئر معونة بين مكة والمدينة في شهر صفر سنة أربع من الهجرة، انظر «سيرة» ابن هشام ص ١٩٣ ج ٣، وقارن بـ «صحيح» مسلم ص ٤٦٨ ج ١، و «معرفة علوم الحديث» ص ٩٣ ـ ٩٤.

(١) أهم مصادر هذه الفقرة: «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣١ ـ ٣٢، و «المنهل الروي» ص ١٣ : آ، و «شرح نخبة الفكر» ص ١٤ ـ ١٥، و «فتح المغيث» للعراقي ص =

الحـديث، ويجمعهـا من مظانهـا في كتب الجوامع والمسانيد والمعاجم والمشيخات والفوائد والأجزاء، باحثاً هل شارك هذا الراوي غيره في رواية هذا الحديث عن شيخه بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحد شيخه في روايتـه عن شيخ شيخه؟ ويتتبع ذلك إلى آخر السند، **فإن وجد شيئاً فهو المتابع**، ومنه قولهم: فلان تابع فلاناً، فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوي فهي تامة، وإن كانت عمن فوقه فهي قاصرة أو ناقصة، ويطلق على مشاركة المتابع للراوي في روايته عن شيخه أو عمن فوقه **متابعة**.

فإن لم يجد متابعاً لذلك الراوي عن شيخه، أو عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ينظر هل يُروى هذا الحديث من طريق آخر عن صحابي غيره باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد ذلك فهو **الشاهد**، فإن لم يجد متابعاً ولا شاهداً كان الحديث فرداً.

فالمتابعة: هي مشاركة راو راوياً آخر في رواية حديث عن شيخه، أو عمن فوقه من المشايخ.

والشاهد: هو الحديث الذي يُروى عن صحابي مشابهاً لما روي عن صحابي آخر في اللفظ أو المعنى.

وقد أطلق أهل الحديث على طريق التوصل إلى معرفة المتابع والشاهد والفرد بتتبع طرق الحديث وجمعها من مظانها ـ أطلق أهل الحديث على ذلك ـ اسم (**الاعتبار**).

= ٩٤ وما بعدها ج ١، و «اختصار علوم الحديث» ص ٦٣ ـ ٦٤، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ٨٦ ـ ٨٨، و «تدريب الراوي» ص ١٥٣، و «قواعد التحديث» ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

فالاعتبار هو البحث، وسبر طرق الحديث، وهيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد، فالاعتبار ليس قسيماً للمتابع والشاهد، بل هو الطريق إلى معرفتها.

وخص بعض أهل الحديث المتابعة بما حصل من ذلك باللفظ والمعنى، سواء أكان من طريق ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

وقال ابن حجر: وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل[1]، أي: من حيث أن كلاً منهما يفيد تقوية الحديث.

مثال المتابعة: روى الإمام مسلم، عن زهير بن حرب، عن سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كلِّ صلاة». فقد تابع جماعة من الرواة زهير بن حرب متابعة تامة برواية هذا الحديث عن شيخه سفيان[2]. وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة[3].

ومثال الشاهد: روى الترمذي بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من أتى الجمعة فليغتسل»[4] فلهذا الحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه في «الصحيحين» عن

---

(١) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ١٥.

(٢) انظر «صحيح» مسلم ص ٢٢٠ ج ١ حديث رقم (٢٥٢).

(٣) انظر «سنن» الترمذي ص ٣٤ حديث ٢٢ ج ١.

(٤) «سنن» الترمذي ص ٣٦٤ حديث (٤٩٢) ج ٢، لهذا الحديث متابعة في «صحيح» البخاري. انظر «فتح الباري» ص ٧ ج ٣.

الرسول ﷺ أنه قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم»[1].

١٤ ، ١٥ ـ: العالي والنازل[2]:

الإسناد العالي هو ما قل عدد رواته إلى الرسول ﷺ، والعلو قسمان:

الأول: العلو المطلق وهو ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم، بالإضافة إلى سند آخر أكثر منه عدداً يروى به الحديث ذاته، أو بالنسبة لمطلق الأسانيد، وهذا النوع أجلها على أن يكون بإسناد صحيح، وقد فضل جمهور المحدثين الإسناد العالي عن الثقات على النازل ولو كان عن الثقات، ولم يروا في طلب العالي عن غير ثقة أية فائدة، وكثيراً ما كانوا يؤثرون النازل على العالي إذا تميز بفائدة ما.

الثاني: العلو النسبي أو الإضافي: أي بالإضافة إلى شيء معين، كالقرب من إمام، أو بالإضافة إلى رواية كتاب معتمد. . .[3].

---

(١) «فتح الباري» ص ١١ ج ٣، و «صحيح» مسلم ص ٥٨٠ ج ٢.

(٢) أهم مصادر هذه الفقرة: «المحدث الفاصل» فقرة (١٠٣) وما بعدها، و «معرفة علوم الحديث» ص ٥ ـ ١٤، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ٩٧ ـ ١٢٨، و «جامع الأصول» لابن الأثير ص ٥٩ ـ ٦٢ ج ١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٠٥، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٧٨ ـ ١٨٥، و «تدريب الراوي» ص ٣٥٨ ـ ٣٦٨.

(٣) نوجز فيما يلي الكلام في العلو النسبي، فمنه:

١ ـ القرب من إمام من أئمة الحديث، كالأعمش، وهشيم، ومالك، وغيرهم، مع صحة الإسناد إليه، وإن كثر العدد بعد الإمام إلى رسول الله ﷺ.

وانظر «معرفة علوم الحديث» ص ١١، ١٢، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٠٦، و «تدريب الراوي» ص ٣٦٣.

٢ ـ العلو بالإضافة إلى رواية كتاب معتمد، كـ «الصحيحين»، و «السنن» الأربعة، ونحوها، كأن يروى راو ـ من طريق غير طريق البخاري ـ حديثاً أخرجه البخاري، ـ

. . . . . .

= ويلتقي بشيخ البخاري أو شيخ شيخه، بحيث يكون رجال إسناده من هذا الطريق أقل عدداً مما لو رواه عن طريق البخاري، وهذا ما اشتُهر باسم الموافقة والبدل، والمساواة والمصافحة، وقد اعتنى به كثير من المتأخرين.

قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: «وفي العلو النسبي الموافقة، وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه. . .

ومثاله أن يروي البخاري عن قتيبة عن مالك حديثاً، فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة مثلاً، لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه، مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

وفي العلو النسبي البدل، وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك.

وفيه المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

وفيه المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف». «شرح نخبة الفكر» ص ٣١ ـ ٣٢.

٣ ـ العلو بتقدم وفاة الراوي، فقد يوجد إسنادان متساويان في عدد رواتهما، ولكنه يحكم بالعلو لأحدهما دون الآخر لتقدم وفيات رواته عن وفيات رجال الآخر، ومثال هذا أن من سمع الحديث من سماك بن حرب (ت: ١٢٣هـ)، عن عامر الشعبي (ت: ١٠٣هـ)، عن علي بن أبي طالب (ت: ٤٠هـ) ـ رضي اللهم عنهم جميعا ـ أعلى نسبيًا ممن سمعه من شعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، عن الأعمش (ت: ١٤٨هـ)، عن عبد الله بن أبي أوفى (ت: ٨٧هـ) ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ لتقدم وفاة الثلاثة الأولين على الثلاثة الآخرين.

٤ ـ العلو بالنسبة لتقدم السماع، فمن سمع من شيخه قديماً أعلى ممن سمع منه أخيراً، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة، والآخر منذ أربعين سنة مثلاً، فالأول أعلى سماعاً من الثاني، وإن تساوى عدد الرواة إليهما.

وعلى هذا فجميع أنواع العلو خمسة، أحدها علو مطلق، والأربعة علو نسبي، ويقابل أنواع العلو الخمسة ـ خمسة أنواع للنزول، كل نوع يعرف من ضده.

ويقابل العالي النازل، وهو الحديث الذي كثر عدد رواته بالنسبة لسند حديث آخر، وقد يختار إسناد نازل على إسناد عال لفائدة فيه، كأن يكون فيه زيادة ثقة، أو يكون رواته أحفظ أو أفقه أو نحو هذا، أو يكون النازل متصلاً بالسماع بينما العالي بالإجازة، فيفضلون النازل على العالي، لأن السماع مقدم على الإجازة، وقد أكد كثير من السلف أن جودة الحديث ليست بقرب الإسناد، بل بصحة الرجال.

تكلمنا في العلو والنزول من حيث قلة وكثرة عدد الرواة، ولكن من الأسانيد ما يعلو بشدة ضبط الرواة وشهرتهم بصحة النقل والرواية، كمشايخ البخاري ومسلم، ومنها ما يعلو بفقه الرواة، ومنها ما يعلو باشتهار الرواة بكثرة ملازمتهم للشيوخ المروي عنهم ونحو ذلك، فأمثال هذه الأسانيد - وإن بعد طريقها وكثر رجالها - عالية، وإن كان غيرها أقل رجالاً منها، إذا لم تكن حال رواتها كحال هؤلاء، فمثل هذا العلو علو معنوي، وذلك علو ظاهر مقيد بعدد الرواة[1].

ثم إن الحكم بالعلو أو النزول لا يدل على صحة الإسناد، لذلك اهتم العلماء بمعرفة الرواة أكثر من اهتمامهم بعدد رجال السند، وكانت غاية المتقدمين من علو الإسناد القرب من الرسول ﷺ ليقل احتمال وقوع الخطأ فيما يروون.

ويتفاوت العالي والنازل صحة وضعفاً تبعاً لحال رواته.

١٦ - المدرج:

هو الحديث الذي يطلع فيه على زيادة ليست منه، والإدراج في اللغة

---

(١) انظر بسط هذا في «نشأة علوم الحديث ومصطلحه» ص ٤٣٢ وما بعدها.

من أدرج الشيء في الشيء أي أدخله فيه، وضمنه إياه.

والإدراج في الاصطلاح نوعان: إدراج في المتن، وإدراج في السند.

آ ـ أما إدراج المتن فهو إدخال شيء من كلام بعض الرواة في متن الحديث، فَيُتَوَهَّمُ أنه من كلام الرسول ﷺ، وقد يكون الإدراج في أول الحديث، أو في وسطه، أو في آخره وهو الغالب في إدراج المتن.

مثال المدرج في أول المتن ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فقوله: «أسبغوا الوضوء» مدرج من قول أبي هريرة، كما ميزه الأئمة، وبدلالة ما أخرجه البخاري وأحمد أن أبا هريرة رأى أناساً يتوضؤون، فقال لهم: أسبغوا الوضوء، فإني سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «ويلٌ للأعقاب من النار»، فوهم أحد الرواة عن شُعبة بن الحجاج، وظنه كله عن الرسول ﷺ، ورواه جميعه عنه[1].

---

(١) ومثال المدرج في وسط المتن حديث عائشة رضي الله عنها، «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد» فجملة: «وهو التعبد» من قول الزُّهري للتفسير.
ومثال المدرج في آخر الحديث قول ابن مسعود بعد حديث التشهد: «إذا قلت هذا، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد» فقد وصل بعض الرواة هذه الجملة بالحديث المرفوع، وهي مدرجة من كلام ابن مسعود باتفاق الحفاظ.
انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٣٩، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٦ ـ ٣٧، و «فتح المغيث» للسخاوي ص ١٠١ ـ ١٠٥، و «تدريب الراوي» ص ١٧٣ وما بعدها، و «توضيح الأفكار» ص ٥٠ ج ٢، وكتاب «المدرج إلى المدرج» ص ١ مخطوط دار الكتب المصرية.

ب ـ ومدرج السند ثلاثة أنواع أيضاً:

الأول: أن يكون عند الرواي متنان بإسنادين فيرويهما بأحدهما.

الثاني: أن يسمع راو حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق، وبإسناد واحد من غير أن يبين الخلاف بينهم.

الثالث: أن يكون عند راو حديث بإسناد، إلا طرفاً منه، وعنده هذا الطرف باسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تامًّا بأحد الإسنادين.

جـ ـ كيف يعرف المدرج:

أكثر الرواة يبينون الإدراج ولا يسكتون عنه، وطريق معرفة المدرج من غيره، ورود الحديث من طريق آخر لا تذكر فيه الزيادة المدرجة، أو بإقرار الراوي، أن كذا من قول فلان، أو بحكم الأئمة المطلعين على ذلك، أو باستحالة صدور مثل ذلك عن الرسول ﷺ، ومثال هذا ما رواه أبو هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فقوله: «والذي نفسي بيده» إلى آخره مدرج من قول أبي هريرة، وهذا مما يعرفه أهل هذا الشأن بداهة، لاستحالة أن يقوله النبي ﷺ، لأن أمه توفيت وهو صغير، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو أفضل الخلق[1].

د ـ حكم الادراج:

أجمع العلماء على حرمة تعمد الإدراج بأنواعه، وقال ابن السمعاني وغيره: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين». وأما ما كان لتفسير شيء من معنى

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص ٨٢.

الحديث ففيه تسامح، والأولى أن ينص الراوي على بيانه.

وأما ما وقع من الراوي خطأ فلا حرج فيه ولا إثم، لأن كل امرىء معرض للخطأ، وإذا كثر خطؤه يجرح في ضبطه وإتقانه.

وقد اهتم العلماء بمعرفة المدرج اهتماماً كبيراً، حتى لا يلتبس حديث الرسول ﷺ بغيره[1].

١٧ ، ١٨ ـ: المُصَحَّفُ والمُحرَّفُ:

اهتم المحدثون اهتماماً كبيراً بضبط ألفاظ الحديث خشية التبديل والتحريف، كما اهتموا بمعرفة الأسماء المتشابهة، وبينوا إعجامها وشكلها حتى لا يلتبس اسم بآخر، وبخاصة أنها ليست مما يعرف بالقياس، وليس للعقل مجال للاجتهاد فيها، فمن لا يضبط قد يخلط بعضها في بعض.

وقد كان السبيل إلى تجنب ذلك تلقي العلم مشافهة عن الشيوخ، وضبط ما يكتب، وحرص أهل الحديث في العصور الأولى على ملازمة العلماء، والتخرج بحلقاتهم، والقراءة بين أيديهم، حتى سميت القرون الثلاثة الأولى عصر الرواية، لاعتماد أهلها على السماع والحفظ والرواية، أكثر من اعتمادهم على أخذ العلم من الصحف، بل إنهم كانوا يعيبون على من يأخذ علمه من الكتب والصحف، ونهوا عن ذلك، وتناقل الناس عبارة «لا

(١) فصنف الخطيب البغدادي فيه كتاباً سماه «الفصل للوصل المدرج في النقل» لخصه ابن حجر، وزاد عليه في كتاب سماه «تقريب المنهج بترتيب المدرج» واستخلص السيوطي من كتاب ابن حجر جزءاً لطيفاً سماه «المُدْرَجُ إلى المُدْرَجِ» اقتصر فيه على مدرج المتن دون مدرج الإسناد، وله فيه زيادات. توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (١٨٨٥ حديث).
وانظر «تدريب الراوي» ص ١٧٨، و «المنهل الروي» ص ١١ : ب.

تأخذوا القرآن من المُصْحَفيين ولا العلم من الصحفيين»، وكانوا يثنون على من يأخذ علمه مشافهة عن العلماء[1].

والتصحيف قسمان: تصحيف سمع، وتصحيف بصر.

ومثال تصحيف السمع أن يقول الشيخ حدثنا عاصم الأحول، فيرويه بعضهم واصل الأحدب[2].

ومثال تصحيف البصر ما رواه الخطيب البغدادي بسنده عن ابن أبي سفيان قال: «لعن رسول الله ﷺ الذين يشققون الخُطبَ تشقيق الشعر»، فصحفه بعضهم، فقال: «لعن رسول الله ﷺ الذي يشققون الحَطب تشقيق الشعر»[3] بالحاء لا بالخاء.

ومن هذا أن رجلاً جاء إلى الليث بن سعد، فقال: كيف حدثك نافع

---

(١) انظر «المحدث الفاصل» فقرة (١٠١) وما بعدها.

وحق للعلماء أن يكرهوا حمل العلم عن الصحف، ويحذورا طلابهم من الاعتماد عليها من غير أن يلقوا بها العلماء، خشية الوقوع في بعض الأخطاء، وقد أطلقوا على من يعتمدون على الصحف في حمل علمهم اسم (الصحفيين) كما قالوا لمن يخطىء: (صَحَّفَ) لأنه أخطأ كما يخطىء من يأخذ العلم عن الصحف، والمصدر منه التصحيف.

فالمُصَحَّفُ - بضم الميم وفتح الحاء وتشديدها - وما وقع فيه التغيير في اللفظ أو المعنى، وخصه بعضهم بما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط، - وهو المعنى الاصطلاحي الذي ذهب إليه المحدثون - كتصحيف «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال.. الحديث» إلى «شيئاً من شوال».

وانظر «حاشية لقط الدرر» ص ٩٥.

(٢) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١١٦.

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ٦٢٥.

عن النبي ﷺ في الذي «نشرت في أبيه القصة»؟ فقال الليث: ويحك إنما هو الذي «يشرب في آنية الفضة، يُجَرْجِر في بطنه نار جهنم»[1] وهذا النوع أكثر وقوعاً من غيره.

والمحرف هو ما كان التغيير فيه في الشكل، أي في ضبط حركاته، ومثال هذا حديث جابر: «رُمي أُبيّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ» صحفه بعضهم وقال فيه: «أَبي» بالإضافة، وإنما هو أُبي بن كعب، وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد[2].

---

(١) المصدر السابق ف ٦٣٠.

(٢) «حاشية لقط الدرر» ص ٩٥.
ولم يفرق المتقدمون بين التصحيف والتحريف، وقد جعلوا المصحف والمحرف مترادفين، وهذا التفريق والتمييز - وإن دلّ على دقة المحدثين - ليس إلا تفريقاً شكليًا.
والتصحيف والتحريف كما يقع في متن الحديث يقع في إسناده، وقد تناولت الأمثلة السابقة كلا النوعين.
واهتمام المحدثين ببيان المُصحَّف والمحّرف من غيرهما دليل واضح على دقتهم، وشدة ضبطهم، وعظيم عنايتهم بالحديث النبوي.
وقد صنف بعض أهل العلم في هذا الباب، وأشار إلى ما وقع فيه بعض المحدثين من التصحيف سواء أكان في المتن أم في السند وبينّ صواب ذلك.
ومن أقدم من صنف في هذا: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العَسْكري (٢٩٣ - ٣٨٢هـ) له كتاب «التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه» وكتاب «تصحيفات المحدثين».
وقد طبع نحو نصف كتابه «التصحيف والتحريف» بمصر سنة (١٣٢٦هـ) وطبع أخيراً طبعة جيدة سنة ١٩٦٣.
وأما كتابه «تصحيفات المحدثين»الذي استخلصه من كتابه الكبير «التصحيف =

١٩ ـ المسلسل:

هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحداً فواحداً على حالة واحدة، أو صفة واحدة، سواء أكانت هذه الصفة للرواة، أو للإسناد، وسواء كان ما وقع منه في الإسناد في صيغ الأداء، أو متعلقاً بزمن الرواية، أو بمكانها، وسواء كانت أحوال الرواة أو صفاتهم أقوالاً أو أفعالاً. كما قال العراقي[1].

وبعبارة أخرى فالمسلسل هو الحديث الذي يتصل إسناده بحال (هيئة) أو وصف ـ قولي أو فعلي ـ يتكرر في الرواة أو الرواية، أو يتعلق بزمن الرواية أو مكانها.

ومن هذا يتبين أن التسلسل من صفات الأسانيد، وله أمثلة كثيرة، نكتفي منها بمثالين:

١ ـ التسلسل بأحوال الرواة القولية: ومثاله حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم اعنيّ على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلسل بقول كل من رواته: «وأنا أحبك، فقل: اللهم أعني على ذكرك» الحديث.

٢ ـ المسلسل بأحوال الرواة الفعلية: ومثاله حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت» الحديث، فقد تسلسل هذا الحديث بتشبيك كل واحد من رواته بيد من رواه

= والتحريف»، فإنه لا يزال مخطوطاً، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢ ش مصطلح).

(١) «فتح المغيث» ص ١٢ ج ٤.

عنه[1].

(١) وهناك أمثلة أخرى نوردها تتمة لما قدمنا لمزيد الفائدة:

* المسلسل بحال الرواة القولية والفعلية معاً: ومثاله حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره» وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره» فقد تسلسل بقبض كل من رواته على لحيته، وبقوله: آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره.

انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٣١، و «فتح المغيث» ص ١٢ ج ٤ وما بعدها، و «تدريب الراوي» ص ٣٨٠ وما بعدها، و «شرح نخبة الفكر» ص ٣٤.

* المسلسل بصفات الرواة القولية: ومثاله الحديث المسلسل بقراءة سورة «الصف»، وهو أن الصحابة سألوا الرسول ﷺ عن أحب الأعمال إلى الله عز وجل ليعملوه، فقرأ عليهم سورة الصف، فتسلسل الحديث بقراءة كل من رواته.

قال العراقي: وأحوال الرواة القولية وصفاتهم القولية متقاربة بل متماثلة.

انظر «فتح المغيث» ص ١٣ جـ ٤ و «حاشية لقط الدرر» ص ١٣٥.

* المسلسل بصفات الرواة الفعلية: ومثاله الحديث المسلسل بالفقهاء، وهو حديث ابن عمر مرفوعاً «البيعان بالخيار» فقد تسلسل برواية الفقهاء، وكالحديث المسلسل برواية الحفاظ ونحو ذلك، ويلحق بهذا المسلسل باتفاق أسماء الرواة أو صفاتهم أو نسبتهم، كالمسلسل بالمحمدين، والدمشقيين، أو المصريين وغير ذلك.

انظر «تدريب الراوي» ص ٣٨٠ - ٣٨١، و «حاشية الأجهوري على البيقونية» ص ٣٩.

* المسلسل بصفات الإسناد والرواية: كأن يتفق الرواة في صيغ الأداء كقول كل من رواته: سمعت فلاناً أو حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان والله، أو أشهد بالله لسمعت فلاناً يقول ذلك، ونحو ذلك.

* المسلسل بزمن الرواية: ومثاله حديث ابن عباس قال: «شهدت رسول الله ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى، فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه، فقال: «أيها الناس قد أصبتم خيراً، فمن أحب أن ينصرف فلينصرف، ومن أحبّ أن يقيم حتى =

وقد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره، وقد ينقطع بعض التسلسل من أولـه أو آخره[1]. ولهذا قال الحافظ العراقي: «وقلما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن»[2] لأن متن بعضها جاء في الصحيح، قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر: من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف. قال الحافظ السيوطي: والمسلسل بالحفاظ والفقهاء أيضاً، بل ذكر في «شرح النخبة» أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي[3].

فمن الأحاديث المسلسلة الصحيح والحسن والضعيف والباطل، تبعاً لحال رواتها، وقد بين العلماء كل ذلك، فالتسلسل وصف لبعض الأسانيد، ولا يدل هذا الوصف على الصحة أو الضعف، لأن صحة الحديث تتعلق

= يسمع الخطبة فليَقم» فقد تسلسل برواية كل من الرواة له في يوم عيد قائلاً: حدثني فلان في يوم عيد. انظر «فتح المغيث» ص ١٤ ج ٤، و «حاشية الأجهوري على البيقونية» ص ٤٠.

قال الحافظ السيوطي: غريب بهذا السياق، وفي إسناده مقال.

* المسلسل بمكان الرواية: ومثاله المسلسل بإجابة الدعاء في الملتزم. قال ابن عباس رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الملتزم موضع يستجاب فيه الدعاء، وما دعا الله فيه عبدٌ دعوةً إلّا استجاب له». قال ابن عباس: فو الله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لي.

وقد تسلسل الحديث بقول كل من رواته: وأنا ما دعوت الله فيه بشيء منذ سمعته إلا استجاب لي.

(١) انظر المراجع السابقة، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٨٩.

(٢) «فتح المغيث» ص ٩٥ ج ٤.

(٣) «تدريب الروي» ص ٣٨١ ـ ٣٨٢.

باتصال سلسلة الرواة العدول الضابطين من حيث السند، وبعدم الشذوذ من حيث المتن، كما تتعلق بخلو الحديث من علة قادحة فيهما أو في أحدهما.

وللمسلسل فوائد عدة، منها بعده عن التدليس والانقطاع، واشتماله على مزيد الضبط من الرواة وحسن تأسيهم واقتدائهم بالرسول ﷺ في أفعاله وأقواله.

وقد صنف جماعة من أهل العلم في هذا النوع من الأحاديث، ومن أشهر تلك المصنفات «المسلسلات» تخريج الحافظ إسماعيل بن أحمد بن الفضل التيمي (ـ ٥٣٥هـ)(١)

وإلى هنا نكتفي بذكر هذه الأنواع من المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٥١ حديث مجاميع). كما توجد نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٥٢ حديث تيمور).
و «الأحاديث المسلسلات» لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣). توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (١٠ حديث مجاميع).
و «المسلسلات الكبرى» و «جياد المسلسلات» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). توجد نسخة مخطوطة من «جياد المسلسلات» في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٢٣ حديث تيمور) ونسخة أخرى تحت الرقم (١٤٩ حديث تيمور).
و «الفوائد الجليلة» للشيخ محمد بن عقيلة (ت: ١١٥٠هـ). توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٤١٩٤ عام)، كما توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب المصرية تحت الرقم (٩٩ حديث تيمور».
و غيرها من مصنفات المتأخرين.

obeikandl.com

الفصل الخامس

فصل جامع في الصحابة والتابعين وآداب الرواية

وفيه:

المبحث الأول: الموقوف والمقطوع.

المبحث الثاني: الصحابة.

المبحث الثالث: التابعون.

المبحث الرابع: آداب رواية الحديث ومجالسه.

المبحث الخامس: ألقاب أهل الحديث.

المبحث السادس: أشهر ما صنف في علوم الحديث.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

الموقوف والمقطوع

نرى من المناسب أن نعرف هنا بالموقوف والمقطوع، وقد اعتاد المحدثون والمصنفون في علوم الحديث ومصطلحه إدخالها في الضعيف، وإن صح طريقهما.

١ ـ **فالموقوف**[1]: هو ما رُوي عن الصحابي من قول له أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً. واشترط بعضهم أن يكون متصل الإسناد إلى الصحابي غير منقطع.

ويستعمل الموقوف في غير الصحابي مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزُّهري، أو على مالك. وإذا أطلق لا يراد به إلا ما انتهى إلى الصحابي فقط.

وفقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً، والمرفوع خبراً، ويطلق المحدثون على هذا أثراً.

وليس للموقوف حكم الحديث المرفوع عند جمهور أهل العلم، أما إذا

---

(١) أهم مراجع هذه الفقرة: «معرفة علوم الحديث» ص ١٩ وما بعدها، و «الكفاية» ص ٢١، و «جامع الأصول» ص ٤٨ ـ ٥٠ ج ١، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٥٨ ج ١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٨، و «شرح نخبة الفكر» ص ٣٠، و «تدريب الراوي» ص ١٠٩ ـ ١١٦، و «توضيح الأفكار» ص ٢٦١ ج ١، و «المستصفى» ص ١٣٥ ج ١، و «الأحكام» للآمدي ص ١٣٥ ج ٢.

وجدت قرينة تدل على رفع الموقوف فله حينئذ حكم المرفوع، كأن يقول الصحابي: «كنا نقول أو نفعل كذا وكذا في عهد الرسول ﷺ» ونحو هذا، وإذا لم يضفه إلى عصر النبي ﷺ فهو موقوف.

ويلحق بالمرفوع قول الصحابي: كنا لا نرى بأساً بكذا وكذا في حياة الرسول ﷺ، أو كانوا يقولون، أو يفعلون، أو لا يرون بأساً بكذا في حياته عليه الصلاة والسلام، فكل ذلك له حكم المرفوع سواء أكان قول الصحابي في حياة الرسول ﷺ أم بعد وفاته.

ويلحق بهذا أيضاً قول الصحابي أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا وكذا، فكل هذا له حكم المرفوع عند الجمهور، وقال بعضهم ليس له ذلك.

وإذا قال الراوي عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به[1]، فكل هذا ونحوه له حكم الرفع.

ولقول الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل حكم المرفوع في التفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية، مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن الرسول ﷺ، ولا مدخل للرأي فيه، وأما ما كان للرأي مدخل فيه، وقد خلا من قرينة تدل على رفعه، فكله موقوف.

٢- المقطوع[2]: وهو ما روي عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم أو

---

(١) ومثاله قول ابن عباس: الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنهى أمتي عن الكي. رفع الحديث، أخرجه البخاري في «صحيحه». انظر «صحيح» البخاري بحاشية السندي ص ٩ ج ٤، وقارن بـ «تدريب الراوي» ص ١١٤، وص ١١٥ منه.

(٢) انظر «الكفاية» ص ٢١، و«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٦٣٥، =

أفعالهم، وجمعه مقاطع ومقاطيع.

وقد استعمل بعضهم المقطوع في المنقطع الذي لم يتصل سنده، وذلك قبل استقرار هذا الاصطلاح.

وإذا نقل عن التابعي قوله: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو من السنة كذا. قال بعضهم: له حكم المرسل، وقال آخرون: فيه احتمالان إما أنه موقوف أو مرسل مرفوع.

وفي رأينا أن قول التابعي: من السنة كذا وكذا. له حكم المرسل، لأنه لا يقول ذلك إلا إذا تأكد عنده بسماعه من أحد الصحابة رضي الله عنهم، فهو بمنزلة قول التابعي قال رسول الله ﷺ، وإن كان قوله: من السنة كذا وكذا. يحتمل السنة بمعنى ما عمل به الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، سواء أكان ذلك في الكتاب الكريم، أم في المأثور عن النبي ﷺ، أم لا.

ومما تجدر ملاحظته أن بحث المقطوع من مباحث المتن، وأن بحث المنقطع ـ الذي سبق بيانه ـ من مباحث السند، فالأول ما وقف على التابعي، والثاني ما نسب إلى الرسول ﷺ، وكان في سنده انقطاع وعدم اتصال.

وعلى هذا يمكننا أن نقول: إن الموقوف أو المقطوع المتصل إسناده إلى من وقف عليه من مباحث المتن لا من مباحث السند. ويمكننا أن نقسم الحديث باعتبار من يسند إليه: إلى مرفوع وهو ما ينتهي إلى الرسول ﷺ،

= و «مقدمة» ابن الصلاح: ص ١٩، و «فتح المغيث» للعراقي ص ٥٩ ج ١، و «شرح نخبة الفكر» ص ٣٠، و «تدريب الراوي» ص ١١٧، وقارن بالصفحة ١١٣، ١١٥ منه، و «توضيح الأفكار» ص ٢٦٥ ج ١.

وإلى موقوف وهو ما ينتهي إلى الصحابي، ومقطوع وهو ما ينتهي إلى التابعي .

ولما كانت لمعرفة الصحابة والتابعين أهمية كبيرة في بيان المرفوع والموقوف والمقطوع والمرسل وغير ذلك، ولما للصحابة والتابعين من منزلة رفيعة، ومكانة علمية عالية وبخاصة في حفظ السنة ونقلها، نرى من المناسب أن نتناول في البحثين التاليين الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين .

★ ★ ★

obeikandl.com

المبحث الثاني

الصحـــابـة

رضوان الله عليهم أجمعين

١ ـ تعـريف الصحـابي .
٢ ـ طبقات الصحابـة .
٣ ـ كيف يعرف الصحابي؟
٤ ـ عـدالة الصحابة .
٥ ـ عـدد الصحابـة .
٦ ـ عـلم الصحابي .
٧ ـ الصحابة المكثرون من الرواية
٨ ـ آخر الصحابـة وفاة .
٩ ـ أشهر ما صنف في الصحابة .

obeikandl.com

أولاً ـ تعريف الصحابي:

الصحابي لغة: مشتق من الصحبة، وليس مشتقًّا من قدر خاص منها، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، كما أن القول: مكلم ومخاطب وضارب مشتق من المكالمة، والمخاطبة، والضرب، وجار على كل من وقع منه ذلك، قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال.

وكـذلك يقال: صحب فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، فيقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها وكثيره(١).

والصحابي عند المحدثين: هو كل مسلم رأى رسول الله ﷺ(٢)، قال البخاري في «صحيحه»: من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه. وذكر الإمام أحمد من أصحاب رسول الله ﷺ أهل بدر ثم قال: أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه(٣).

---

(١) انظر «الكفاية في علم الرواية» ص ٥١، و «فتح المغيث» ص ٣١ ج ٤ عن أبي بكر الباقلاني، وانظر «لسان العرب» ص ٧ ج ٢.

(٢) انظر «مقدمة» ابن الصلاح ص ١١٨، و «الباعث الحثيث» ص ٢٠١، و «تدريب الراوي» ص ٣٩٦، و «فتح المغيث» ص ٢٩ ج ٤.

(٣) «الكفاية» ص ٥١، و «تلقيح فهوم أهل الأثار» ص ٢٧: ب.
قال ابن حزم رحمه الله: «أما الصحابة رضي الله عنهم فهو كل من جالس النبي ﷺ ولو ساعة، وسمع منه ولو كلمة فما فوقها، أو شاهد منه عليه السلام أمراً يعيه، ولم يكن من المنافقين الذين اتصل نفاقهم واشتهر حتى ماتوا على ذلك، ولا مثل من نفاه عليه السلام باستحقاقه كهيت المخنث ومن جرى مجراه ـ انظر خبره في «الإصابة» ص ٥٨٠ ـ ٥٨١، ترجمة ٩٠٢٢ جـ ٢ ـ فمن كان كما وصفنا أولاً فهو صاحب،=

. . . . . .

= وكلهم عدل إمام فاضل رضي، فرض علينا توقيرهم وتعظيمهم، وأن نستغفر لهم ونحبهم». «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم ص ٦٦٣ جـ ٥.

وقال ابن الصلاح: «بلغنا عن أبي المظفر السمعاني المَرْوزي أنه قال: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابة على كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحابة». «مقدمة ابن الصلاح ص ١١٨، و «فتح المغيث» ص ٣٠ - ٣١ ج ٤.

وقال آخرون: لا بد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين. انظر «الباعث الحثيث» ص ٢٠٣، و «فتح المغيث» ص ٣٢ جـ ٤.

وقال الواقدي: «ورأيت أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحلم فأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار. «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧: ب، ونحوه في «فتح المغيث» ص ٣٢ ج ٤، و «الكفاية» ص ٥١، إلا أن تعريف الواقدي هذا يخرج بعض الصحابة الذين رأوا رسول الله وهم دون الحلم ورووا عنه، كعبد الله بن عباس، والحسن، والحسين، وابن الزبير، وغيرهم رضي الله عنهم، ولذلك قال العراقي: «والتقييد بالبلوغ شاذ». «فتح المغيث» ص ٣٢ ج ٤.

وقال إمام التابعين سعيد بن المسيِّب: «الصحابة لا نعدهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين» «الكفاية» ص ٥٠ - ٥١، و «الباعث الحثيث» ص ٢٠٣، و «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧: ب، و «تدريب الراوي» ص ٣٩٨.

قال ابن الصلاح: «وكأن المراد بهذا - إن صح عنه - راجع إلى المحكي عن الأصوليين، ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه...».

قال العراقي: «ولا يصح هذا عن ابن المسيِّب، ففي الإسناد إليه محمد بن عمر الواقدي ضعيف في الحديث». «فتح المغيث» ص ٣٢ ج ٤.

قال ابن الجوزي: «وعموم العلماء على خلاف قول ابن المسيِّب، فإنهم عدوا جرير ابن عبد الله البجلي من الصحابة، وإنما أسلم في سنة عشر، وغدوا من الصحابة من =

قال ابن حجر: «وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزو، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»(١) وهو رأي الجمهور(٢).

= لم يغز معه، ومن توفي رسول الله ﷺ وهو صغير السن، ولم يجالسه، ولم يماشه، فألحقوه بالصحابة إلحاقاً، وإن كانت حقيقة الصحبة لم توجد في حقه». «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧ : ب.

(١) «الإصابة» ص ٤ ج ١ وهكذا ليس من عاصر الرسول ﷺ ولم يره صحابيًّا كما قاله بعضهم، انظر جميع المراجع السابقة.

(٢) والرؤية عند أنس بن مالك رضي الله عنه لا تكفي لجعل الرائي صحابيًّا.
روى شعبة عن موسى السبلاني وأثنى عليه خيراً، قال: «قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال: ناس من الأعراب رأوه، فأما من صحبه فلا. رواه مسلم بحضرة أبي زرعة». «الباعث الحثيث» ص ٢٠٣.
قال ابن الصلاح: وإسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبي زرعة، وانظر «فتح المغيث» ص ٣١ ج ٤ وقال: في كلام أبي زرعة الرازي وأبي داوود ما يقتضي أن الصحبة أخص من الرؤية، فإنهما قالا في طارق بن شهاب: له رؤية وليس له صحبة.
وقال عاصم الأحول: قد رأى عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ غير أنه لم يكن له صحبة. وقال ابن كثير: «وهذا إنما نفى فيه الصحبة الخاصة، ولا ينفي ما اصطلح عليه الجمهور من أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة» «الباعث الحثيث» ص ٢٠٣، وانظر «الكفاية» ص ٥٠.
قال أبو بكر الباقلاني (٣٣٨ - ٤٠٣هـ) بعد أن عرف الصحابي لغة: «وكذلك يقال: صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، وذلك يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق=

والصحابي عند الأصوليين أو بعضهم: هو كل من طالت مجالسته للرسول ﷺ، على طريق التبع له والأخذ عنه[1] وقول أنس بن مالك، وسعيد ابن المسيِّب قريب من قول الأصوليين.

* * *

ثانياً ـ طبقات الصحابة:

صحيح أن أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة على كل من روى عن النبي ﷺ حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى إنهم يعُدون من رآه رؤية من الصحابة، قالوا: هذا لشرف منزلة النبي ﷺ. إلا أن الصحابة رضي الله عنهم طبقات ودرجات، فهناك السابقون في الإسلام، الذين طالت صحبتهم، وبذلوا أموالهم ودماءهم للدعوة، وهناك من رآه في حجة الوداع رؤية، وبين هؤلاء وهؤلاء درجات ومراتب كثيرة، وهناك من لازمه في الليل والنهار في حله وظعنه، في صيامه وفطره، وفي مرحه عليه الصلاة والسلام وجده، وفي جهاده ومناسكه، وعرف عنه كثيراً من دقائق الأعمال وشريف

= الاسم. ومع هذا فقد تقرر للأمة عرف أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته، واتصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطًا وسمع منه حديثاً، فوجب لذلك ألا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا على من هذه حاله» «الكفاية ص ٥١، و «فتح المغيث» ص ٣١ ج ٤.

(١) انظر «تدريب الراوي» ص ٣٩٧، و«فتح المغيث» ص ٣١، و ٣٢ ج ٤ حكاه أبو المظفر السمعاني عن الأصوليين وقال: «إن اسم الصحابي يقع على ذلك من حيث اللغة والظاهر، وحكاه الآمدي وابن الحاجب وغيرهما، وبه جزم ابن الصباغ في «العدة» فقال: الصحابي هو الذي لقي النبي وأقام عنده واتبعه، فأما من وفد عليه وانصرف عنه من غير مصاحبة ولا متابعة، فلا ينصرف إليه هذا الاسم».

السنن، فلا يعقل أن يكون جميع الصحابة في مرتبة واحدة، ولا يتصور هذا في ميزان العدالة والمنطق، لذلك كان الصحابة طبقات بإجماع الأمة، واختلف المؤلفون في تصنيف الصحابة إلى طبقات، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات، وجعلهم الحاكم اثني عشرة طبقة، وزاد بعضهم أكثر من ذلك[1].

والمشهور ما ذهب إليه الحاكم، وهذه الطبقات هي[2]:

١ ـ قوم تقدم إسلامهم بمكة كالخلفاء الأربعة.

٢ ـ الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.

٣ ـ مهاجرة الحبشة.

٤ ـ أصحاب العقبة الأولى.

٥ ـ أصحاب العقبة الثانية وأكثرهم من الأنصار.

٦ ـ أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺ بقُباء قبل أن يدخل المدينة.

٧ ـ أهل بدر.

٨ ـ الذين هاجروا بين بدر والحُديبية.

٩ ـ أهل بيعة الرُّضوان في الحُديبية.

١٠ ـ من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص وأبي هُريرة[3].

---

(١) انظر «الباعث الحثيث» ص ٢٠٧، و «فتح المغيث» ص ٤٠ و ٤١ ج ٤ و «تدريب الراوي» ص ٤٠٧.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٢ ـ ٢٤، وقارن بـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٩٤٢ ـ ١٩٤٦.

(٣) أسلم أبو هريرة قديماً، وهاجر في أواخر غزوة خيبر. انظر «فتح المغيث» ص ٤٠ ج ٤، وانظر كتابنا «أبو هريرة».

١١ ـ مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكة.
١٢ ـ صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهما.

وقد أجمع أهل السنة على أن أفضل الصحابة أبو بكر، ثم عمر، ولم يختلف أحد من الصحابة والتابعين في أفضليتهم على جميع الصحابة[1]، ثم عثمان بن عفان، ثم علي، وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم علي على عثمان، وبه قال: ابن خُزيمة، ثم بعدهم بقية العشرة المبشرين بالجنة[2].

* * *

ثالثاً ـ كيف يعرف الصحابي؟

يعرف الصحابي بأحد الأدلة التالية:

---

(١) إنما الخلاف في عثمان وعلي رضي الله عنهما، ولا مبالاة بأقوال أهل التشيع ولا أهل البدع. وانظر «صريح السنة» للطبري ص ٢: ب.

(٢) انظر «الباعث الحثيث» ص ٢٠٨، و «فتح المغيث» ص ٤١، و «تدريب الراوي» ص ٤٠٧.
وتمام العشرة المبشرين بالجنة: سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح. وانظر «مسند» الإمام أحمد ص ١٠٩ ج ٣ وص ١١٠ و ١١١ منه.
ثم أهل بدر، ثم أحد، ثم بيعة الرضوان، وممن لهم مزية أهل العقبتين من الأنصار، والسابقون الأولون، وهم من صلى القبلتين في قول ابن المسيَّب ومحمد بن سيرين وقتادة، وفي قول الشعبي أهل بيعة الرضوان، وفي قول محمد بن كعب وعطاء بن يسار أهل بدر، وقيل: هم الذين أسلموا قبل الفتح، وهو الحسن البصري.
انظر «تدريب الراوي» ص ٤٠٩، و «الباعث الحثيث» ص ٢٠٨، و «فتح المغيث» ص ٤٣ ج ٤.

١ ـ الخبر المتواتر: كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وبقية العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم.

٢ ـ الخبر المشهور، أو المستفيض القاصر عن حد التواتر، كعُكّاشة بن محصن، وضمام بن ثعلبة.

٣ ـ أن يخبر أحد الصحابة عنه أنه صحابي، كحممة بن أبي حممة الدَّوْسيّ الذي توفي بأصبهان مبطوناً، فشهد له أبو موسى الأشعري أنه سمع النبي ﷺ.

٤ ـ أن يخبر عن نفسه بأنه صحابي بعد ثبوت عدالته ومعاصرته للرسول ﷺ[1].

٥ ـ أن يخبر أحد التابعين بأنه صحابي بناء على قبول التزكية من واحد وهو الراجح[2]، ويمكن ضم الثالث والخامس أحدهما إلى الآخر، فنقول أن يخبر بذلك من تقبل شهادته.

فالصحبة رتبة ومكانة لا تثبت لأحد إلا بدليل أو بينة توافرت فيها جميع الشروط والأركان التي يجب أن تتوافر في كل بينة، فإذا قامت البينة المقبولة لأحد في ذلك نال شرف الصحبة.

* * *

(١) راجع تفصيل ذلك في «فتح المغيث» ص ٣٤ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٤٠٠، و «الباعث الحثيث» ص ٢١٥، و «الروض الباسم» ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ٤٠٠، وهذا ما زاده ابن حجر على ما ذكره غيره من طرق معرفة الصحابي، وقد استخرجت هذه الطرق من المراجع السابقة: «فتح المغيث» ص ٣٤ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٣٩٩، و «الباعث الحثيث» ص ٢١٥، و «الكفاية» ص ٥١.

رابعاً ـ عدالة الصحابة:

إن للصحبة شرفاً، يمنح صاحبها ميزة خاصة، وهي أن جميع الصحابة عند من يعتد به من أهل السنة عدول، سواء من لابس منهم الفتن ومن لم يلابس[1]، وهو قول الجمهور.

---

(١) انظر «الكفاية» ص ٤٦ ـ ٤٩، و «الباعث الحثيث» ص ٢٠٥، و «فتح المغيث» ص ٣٥ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٤٠٠.

وقال قوم: إن حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم عند الرواية.

ومنهم من قال: إنهم لم يزالوا عدولاً إلى أن وقع الاختلاف والفتن بينهم، فبعد ذلك لا بد من البحث في عدالتهم.

ومنهم من قال: وهم المعتزلة ـ كما صرح بهذا ابن كثير في «الباعث الحثيث» ص ٢٠٥ ـ: إن كل من قاتل عليًا عالماً فهو فاسق مردود الرواية والشهادة، لخروجهم على الإمام الحق.

ومنهم من قال برد رواية الكل وشهادتهم، لأن أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين.

ومنهم من قال بقبول رواية كل واحد منهم وشهادته إذا انفرد لأن الأصل فيه العدالة، وقد شككنا في فسقه، ولا يقبل ذلك منه مع مخالفه، لتحقق فسق أحدهما من غير تعيين.

والمختار إنما هو مذهب الجمهور من الأئمة، وذلك بالأدلة الدالة على عدالتهم ونزاهتهم وتميزهم على من بعدهم. انظر «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ص ١٢٨ جـ ٢، ونحوه في «فتح المغيث» ص ٣٦ جـ ٤.

قال ابن حزم: «نقول بفضل المهاجرين الأولين بعد عمر بن الخطاب... ثم بعد هؤلاء أهل العقبة ـ الأنصار الذين بايعوه بيعة العقبة ـ، ثم أهل بدر، ثم أهل المشاهد مشهداً مشهداً، وأهل كل مشهد أفضل من المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى الحديبية، فكل من تقدم ذكره من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم إلى =

وقـد ورد في الصحابة ما يوجب لهم العدالة، ويجعلهم في ذروة الثقة والائتمان، فقد زكاهم الله تعالى ورسوله، وتقبلت الأمة ذلك بالإجماع.

١ ـ أدلة عدالة الصحابة من الكتاب:

قال تعالى: ﴿محمدٌ رسولُ اللهِ والذينَ معهُ أشدّاءُ على الكفّارِ رحماءُ بينَهم تراهُم ركّعاً سجّداً يبتغونَ فضلاً من اللهِ ورضواناً سيماهُم في وجوهِهم من أثر السجودِ ذلكَ مثلُهم في التوارةِ ومثلُهم في الإنجيلِ كزرعٍ أخرجَ شطأَهُ فآزره فاستغلظَ فاستوى على سوقِهِ يعجبُ الزُّراعَ ليَغيظَ بهمُ الكفّارَ وعدَ اللهُ الذينَ

= تمام بيعة الرضوان فإنا نقطع على غيب قلوبهم أنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا كلهم على الإيمان والهدى والبر، كلهم من أهل الجنة، ولا يلج أحد منهم النار».
«ابن حزم حياته وعصره وآراؤه الفقهية لاستاذنا أبي زهرة رحمه الله ص ٢٥٩.
ويتبين لنا من كلام ابن حزم أن أصحاب رسول الله ﷺ حتى بيعة الرضوان في غزوة الحديبية كلهم من أهل الجنة، معتمداً في ذلك على ما ورد من نصوص في القرآن والسنة، وأما من جاؤوا بعد هؤلاء فلم يقطع بأنهم من أهل الجنة.
وقال شارح مسلم الثبوت: «إن عدالة الصحابة مقطوعة، ولا سيما أصحاب البدر وبيعة الرضوان، كيف لا وقد أثنى عليهم الله تعالى في مواضع عديدة من كتابه، وبين رسول الله ﷺ فضائلهم غير مرة». «شرح مسلم» الثبوت ص ٤٠١ جـ ٢.
ويقـول في موضـع آخـر: «واعلم أن عدالة الصحابة الداخلين في بيعة الرضوان والبدريين كلهم مقطوع العدالة، لا يليق لمؤمن أن يمتري فيها، بل الذين آمنوا قبل فتـح مكة أيضاً عادلون قطعاً، داخلون في المهاجرين والأنصار، وإنما الاشتباه في مسلمي فتح مكة، فإن بعضهم من مؤلفة القلوب، وهم موضع الخلاف، والواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير فافهم». «المنهج الحديث في علوم الحديث» ص ٦٢ عن «شرح مسلم» الثبوت.
فمسلمـو الفتـح لم ينص على عدالتهم ومـع هذا يوجـد ما يدل على عدالتهم، وسنتعرض لهذا بعد قليل فلينظر في موضعه.

آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ منهُم مغفرةً وأجراً عظيماً﴾[1].

وقال عز من قائل: ﴿والسابقونَ الأوّلونَ من المهاجرينَ والأنصارِ والذينَ اتّبعوهُم بإحسانٍ رضيَ اللهُ عنهُم ورضُوا عنهُ وأعدَّ لهم جناتٍ تجري تحتَها الأنهارُ خالدينَ فيها أبداً ذلك الفوزُ العظيمُ﴾[2].

وقال: ﴿والذينَ آمنُوا وهاجَروا وجاهَدُوا في سبيلِ اللهِ والذينَ آوَوْا ونصرَوا أولئكَ همُ المؤمنونَ حقًّا لهُم مغفرةٌ ورزقٌ كريمٌ﴾[3].

وقال: ﴿للفقراءِ المهاجرينَ الذينَ أُخرجوا من ديارهم وأموالِهم يبتغونَ فضلاً من اللهِ ورضواناً وينصرُونَ اللهَ ورسولَه، أولئكَ همُ الصادقونَ * والذينَ تبوؤا الدارَ والإيمانَ من قبلِهم يحبونَ من هاجرَ إليهم ولا يجدونَ في صدورهم حاجةً مما أُوتوا ويُؤثرونَ على أنفسِهم ولو كانَ بهم خصاصةٌ ومن يوقَ شحَّ نفسِه فأولئكَ همُ المفلحونَ * والذينَ جاؤوا من بعدِهم يقولونَ ربَّنا اغفِر لنا ولإخواننا الذينَ سبقُونا بالإيمانِ ولا تجعَلْ في قلوبِنا غلًّا للذينَ آمنُوا ربَّنا إنّكَ رؤوفٌ رحيمٌ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿لقد رضيَ اللهُ عن المؤمنينَ إذْ يبايعونَكَ تحتَ الشجرةِ فعلمَ ما في قلوبِهم فأنزلَ السكينةَ عليهِم وأثابهُم فتحاً قريباً﴾[5].

تلك آيات كريمة تشهد بفضل ومكانة جميع الصحابة الذين كانوا مع رسول الله ﷺ من أول الدعوة حتى غزوة الحديبية، وهناك آيات أخرى تذكر

---

(١) ٢٩ : الفتح.
(٢) ١٠٠ : التوبة.
(٣) ٧٤ : الأنفال.
(٤) ٨ ـ ١٠ : الحشر.
(٥) ١٨ : الفتح.

فضلهم في كثير من المواقف في الهجرة والجهاد والغزوات.

وإن هذه وتلك أدلة قطعية ـ كما ذكر شارح مسلم الثبوت وابن حزم ـ تنص على عدالة الصحابة، لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، فهل بعد ذلك نطلب رضى الناس عنهم وتعديلهم إياهم، وهل لإنسان بعد ذلك أن يطعن في صحابة نُصَّ على عدالتهم، ولم يبد منهم ما يجرحهم أو يقدح فيهم؟ هل بعد هذه الآيات مجال للشك في عدالة الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح؟

إن النصوص تنطق واضحة بذلك لا تحتمل التأويل والظن، ولكن الهوى المتبع يحمل صاحبه على إنكار الحق، ولو كان كالشمس في رابعة النهار ﴿يريدونَ أن يُطفِئوا نورَ اللهِ بأفواهِهم ويأبى اللهُ إلاّ أن يُتِمَّ نورَه ولو كرهَ الكافرونَ﴾[1] وسنرى في الأحاديث التالية تأكيداً واضحاً لمنزلة الصحابة الرفيعة.

٢ ـ أدلة عدالة الصحابة من السنة:

في صحاح السنة أحاديث كثيرة تشهد بفضل الصحابة جملة وآحاداً، وفي أكثر الكتب كـ «صحيح» البخاري، و «الجامع الصحيح» لمسلم، و «السنن» الأربعة، وغيرها أبواب خاصة في فضل الصحابة.

* من ذلك ما رواه أبو سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ «لا تسبُّوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحدٍ ذهباً ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نصيفه»[2].

* ومنها ما رواه عبد الله بن مغفَّل وأخرجه الترمذي وابن حبان في

---

(١) ٣٢ : التوبة.

(٢) «صحيح» مسلم ص ١٩٦٨ ج ٤.

«صحيحه» قال: قال رسول الله ﷺ: «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه»(١).

* وعن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدونَ»(٢).

---

(١) «الكفاية» ص ٤٨، وانظر «الجامع الصغير» ص ٥٤ ج ١.

(٢) «صحيح» مسلم ص ١٩٦١ ج ٤، وانظر «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٦: ب، وانظر «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» ص ٢٢٦ ـ ٢٦١ ج ٣ حيث أخرج كثيراً عن الإمام مالك والشيخين وأصحاب «السنن» في فضل الصحابة. وانظر ما رواه الطبري في أفضلية الصحابة في كتابه «صريح السنة» ص ٢: ب.
وقد يقول قائل: إن هذه الأدلة تتناول أصحاب رسول الله ﷺ الذين كانوا معه قبل الفتح، وأما من أسلم بعد الفتح فلا دليل على عدالتهم. فأسوق جواباً له قول الدكتور محمد السماحي: «وأما مسلمة الفتح والأعراب الوافدون على رسول الله ﷺ فهؤلاء لم يتحملوا من السنة مثل ما تحمل الصحابة الملازمون لرسول الله ﷺ، ومن تعرض منهم للرواية كحكيم بن حزام، وعتّاب، وغيرهم عرفوا بالصدق والديانة، وغاية الأمانة، على أنه ورد ما يجعلهم أفضل ممن سواهم من القرون بعدهم، كقوله ﷺ: «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب» وهو حديث صحيح مروي في الصحيحين وغيرهما بألفاظ مختلفة.
أقول: انظر «تيسير الوصول إلى جامع الأصول» ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ج ٣ حيث أخرجه عن الشيخين وعن أبي داوود والترمذي والنسائي، ورواه الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي هريرة وفيه: «ثم يجيء قوم يحبون السمانة، ويشهدون قبل أن يُستشهدوا»=

وقد نص الفاروق عمر رضي الله عنه على عدالة الصحابة جميعاً إلا من أظهر ما يسقط عدالته فقال: «إن أناساً كانوا يُؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما آخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرتي

= انظر «مسند» الإمام أحمد ص ٩٠ حديث ٧١٢٣ ج ١٢، وانظر ص ٢٩ حديث ٢٩٦٣ ج ٦.

والخيرية لا تكون إلا للعدول الذين يلتزمون الدين والعمل به، وقال تعالى: ﴿كنتُم خيرَ أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾. [١١٠: آل عمران]

والخطاب الشفهي لصحابة رسول الله ﷺ، ومن حضر نزول الوحي، وهو يشمل جميعهم، وكذلك قوله تعالى: ﴿كذلك جعلناكُم أمةً وسطاً لتكونوا شهداءَ على الناس ويكون الرسولُ عليكم شهيداً...﴾ [١٤٣: البقرة]. وسطاً: عدولاً...

فالإسلام كان في أول شبابه فتيًّا وقويًّا في قلوب من أذعنوا له واتبعوا هداه، وتمسكوا بمبادئه، واصطبغوا بصبغته، فكانت العدالة قوية في نفوسهم، شائعة في آحادهم، حتى إننا نرى الذين وقعوا منهم في الكبائر ما لبثوا أن ساقتهم عزائمهم إلى الاعتراف وطلب الحد، ليطهروا به أنفسهم، وسارعوا إلى التوبة حيث تاب الله عليهم، ولا نريد بقولنا: الصحابة عدول، أكثر من أن ظاهرهم العدالة ـ «المنهج الحديث» ص ٦٣ ـ لا يبحث عنها ما لم يطعن فيها.

ثم إن الجرح لا يدعيه ولا يثبته أي إنسان كيف شاء ومتى شاء، فللجرح والتعديل رجال جهابذة أتقياء يخشون الله لا يتبعون أهواءهم، فلو سلمنا جدلاً وجوب البحث عن بعض الصحابة لتهم وجهت إليهم، فإنه لا يقبل هذا الجرح إلا ببيان علته، ولا يتصدى لهذا الموتورون والمغرضون، من أهل الأهواء وغيرهم، بل يتصدى له عدول الأمة من أئمة الصدر الأول، الذين خالطوا الصحابة، وعاشوا معهم، وعرفوا عنهم كل شيء، إذ رب فضيلة عند النقاد العدول يراها المغرضون رذيلة ومنقصة، وليست جميع الذنوب والهفوات مسقطة للعدالة.

حسنة»(١).

٣ ـ أدلة عدالة الصحابة من الإجماع:

قد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة جميعاً(٢) فلا يجوز لأحد أن يطعن فيهم خشية أن يخالف الكتاب والسنة اللذين نصا على عدالتهم، فبعد تعديل الله تعالى ورسوله لهم لا يحتاج أحد منهم إلى تعديل أحد.

على أنه لو لم يرد من الله تعالى ورسوله الكريم عليه الصلاة والسلام شيء في تعديلهم لوجب تعديلهم لما كانوا عليه من دعم الدين والدفاع عنه، ومناصرتهم للرسول والهجرة إليه، والجهاد بين يديه، وبذل المهج والأموال، والمحافظة على أمور الدين، والقيام بحدوده ومراسيمه، والتشدد في امتثال أوامر الله تعالى ونواهيه، حتى إنهم قتلوا أقرب الناس إليهم، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم في سبيل الله، وإقامة دعائم الإسلام. كل ذلك دليل على قوي إيمانهم، وحسن إسلامهم، وأمانتهم، وإخلاصهم.

لذلك وجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، لأن ما وقع إنما كان نتيجة لما أدى إليه اجتهاد كل فريق «من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه، وأنه أوفق للدين وأصلح للمسلمين، وعلى هذا فإما أن يكون كل مجتهد مصيباً، أو أن المصيب واحد والآخر مخطىء في اجتهاده، وعلى كلا التقديرين، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة، أما

---

(١) «الكفاية» ص ٧٨.

(٢) إلا أفراداً معدودين اختلف في عدالتهم للاختلاف في استقامتهم بعد وفاة رسول الله ﷺ، وهم لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة. راجع «العواصم من القواصم» لابن العربي، فإنه يتناول أحوال الصحابة، ويفند بعض الأقوال والطعون، ويوضح ما قيل فيهم، ويثبت براءتهم. وذكر في «الروض الباسم» ص ١٢٨ ـ ١٣٠ بعض من جرح من الصحابة.

بتقدير الإصابة فظاهر، وأما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع»[1]. أي أن جميع من اشترك في الفتنة من الصحابة عدول لأنهم اجتهدوا في ذلك.

ثم إن الكلمة اجتمعت بعد الفتنة في عام الجماعة، حين تنازل الحسن ابن علي رضي الله عنه للخليفة معاوية بن أبي سفيان، وقد ثبت في «صحيح» البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال عن سبطه الحسن بن علي وكان معه على المنبر: «ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين[2]» فسمى الرسول ﷺ الجميع «مسلمين» وقال تعالى: ﴿وإن طائفتانِ من المؤمنينَ اقتَتَلُوا فأصلِحُوا بينهما[3]﴾ فسماهم «مؤمنين» مع الاقتتال.

ويقال: إنه لم يكن من الصحابة في الفريقين مئة[4]، وقد بينت عدالتهم، مع أنهم اشتركوا مع أحد الفريقين، واشتراكهم هذا لا يسلبهم العدالة، لأنهم مجتهدون في ذلك.

قال الصحابي الجليل سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيْل (٢٢ق هـ - ٥١هـ) - في مجلس المغيرة بن شعبة - يخاطب التابعين من أهل الكوفة: «والله لَمَشْهَدٌ شهدَهُ رجُلٌ يُغبر فيه وجهَهُ مع رسول الله ﷺ أفضلُ من عملِ أحدِكُم ولو عُمِّر عُمُرَ نوحٍ عليه السلام»[5].

واختتم الكلام في عدالة الصحابة جميعاً بقول أبي زُرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق،

---

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ص ١٢٩ - ١٣٠ ج ٢.
(٢) «فتح الباري» باب مناقب الحسن والحسين ص ٩٦ ج ٨.
(٣) ٩ : الحجرات.
(٤) انظر «الباعث الحثيث» ص ٣٠٦.
(٥) «مسند» الإمام أحمد ص ١٠٩ ج ٣، وإسناده صحيح.

وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرّحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، فالجرح بهم أولى»[1].

* * *

خامساً ـ عدد الصحابة:

إن حصر الصحابة رضي الله عنهم بالعد والإحصاء متعذر، لتفرقهم في البلدان والبوادي، ولأنهم كثرة لا يمكن إحصاؤها، ومن حدهم من العلماء فإنه من باب التقريب، وقد روى البخاري في «صحيحه» أن كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير، لا يجمعهم كتاب حافظ»[2].

ويمكننا أن نحدد عددهم بحد قريب من الحقيقة، مما ورد في روايات بعض الصحابة والتابعين عن عددهم في بعض المشاهد.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج رسول الله ﷺ لعشر مضين من رمضان، فصام وصام الناس معه، حتى إذا كانوا بالكديد أفطر ثم مضى في عشرة آلاف من المسلمين حتى نزل ممر صرار»[3]. وكان ذلك عام

---

(١) «الكفاية» ص ٤٩.

(٢) «فتح المغيث» ص ٣٩ جـ ٤، وقارن بـ «نور اليقين» ص ٢٤٦ حيث ذكر عددهم ٣٠ ألفاً، وقارن بـ «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧ : ب. وبـ «الأحكام لابن حزم ص ٦٦٥ جـ ٥.

(٣) «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧ : ب، والكديد عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها. انظر «معجم البلدان» ص ٢٢٤ ج ٧.
وأما ممر صرار ففي الأصل المخطوط (مر الصران) وأظنه خطأ من الناسخ، فإني لم=

الفتح[1].

وحج مع رسول الله ﷺ حجة الوداع تسعون ألفاً من المسلمين[2].

وسأل رجل أبا زُرعة الرازي فقال له: «يا أبا زرعة، أليس يقال حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مئة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه. قيل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع»[3].

من هذا يتبين أن من روى عن رسول الله ﷺ من الصحابة كثيرون، وقد نقلوا عنه خيراً عظيماً، ويختلفون في مقدار ما حملوا عنه باختلاف أحوالهم وسماعهم منه ﷺ.

سادساً ـ علم الصحابي:

لم يكن الصحابة على درجة واحدة من العلم بسنة رسول الله ﷺ وأحواله وأقواله، بل كانوا متفاوتين[4] لأن منهم المتفرغ الملازم لرسول الله عليه

= أجد في «معجم البلدان» (الصران) أو مر الصران وفيه (صرار)، وهو موضع على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، وقيل: (صرار) ماء قرب المدينة. انظر «معجم البلدان» ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ج ٥ وكلا المعنيين مناسب لهذا المقام.

(١) انظر «صحيح» مسلم ص ٧٨٤ ـ ٧٨٥ ج ٢.

(٢) انظر «نور اليقين» ص ٢٥٦ وقارن بـ «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٧ : ب.

(٣) انظر «فتح المغيث» ص ٣٩ جـ ٤ و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٩٤٧ و «تلقيح فهوم أهل الآثار» ص ٢٨ : آ.

(٤) انظر «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لابن تيمية ص ٣ حيث تكلم عن تفاوت الصحابة في الإلمام بالأحكام.

الصلاة والسلام، يخدمه في معظم أوقاته، كأنس وأبي هريرة رضي الله عنهما، ومنهم من له ماشيته في البادية، أو تجارته في الآفاق، ومنهم البدوي والحضري والمقيم والظاعن، وقد سبق أن بينت كيف كانوا يتلقون الأحكام والعلم عن الرسول ﷺ، لذلك كان الصحابة عليهم رضوان الله مختلفين في مقدار ما حملوا عنه عليه الصلاة والسلام. وفي ذلك يقول مسروق: «جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالإخاذ، فالإخاذ يروي الرجل، والإخاذ يروي الرجلين، والإخاذ يروي المئة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم»[1].

---

(١) وتتمة قول مسروق: «فوجدت عبد الله بن مسعود من ذلك الإخاذ». «طبقات» ابن سعد ص ١٠٤ قسم ٢ ج ٢، والإخاذ هو الغدير، وجمعها آخاذ نادر. انظر «لسان العرب» مادة (أخذ) ص ٤ ج ٥. وانظر كتاب العلم» لزهير بن حرب ١٨٩: آ.
ويمكننا أن نعرف علم الصحابي كما قال ابن حزم: «بأحد وجهين لا ثالث لهما، أحدهما: كثرة روايته وفتاواه، والثاني كثرة استعمال النبي ﷺ له، فمن المحال الباطل أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له، وهذا أكبر شهادات على العلم وسعته». «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم ص ١٣٦ ج ٤.
وهذا لا يكفي لمعرفة علم الصحابي وروايته، لأن بعض الصحابة الذين عرفت ملازمتهم للرسول ﷺ وسبقهم للإسلام بالتواتر، كأبي بكر وعمر اللذين حملا علماً كثيراً عنه عليه الصلاة والسلام، لم يظهر علمهم كله لنا، وبخاصة أبو بكر، لأنه لم يعش كثيراً بعد رسول الله ﷺ ليحتاج إليه كما احتيج إلى غيره، فامتداد عمر الصحابي إلى جانب الوجهين السابقين اللذين ذكرهما ابن حزم يكشف لنا عن علمه ومروياته، كما أن ظهور أمور جديدة في الحياة مع مر الزمن يكشف عن علم الصحابة، لأنه يحتاج إلى ما عندهم تجاه تلك الأمور المستجدة، وفي هذا يقول ابن حزم:
«ثم وجدنا الأمر كلما طال كثرت الحاجة إلى الصحابة فيما عندهم من العلم، فوجدنا حديث عائشة رضي الله عنها ألفي مسند ومئتي مسند وعشرة مسانيد،=

بهذا العرض السريع يمكننا أن نتصور اختلاف تحمل الصحابة عن الرسول ﷺ.

وجميعهم عندنا عدول، في منزلة شريفة ومقام كريم، لا نفضل أحداً على غيره عصبية أو هوى، بل لكل صحابي فضله ومنزلته، بما له من سبق في الإسلام، وبذل في سبيل الله، وكلهم خير، نالوا شرف الصحبة، فكانوا أمناء مخلصين للشريعة الغراء التي نقلوها إلى التابعين، ثم نقلها هؤلاء إلى من بعدهم، ثم نقلت جيلاً عن جيل حتى وصلتنا كاملة غير منقوصة بفضل الله وحسن رعايته.

ونرى لتمام الفائدة أن نذكر الصحابة المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ.

= وحديث أبي هريرة. . . ». «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ص ١٣٨ ج ٤.

ونحن في بحثنا هذا يهمنا الصحابة الذين رووا عن رسول الله ﷺ، وحملوا لنا الشريعة الحنيفة، ونقلوا إلى من بعدهم أفعال الرسول عليه الصلاة والسلام وتصرفاته دقيقها وعظيمها، في سفره وحضره، وظعنه وإقامته، وسائر أحواله من نوم ويقظة، وإشارة وتصريح، وصمت ونطق، إلى غير ذلك.

وأوجز الآن في عدد من روى عنه عليه الصلاة والسلام من الصحابة وعدد مروياتهم، فقد روى عنه ﷺ سبعة من الصحابة، لكل منهم أكثر من ألف حديث وأحد عشر صحابياً، لكل واحد منهم، أكثر من مئتي حديث، وواحد وعشرون صحابيًا لكل واحد أكثر من مئة حديث، وأما أصحاب العشرات فكثيرون، يقربون المئة، وأما من له عشرة أحاديث أو أقل من ذلك فهم فوق المئة، وهناك نحو ثلاث مئة صحابي روى كل واحد منهم عن الرسول ﷺ حديثاً واحداً.

جمع بقي بن مخلد في «مسنده» الدقيق مرويات الصحابة، وذكر عدد مسانيدهم، إلا أنه لم يصلنا هذا المسند، بل وصلتنا أخباره، وبعض ما فيه وما ذكرته من عدد مرويات الصحابة ذكره أبو البقاء الأحمدي نقلاً عن مسند الإمام ابن مخلد، انظر «البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح» ص ٩: ب ـ ١٣: ب.

سابعاً ـ الصحابة المكثرون من الرواية عن الرسول ﷺ[1]:

أكثر الصحابة رواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام سبعة هم:

١ ـ أبو هريرة: عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسي اليماني رضي الله عنه، المولود سنة (١٩ق. هـ)، والمتوفى سنة (٥٩هـ). وعدة ما رواه: (٥٣٧٤) حديثاً.

٢ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، المولود سنة (١٠ق. هـ)، والمتوفى سنة (٧٣هـ). وعدد أحاديثه (٢٦٣٠) ألفا حديث وست مئة وثلاثون حديثاً.

٣ ـ أنس بن مالك رضي الله عنه، المولود سنة (١٠ ق. هـ)، والمتوفى سنة (٩٣هـ) وعدد أحاديثه (٢٢٨٦) ألفا حديث ومئتا حديث وستة وثمانون حديثاً.

٤ ـ عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين رضي الله عنهما، المولودة سنة (٩ق. هـ)، والمتوفاة سنة (٥٨هـ) وقيل: سنة (٥٧هـ). وعدد أحاديثها (٢٢١٠) ألفا حديث ومئتا حديث وعشرة أحاديث.

٥ ـ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما، المولود سنة (٣ق. هـ)، والمتوفى سنة (٦٨هـ). وعدة أحاديثه (١٦٦٠) ألف حديث وست مئة حديث وستون حديثاً.

---

(١) أهم المصادر: «البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح» لأبي البقاء محمد بن خلف الأحمدي، مخطوط دار الكتب المصرية ص ٩: ب وما بعدها، وكتاب «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد» لابن حزم ص ٢٧٥ وما بعدها، و«السنة قبل التدوين» ص ٤١١ ـ ٤٨٠.

٦ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه، المولود سنة (١٦ق هـ)، والمتوفى سنة (٧٨هـ). وعدة أحاديثه (١٥٤٠) ألف حديث وخمس مئة حديث وأربعون حديثاً.

٧ ـ أبو سعيد الخُدري: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري رضي الله عنه المولود سنة (١٢ق. هـ)، والمتوفى سنة (٧٤هـ). وعدة أحاديثه (١١٧٠) ألف حديث ومئة حديث وسبعون حديثاً.

ونرى من المناسب أيضاً أن نذكر فيما يلي آخر الصحابة وفاة في الأقطار والبلدان المختلفة، لندرك ما بذلوا في سبيل الدعوة إلى الله وتحرير العباد من العبودية لغيره سبحانه وتعالى.

ثامناً ـ آخر الصحابة وفاة[1]:

اتسعت رقعة البلاد الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وكان في طليعة الجيوش الإسلامية صحابة رسول الله ﷺ، وكانوا كلما دخلوا بلداً أقاموا فيه المساجد[2]، ومكث فيه بعض الصحابة والتابعين يدبرون أموره وينشرون فيه الإسلام، ويعلمون أبناءه القرآن الكريم وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وكان الخلفاء يمدون البلاد الجديدة بالعلماء، وقد استوطن كثير من الصحابة رضوان الله عليهم تلك الأمصار، يرشدون أهلها ويعلمون أبناءها وقد دخل الناس في دين الله أفواجاً، والتفوا حول أصحاب الرسول

---

(١) أهم مصادر هذه الفقرة «مقدمة» ابن الصلاح ص ١١٨، و «فتح المغيث» ص ٤٥ ـ ٥٢ ج ٤، و «الباعث الحثيث» ص ٢١٤، و «تدريب الراوي» ص ٤١٢ ـ ٤١٤، و «سير أعلام النبلاء»، و «الإصابة في تمييز الصحابة»، و «تهذيب التهذيب». انظر تراجم الصحابة المذكورين.

(٢) انظر «الخطط» للمقريزي ص ٢٤٦ ج ٢.

ﷺ، ينهلون من الينابيع التي أخذت عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وتخرج في حلقاتهم التابعون الذين حملوا لواء العلم بعدهم، وحفظوا السنة الشريفة، وهكذا أصبحت في الأقاليم والأمصار الإسلامية مراكز علمية عظيمة، تشع منها أنوار الإسلام وعلومه، إلى جانب مراكز الإشعاع الأولى التي أمدت هذه الأقطار بالأساتذة الأول[1].

وكان آخر الصحابة وفاة على الإطلاق أبو الطُّفيل عامر بن واثلة اللَّيْثي توفي (١١٠هـ) بمكة.

وآخر من توفي منهم بالمدينة السائب بن يزيد بن سعيد الكندي توفي سنة (٩١هـ) إحدى وتسعين وقيل: قبل ذلك.

وقيل: سهل بن سعد بن مالك الأنصاري توفي سنة (٨٨هـ) بالمدينة وقد جاوز المئة، وقال بعضهم: كانت وفاته بمصر.

وتأخر عنهما محمود بن الربيع الخزرجي فكانت وفاته سنة (٩٩هـ) بها.

وكان آخر من توفي من الصحابة بالطائف عبد الله بن عباس رضي الله عنه توفي سنة (٦٨هـ).

وكان آخر من توفي منهم في البادية سلمة بن الأَكْوَع الأَسْلمي، تُوفي سنة (٧٤هـ)[2].

وآخر من توفي منهم بالكوفة عبد الله بن أبي أَوْفى، توفي سنة (٨٧هـ).

---

(١) انظر الصحابة الذين نزلوا مختلف البلاد في كتابنا «السنة قبل التدوين» ص ١٦٤ وما بعدها.

(٢) لما استشهد عثمان رضي الله عنه خرج سلمة إلى الرَّبَذَة، وتزوج هناك، وقبل أن يموت بليال نزل إلى المدينة. انظر «سير أعلام النبلاء» ص ٢٢٣ ج ٣.

وآخر من توفي منهم بالشام عبد الله بن بشر المازني، توفي سنة (٨٨هـ) وقيل: سنة (٩٦هـ) وله مئة سنة. وتوفي بها أيضاً أبو أُمامة صُدَيّ بن عَجلان الباهِلي سنة (٨٦هـ).

وآخر من توفي بالجزيرة العُرْس بن عُميرة الكِندي.

وآخر من توفي منهم بمصر عبد الله بن الحارث بن جُزء الزبيدي توفي سنة (٨٦هـ).

وآخر من توفي منهم ببرقة رُوَيْفع بن ثابت الأنصاري المدني، توفي سنة (٥٦هـ).

وآخر من توفي منهم باليمامة الهِرْماس بن زياد الباهلي، توفي سنة (١٠٢هـ).

وآخر من توفي منهم بفلسطين أبو أبي عبد الله بن عمرو (ابن أم حرام).

وآخر من توفي منهم بخراسان بُريدة بن الحُصَيْب الأسلمي، توفي سنة (٦٣هـ) وأبو بَرْزة نَضْلة بن عُبيد الأسلمي، وقد توفي سنة (٦٥هـ).

وآخر من توفي منهم بسِجِسْتان العدّاء بن خالد بن هَوْذة العامري، توفي بعد سنة مئة من الهجرة.

وآخر من توفي منهم بأصبهان النابغة الجَعْدي: قيس بن عبد الله العامري توفي نحو سنة (٥٠هـ) وقد جاوز المئة. رضي الله عنهم وعن الصحابة أجمعين.

تاسعاً ـ أشهر ما صنف في الصحابة:

كان الصحابة والتابعون وأتباعهم يعرفون من له صحبة، وخاصة من

عانى منهم نقل الحديث وروايته عن الرسول ﷺ، وكانوا يحفظون أسماء كثير منهم، وقد حرص العلماء على حصرهم، وبيان مروياتهم وأحوالهم وأوطانهم وتاريخ وفاة كل منهم، وقد صنف في الصحابة نحو أربعين مؤلفاً من أجمعها كتاب «الإصابة في تمييز الصحابة» لشيخ الإسلام الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي الكناني (ابن حجر) العَسْقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) وهو أجمع ما صنف في هذا الباب، وقد طبع أكثر من مرة في مصر والهند، وفيه (٩٤٧٧) اسماً، و (١٢٦٨) كنية للصحابة، و (١٥٥٢)، ترجمة للصحابيات.

★ ★ ★

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الثالث

التابعون[1]

١ ـ التابعي هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر، وقال بعضهم: لا يكفي مجرد الالتقاء، بخلاف الصحابي، فقد اكتُفِي فيه بذلك، لشرف لقاء النبي ﷺ، والاجتماع به، أو رؤيته، فإن لذلك أثراً كبيراً في إصلاح القلوب، وتزكية النفوس، مما لا يتهيأ لمن يلقى الصحابي من غير متابعة له، وطول أخذ عنه.

ولكن أكثر المحدثين يرون أن التابعي هو من لقي واحداً من الصحابة فأكثر، وإن لم يصحبه، وعدوا من التابعين بعض من رأى صحابيًّا من غير أن يصحبه، وهذا إقرار منهم بأن التابعي من رأى الصحابي[2].

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٤١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ١٢٣، و «الباعث الحثيث» ص ٢١٦، و «فتح المغيث» ص ٥٢ ج ٤، و «تدريب الراوي» ص ٤١٦.

(٢) واشترط ابن حبان أن يكون رآه في سن من يحفظ عنه، أي أن يكون مميزاً، فإن كان صغيراً لم يحفظ عنه فلا عبرة برؤيته، قال العراقي: (وما اختاره ابن حبان له وجه، كما اشترط في الصحابي رؤيته وهو مميز، قال: وقد أشار النبي ﷺ إلى الصحابة والتابعين بقوله: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى لمن رأى من رآني الحديث»، فاكتفى فيها بمجرد الرؤية).
أخرجه الطبراني والحاكم عن عبد الله بن بُسر، وله طرق أخرى. . والحديث حسن.
وانظر «الفتح الكبير» ص ٢١٥ ج ٢، و «فتح المغيث» ص ٥٢ ـ ٥٣ ج ٣، وتدريب الراوي» ص ٤١٦.

٢ ـ وعـدد التابعين يفوق الحصر، لأن كل من رأى صحابيًّا كان من التابعين، وقد توفي رسول الله ﷺ عن نيف ومئة ألف من الصحابة، رحلوا إلى مختلف البلدان، وانتشروا في جميع الآفاق، ورآهم ألوف الأتباع.

٣ ـ والتابعون طبقات، جعلها الحاكم النيسابوري خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أَوْفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جُزء من أهل مصر، ومن لقي أبا أمامة الباهلي من أهل الشام[1].

وقد اتفق أئمة الإسلام على أن آخر عصر التابعين هو حدود سنة خمسين ومئة من الهجرة، وأن سنة (٢٢٠هـ) آخر عصر أتباع التابعين.

٤ ـ ومن التابعين المخضرمين، واحدهم مخضرَم[2]، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ وأسلم ولم يره. كأبي رجاء العُطارِديّ، وسُويد بن غَفَلة، وغيرهم من التابعين، وقد عدّهم الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي نيفاً وأربعين مخضرماً[3].

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٤٢ و ٤٣.

(٢) المخضرَم ـ بفتح الراء ـ لغة: من قضى نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام، أو من أدركهما، والناقص الحسب، والدَّعِي، ومن لا يعرف أبوه.. واللحم المخضرم ـ الذي لا يعرف من ذكر أو انثى.. وناقة مخضرمة قطع طرف أذنها، انظر «القاموس المحيط» مادة (خضرم» ص ١٠٨ ج ٤.
وربما أطلق المحدثون ذلك لأن المخضرم عندهم أدرك الجاهلية وزمن النبي وأسلم ولم يره، فهو متردد بين الصحابة ـ لمعاصرته الرسول ﷺ ـ والتابعين لعدم لقائه الرسول ﷺ مع إمكان ذلك.

(٣) انظر «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم» ص ٧ وما بعدها و «معرفة =

٥ ـ وقد اختلف المحدثون في أفضل التابعين[1].

ومن أكابر النساء من التابعين: حفصة بنت سيرين «توفيت بعد سنة مئة هجرية»، وعمرة بنت عبد الرحمن (٢١ ـ ٩٨هـ)، وأم الدَّرداء الصغرى الدمشقية (ت: ٨١هـ) رضي الله عنهن أجمعين.

٦ ـ ومن أعلام التابعين الفقهاء السبعة بالمدينة، وهم سعيد بن المسيَّب (١٥ ـ ٩٤هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (٣٧ ـ ١٠٧هـ)، وعُروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (٢٩ ـ ٩٩هـ)، وسليمان بن يَسار (٣٤ ـ ١٠٧هـ)، وعُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَلي (ت: ٩٨هـ)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت: ٩٤هـ)، وقيل: سالم بن عبد الله بن عمر (ت: ١٠٦هـ)، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي (ت: ٩٤هـ)[2]. رضي الله عنهم أجمعين.

= علوم الحديث» ص ٤٤.

(١) قال أهل المدينة: أفضلهم سعيد بن المسيَّب (١٥ ـ ٩٤هـ)، وقال أهل الكوفة: أفضلهم علقمة بن قيس النخعي (٢٨ ق هـ ـ ٦٢هـ)، والأسود بن يزيد النخعي (ت: ٧٥هـ)، وقال بعضهم: أويس القرني الزاهد (ت: ٣٧هـ)، وقال أهل البصرة: الحسن البصري (٢١ ـ ١١٠هـ)، وقال أهل مكة: عطاء بن أبي رباح (٢٧ ـ ١١٤هـ).
وكل هؤلاء أهل فضل وعلم، ويمكننا أن نلحق بهم كثيراً من أكابر التابعين، كعروة ابن الزبير (٢٢ ـ ٩٤هـ) وعامر الشعبي (١٩ ـ ١٠٣هـ)، ومحمد بن سيرين (٣٣ ـ ١١٠هـ)، وغيرهم. انظر «تدريب الراوي» ص ٤٢١، و «فتح المغيث» ص ٥٤ ج ٤، و «الباعث الحثيث» ص ٢١٩ و «السنة قبل التدوين» ص ٤٨٥.

(٢) انظر اختصار علوم الحديث: ٢١٩، وفتح المغيث: ٥٥ ج ٤، وتدريب الراوي: ص ٤٢١.

obeikandl.com

المبحث الرابع

آداب رواية الحديث ومجالسه

إن مقام التحديث مقام رفيع، لأن المحدث يخلف الرسول ﷺ في تبليغ الناس أحكام الشريعة وبيانها، وينقل أخباره وهديه وصفاته وغير ذلك، ولهذا بيّن العلماء آداب المحدث وصفاته، وآداب طالب الحديث وما يتعلق بهما[1].

---

(١) أهم مصادر هذا البحث: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقرة (٨٢٥ ـ ٨٣٦) و (٨٦٨ ـ ٨٧١) و (٧١٨ ـ ٧٢٠) وغيرها، و «الجامع لأخلاق الراوي» (باب ذكر ما ينبغي للراوي والسامع أن يتميزا به من الأخلاق الشريفة) (ف ٣٩ ـ ٤٦) و (باب آداب الطلب) (ف ١٧٦ ـ ٣٢٤) و (باب آداب السماع) (ف ٣٢٩ ـ ٣٥٩) و (ف ١١٥٤ ـ ١١٥٨) وانظر (باب املاء الحديث وعقد المجالس له) (ف ١١٦٦ ـ ١١٨٩) وانظر مبحث (مبلغ السن الذي يستحسن التحديث معه) (ف ٧٢٣ ـ ٧٣٥) و (باب توقير المحدث طلبة العلم واخذه نفسه بحسن الاحتمال لهم والحلم) (ف ٧٩٤ ـ ٧٩٧) وانظر (ف ٨٦٤ ـ ١٠٥٩) و (تعيين المحدث للطلبة يوم المجلس) (ف ١١٩٤ ـ ١١٩٨) و (عقد المجالس في المساجد) (ف ١١٩٩ ـ ١٢٠٣) وهذه من المباحث الهامة، و «جامع بيان العلم» ص ١٠٥ ج ١ وما بعدها، و «تذكرة السامع والمتكلم» ص ٣٨ وما بعدها، و «معرفة علوم الحديث» ص ١٤١، و «مقدمة» ابن الصلاح ص ٩٦ ـ ١٠٥، و «اختصار علوم الحديث» ص ١٧٠ ـ ١٧٨، و «تدريب الراوي» ص ٣٣٢ ـ ٣٥١، وسنذكر بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

١ ـ آداب المحدث:

أول صفات المحدث التي يجب أن يتصف بها إخلاص النية لله عز وجل، فعليه أن يصحح نيته، ويطهر قلبه من أعراض الدنيا وأدناسها، فلا يجلس للتحديث من أجل جاه، أو حب رياسة، أو تكثير أتباع، أو لمنافع أخرى، فالأصل أن تكون غايته وهمه نشر الحديث وتبليغه عن الرسول ﷺ، لا يبتغي عنه بديلاً «فإنما الأعمال بالنياتِ، وإنما لكل امرىء ما نوى».

وقد امتنع كثير من السلف عن التحديث إذا لم تحضره النية، كسفيان الثوري، وحبيب بن أبي ثابت، وسلام بن سليم وغيرهم.

واختلف العلماء في السن التي يحسن أن يتصدى فيها المرء للتحديث، فقال بعضهم: يجلس للتحديث في سن الخمسين، وقال آخرون في الأربعين، والصحيح أن يحدث متى احتيج إلى ما عنده في أي سن كان، وينبغي أن يمسك عن التحديث إذا خشي التخليط لهرم، أو خرف، أو مرض، أو عمى، وغير ذلك مما يحول دون أداء المروي أداءً صحيحاً، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

وأوجب العلماء أن يكون المحدث حسن الأخلاق، حميد السيرة، جميل الشيم، ورأوا أنه من الأولى له أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه، لسنه، أو علمه أو غير ذلك، وكان كثير من السلف لا يحدث في حضرة من هو أولى منه.

ويستحب للمحدث إذا أراد حضور مجلس التحديث ـ أن يتطهر طهوره للصلاة، ويتطيب ويستاك، ويقبل على الناس نظيف اللباس حسن السمت والهيئة، ويتمكن من جلوسه بوقار وهيبة، تعظيماً لحديث الرسول ﷺ.

ومن واجب المحدث أن يقبل على الطلاب جميعاً، ولا يخص بالحديث

بعضهم دون بعض، كما ينبغي أن لا يسرد الحديث سرداً، بل يحدث على وجه يستطيع جميع الطلاب فهمه وإدراكه.

وعليه أن يصلي على الرسول ﷺ كلما ذكره، ويترضى على الصحابي عند ذكره، واستحب العلماء بل استحسنوا أن يذكر المحدث شيوخه بالخير والثناء.

٢ ـ آداب طالب الحديث:

على طالب الحديث أن يخلص النية في طلبه، ويحذر أن يكون طلبه مطية لأغراض الدنيا، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ أنه قال: «مَنْ تعلّم علماً مما يُبتغى به وجه الله، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا، لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة»(١).

وعلى طالب الحديث أن يتحلى بكريم الأخلاق، وجميل الآداب، ويجد في طلب الحديث، ويستفرغ الوسع في تحصيله، فيبدأ السماع من شيوخ بلده، ويكثر مجالستهم، ثم يرحل إلى غيرهم من العلماء في البلدان الأخرى، كما فعل بعض الصحابة، وكثير من التابعين، ومن بعدهم.

وعلى الطالب أن يتحمل عن الشيوخ الثقات، ولا يتتبع الأحاديث الغريبة والمنكرة، ويحرص على العمل بما يسمع من أحاديث العبادات

---

(١) أخرجه أبو داوود وابن ماجه، انظر «سنن» ابن ماجة ص ٩٢ حديث ٢٥٢ ج ١. وعَرْف الجنة: ريحها. وانظر كتاب «اقتضاء العلم العمل» للخطيب البغدادي باب (كراهية طلب الحديث للمفاخرة وعقد المجالس واتخاذ الأتباع والأصحاب) ورقة ١٤: ب، وانظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» مبحث (ما قيل في طلب الرئاسة قبل وقتها وذم المثابر عليها وهو غير مستحقها) ف (٧١٦ ـ ٧٢٢) ومبحث (من كره التحديث على سبيل المباهاة) (ف ٧٧٤ ـ ٧٧٦).

والآداب والفضائل، ليكون ممن يعمل بما يعلم، وهذا سبيل جيد لحفظ الحديث.

قال إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع: «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به»[1]. وقال عمرو بن قيس الملائي: «إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة، تكن من أهله»[2].

وعلى طالب الحديث احترام شيوخه وتوقيرهم، ففي هذا إجلال العلم وأسباب الانتفاع به، وقد جاءت السنة بهذا، قال الرسول ﷺ: «ليس من أمتي من لم يجلّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»[3]، وقد امتثل لهذا الحديث المحدثون وطلاب العلم، فلقي الطلاب رعاية وعناية من شيوخهم، كما لقي الشيوخ الاحترام والتوقير والطاعة من طلابهم.

وعلى طالب العلم أن لا يحول دون طلبه الكبر والعزة أو الحياء، قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: «من رقّ وجهُه دقّ علمُه»[4]، وقالت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «نعم النساءُ نساءُ الأنصار، لم يكن يمنعهنّ الحياء أن يتفقهن في الدين»[5]، وقال الأصمعي: «من لم يحتمل ذلّ التعليم ساعة، بقي في ذل الجهل أبداً»[6].

ونبه العلماء الطلاب إلى عدم إطالتهم على شيوخهم حتى لا

(١ و ٢) «تدريب الراوي»: ص ٣٤٧.

(٣) رواه الإمام أحمد والطبراني في «معجمه الكبير» بإسناد صحيح. انظر «مجمع الزوائد» ص ١٢٧ ج ١.

(٤) «تدريب الراوي» ص ٣٤٩. أي من خجل في طلب العلم قل علمه.

(٥) «فتح الباري» ص ٢٣٩ ج ١.

(٦) «تدريب الراوي»: ص ٣٤٩.

يضجروهم، كما نبهوا إلى التزام ما يرضيهم، والبعد عما يسخطهم، كي يستمر التلقي وتعم الفائدة، كما أشاروا إلى وجوب تعاون الطلاب في طلب العلم، والسماع على الشيوخ الثقات، وحذروا الطلاب من كتم العلم والخير عن بعض إخوانهم، لما أثر في هذا من الزجر الشديد وعظيم الوعيد.

وإلى جانب هذا كله فإن تكثير الطرق، والسماع من الشيوخ، والرحلة في طلب التحديث لا ينفع الطالب إذا لم يُقرن بالفهم والدراية، لهذا حث العلماء طلابهم على التفقه والفهم والحفظ، كما حضّوهم على معرفة درجة ما يحملون من صحة وضعف، ورأوا ضرورة معرفة كل هذا سنداً ومتناً ولغة ومعنى، حتى لا يخفى على الطالب شيء، كما حثوا الطلاب على مذاكرة ما يسمعون، ومقابلة ما يكتبون، كيلا يَنِدُّ عن الطالب لفظ، أو تفوته فائدة.

٣ ـ مجالس الحديث:

لقد عرفت حلقات العلم منذ عهد الرسول ﷺ، وكثرت واتسعت مع اتساع رقعة البلاد الإسلامية وكثرة المساجد فيها، وكانت مجالس الحديث تُفتتح بتلاوة شيء من القرآن الكريم، يرتله طالب حسن الصوت، ثم يبسمل الشيخ، ويحمد الله عز وجل على نعمه، ويصلي على الرسول ﷺ، ويشرع في التحديث مما اختاره من الأحاديث، سواء من حفظه، أم من كتابه، بصوت واضح يسمعه البعيد كما يسمعه القريب، ويشرح الحديث، ويبين غريب ألفاظه، وفقهه، ورجال سنده، ويزيل ما فيه من مشكل، وقد يبينه بدلالة غيره من الأحاديث، ويضبط ما يخشى إشكاله، وغير ذلك، حتى يتضح لجميع الحضور، ثم يعيد قراءته ثانية لينتقل إلى غيره.

وقد كره أئمة الحديث للمحدث أن يطيل المجلس مخافة إملال السامعين، متأسين بالرسول ﷺ، الذي كان يتخول أصحابه رضي الله عنهم

بالموعظة في الأيام، كراهة السآمة عليهم، كما استحبوا التنويع في التحديث، وختم المجالس ببعض الحكايات، أو ما يستحسن من النوادر والإنشادات[1]، وينهي الشيخ مجلسه بالاستغفار، وحمد الله تعالى على نعمه وآلائه[2].

وكره العلماء أن يقوم المحدث لأحد، وحرصوا على أن يسود حلقات الحديث الخشوع والسكينة والوقار، فإن رفع أحد صوته في المجلس زجره الشيخ، وكان الإمام مالك يفعل ذلك ويقول: «قال الله تعالى: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنُوا لا ترفَعُوا أصواتَكُم فوقَ صوتِ النبيِّ﴾[3] فمن رفع صوته عند حديثه، فكأنما رفع صوته فوق صوته»[4].

٤ ـ مجالس الاملاء:

لم يكتف علماء السلف بإباحة كتابة الحديث، بل حضوا طلابهم على كتابته، فعقدوا الحلقات، وتصدروا لإملاء الحديث، وكان لا يتصدر لذلك إلا من بلغ رتبة عالية من العلم والمعرفة، لأن الإملاء أعلى مراتب الرواية، واستحبوا لمن كان أهلاً لذلك أن يعقد حلقات الإملاء ليستفيد منه الطلاب، وكان الشيوخ يخصصون أياماً معينة للإملاء من كل أسبوع.

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: ف ١١٩٩ و ف ١٤٢٧ ـ ١٤٣٦.
و «جامع بيان العلم» ص ١٠٥ ج ١ و «تدريب الراوي» ص ٣٤٣.
قال النووي: وأولاها ما كان في الزهد ومكارم الأخلاق.

(٢) انظر أمثلة لذلك في «المحدث الفاصل» فقرة (٨٣٤ ـ ٨٣٦) و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٤٣٧ ـ ١٤٤٣.

(٣) ٢ : الحجرات.

(٤) «تدريب الراوي» ص ٣٣٦.

ويمكننا أن نعتبر أن أولى مجالس الإملاء في الإسلام كانت في عهد الرسول ﷺ، تلك المجالس التي كان يملي فيها ما يتنزل من آيات الكتاب المبين على كتّاب الوحي، وبعض المجالس التي سمح فيها لبعض الصحابة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وأنس بن مالك بكتابة الحديث بين يديه[1].

ثم أملى بعض الصحابة الحديث على خواص طلابهم، كما كتب غير واحد من التابعين عن كثير من الصحابة، ثم ما لبثت أن اتسعت مجالس الإملاء، فكان الصحابي المشهور واثلة بن الأسقع (ت: ٨٥هـ) يملي على الناس الحديث وهم يكتبون بين يديه[2]، ثم تصدر كثير من التابعين للإملاء[3].

---

(١) انظر «سنن» الدرامي ص ١٢٥ ج ١، و «جامع بيان العلم» ص ٧١ ج ١، و «الإلماع» ص ٢٧: ب، و «تقييد العلم» ص ٧٤، ٩٥، ٩٦.

(٢) انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١١٦٧، و «الآداب الشرعية» ص ١٢٥ ج ٥.

(٣) انظر «السنة قبل التدوين» ص ٣٢١ وما بعدها، و «المحدث الفاصل» فقرة (٨٦٨) وما بعدها.

وتتالى بعدهم أتباعهم وأهل العلم من بعدهم، وازداد تشجيع العلماء للطلاب على كتابة الحديث، حتى إن بعضهم كان يقول: ينبغي للطالب أن لا تفارقه محبرته وصحفه، لئلا يعرض له من يحدثه بما يحتاج إلى كتبه. انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٦٠٤ - ١٦١٠.

ويستحب في الإملاء اختيار ما يستفيد منه كافة الناس، ويكره إملاء ما يدخل الشبه والالتباس، فكان العلماء يملون الأحاديث الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام في العبادات والمعاملات، واستحب كثير من العلماء أن يبين الشيخ ما يرويه من حيث الصحة والمعنى، وفي هذا يقول الإمام سفيان بن عيينة: «إن العالم الذي يعطي كل شيء حقه»

انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٣٦٥ وما بعدها و ف ١٣٩٩ وما بعدها، «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٤٤.

واستحب العلماء أن يتخذ الشيخ مستملياً يبلغ عنه ما يحدث به وما يمليه، ومن أقدم من عرفنا أنه اتخذ مستملياً الإمام شُعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، وقد اضطر المحدثون إلى اتخاذ المستملين عندما كثر طلاب العلم، وتدفقوا على الحلقات العلمية من كل حدب وصوب، وكانت حلقات بعضهم لا يكفيها مستمل ولا اثنان، حتى بلغ المستملون لبعض المحدثين سبعة وأكثر من ذلك، يبلغ كل واحد منهم صاحبه الذي يليه(١).

ولا عجب في هذا إذا عرفنا أن المساجد قد ضاقت ببعض حلقات الإملاء، فاضطر العلماء إلى الجلوس في الفلاة، أو في الميادين الكبيرة، حتى إن عاصم بن علي الواسطي (ت: ٢٢١هـ) كان يجلس على سطح في رحبة واسعة، وينتشر الخلق حوله، ويكثرون عليه، فيضطر إلى إعادة حديث أربع عشرة مرة، ومستمليه فوق نخلة معوجة يبلغ الناس عنه(٢).

وكثر الحضور في حلقات الإملاء، حتى بلغ الحاضرون في مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي ثلاثين ألف رجل، وفي مجلس أبي مسلم الكُجّيَ أربعين ألف كاتب سوى النظارة(٣).

---

(١) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٢٢١ و ف ١١٧٥ وما بعدها.

(٢) انظر «تذكرة الحفاظ» ص ٣٥٩ ج ١.

(٣) انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١١٧٥ و ١١٧٨.

وكان المستملي يستنصت الناس في أول المجلس بعد سماع القرآن الكريم، ويعلن ابتداء الإملاء بالبسملة وحمد الله تعالى والصلاة على الرسول ﷺ، ثم يقول للشيخ: «من ذكرت رحمك الله، أو رضي الله عنك» ونحو هذا، فيملي المحدث، ويبلغ المستملي، وعلى هذا كانت مجالس الإملاء منذ منتصف القرن الهجري الثاني.

واستحب العلماء أن يكون المستملي ذكيًا متيقظاً من أهل التحصيل، جهوري الصوت، حسن البيان، فصيح اللسان، يتبع لفظ المحدث، يشرف على الناس في =

وقـد بين العلماء أصـول كتابة الحديث، وضبطه وتقييده، ومعارضته ومقابلته بعد مجالس الإملاء، وأكدوا ضرورة ذلك وأهميته، كما ذكروا أصول التخريج على الحواشي، وتصحيح الأخطاء، وما يلحق بهذا، مما يؤكد عظيم عنـايتهم، وكبير اهتمامهم بالحديث النبوي منذ صدر الإسلام، وكل هذا يزيدنا ثقة واطمئنانا إلى سلامة القواعد والأسس التي اتبعها المحدثون في نقل الحديث وروايته.

= تبليغه، فيجلس على مرتفع أو يقف قائماً، وقد ذكر الخطيب البغدادي بعض آداب المستملي، مما يضيق المقام بذكره. انظر «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ف ١٢٢١ - ١٢٤٢.

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الخامس

ألقاب أهل الحديث

١ ـ **طالب الحديث**: هو من شرع في طلب الحديث.

٢ ـ **المُسْنِد** ـ بضم الميم وكسر النون ـ وهو من يروي الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أم لم يكن[١].

٣ ـ **المحدث**: هو من مهر في الحديث رواية ودراية، وميز سقيمه من صحيحه، وعرف علومه واصطلاحات أهله، والمؤتلف والمختلف من رواته، وضبط ذلك عن أئمة هذا العلم، كما عرف غريب ألفاظ الحديث، وغير ذلك، بحيث يصلح لتدريسه وإفادته[٢].

٤ ـ **الحافظ**: هو من اجتمعت فيه صفات المحدث، وضم إليها كثرة الحفظ وجمع الطرق، كي يصدق عليه اسم الحافظ، وقد فرق بعض المتأخرين، فرأى أن الحافظ من وعى مئة ألف حديث متناً وإسناداً، ولو بطرق متعددة، وعرف من الحديث ما صح، وعرف اصطلاح هذا العلم. وقال المِزِّي: الحافظ ما فاته أقل مما يعرفه.

٥ ـ **الحجة**: فإذا وعى الحافظ أكثر من مئة ألف، وأصبح ما يحيط به

---

(١) انظر «تدريب الراوي» ص ٧، و «حاشية لقط الدرر» ص ٥.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ١١، و «الجواهر والدرر» ص ٩ ج ١، و «معيد النعم ومبيد النقم» ص ٨٢ ـ ٨٣.

ثلاث مئة ألف حديث مسندة، فهو حافظ حجة[1].

٦ ـ الحاكم: هو من أحاط بجميع الأحاديث المروية، متناً وإسناداً، وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً[2].

٧ ـ أمير المؤمنين في الحديث: يطلق هذا اللقب على من اشتهر في عصره بالحفظ والدراية، حتى أصبح من أعلام عصره وأئمته، وقد لقب بهذا اللقب عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان المدني (أبو الزِّناد) (ت: ١٣١هـ)، وشعبة ابن الحجاج، وسفيان الثَّوْري، والإمام مالك بن أنس، والإمام البخاري، وغيرهم، وهؤلاء من أبرز أعلام أئمة الحديث، وقد شهد لهم كبار الأئمة وجمهور الأمة بالإمامة والتقدم والرسوخ في هذا العلم[3].

---

(١) انظر «حاشية لقط الدرر» ص ٥، وقارن بـ «تدريب الراوي» ص ١٠. وانظر تفصيل القول في هذا «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» فصل (من يجوز إطلاق اللفظ في وصفه وتسميته بالحفظ) ف ١٥٦٣ ـ ١٥٧٥.

(٢) «حاشية لقط الدرر» ص ٥.

(٣) انظر «تقدمة الجرح والتعديل» ص ١٢٨، و «تذكرة الحفاظ» ص ١٢٧ ج ١، و «الجواهر الدرر» ص ٧ ج ١، و «هدية المغيث في امراء المؤمنين في الحديث» ص ٧، و «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٩٥٩ وما بعدها، و «تقدمة الجرح والتعديل» ص ١١ ـ ١٣.

المبحث السادس

أشهر ما صنف في علوم الحديث

تكلمنا فيما سبق عن نشأة علوم الحديث ومصطلحه، وذكرنا أشهر ما صنف في علوم الحديث، وآن لنا أن نتكلم الآن عن أشهر ما صنف في (أصول الحديث) نعني علوم الحديث ومصطلحه جملة.

ومصنفات أصول الحديث بالإضافة إلى الحديث، كمصنفات أصول الفقه بالإضافة إلى الفقه. وقد تبين لنا مما مضى أن جميع علوم الحديث نشأت متكاملة، في أوقات متقاربة يكمل بعضها بعضاً، ثم ما لبثت أن ظهرت المصنفات المختلفة في الجرح والتعديل، وفي تاريخ الرواة، وفي علل الحديث، وغريبه، وفي ناسخه ومنسوخه، وغير ذلك، حتى أصبح كل علم من هذه العلوم علماً مستقلاً له كيانه.

وقد تضافرت جميع هذه العلوم من أجل خدمة الحديث الشريف.

وإلى جانب تلك المصنفات ظهرت مصنفات أخرى تضم القواعد العامة لجميع هذه العلوم ومصطلحاتها، تلك القواعد التي تبين الصحيح من الضعيف، والمعل من السليم، والعدل من المجروح، وكل ما يتعلق بشؤون الرواية وطرق التحمل والأداء، وغير ذلك.

تلك القواعد التي أطلق عليها بعض العلماء اسم «مصطلح الحديث» حيناً، و «علوم الحديث» أحياناً، و «أصول الحديث» في بعض الأحيان.

وقد تناولت المصنفات الأولى جانباً من هذا العلم، وتتابع ظهور المصنفات قرناً بعد قرن، حتى كان أواخر القرن الرابع الهجري، وأوائل القرن الخامس، حيث بلغ التصنيف في أصول الحديث ذروة الكمال على يدي الخطيب البغدادي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض المصنفات الأولى لم تكن مقصورة على أصول الحديث خاصة، بل كان منها ما ذكر في جانب من كتب أصول الفقه، ومنها ما ذكر في مقدمات بعض كتب الحديث، وسنذكر فيما يلي أشهر ما صنف في هذا العلم تبعاً للتسلسل التاريخي:

١ ـ لم تكد تأفل شمس القرن الهجري الثاني حتى ظهر كتاب «الرسالة» للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، وهو أول كتاب ألف في أصول الفقه، كما أنه أول كتاب ألف في جانب من جوانب (علم أصول الحديث).

قال الإمام فخر الدين الرازي: «كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كليًّا يُرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل»[1].

(١) «مناقب الشافعي» لفخر الدين الرازي ص ١٠١ طبعة القاهرة سنة ١٣٧٩هـ.
وإلى جانب ما تناوله الإمام الشافعي في رسالته من أصول الفقه، تناول أهم قواعد أصول الحديث، حينما تحدث عن حجية خبر الآحاد، وشروط صحة الحديث، وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، والرواية باللفظ والمعنى وشرطها وغير ذلك. =

. . . . . .

= انظر على سبيل المثال كتاب «الرسالة» ص ٥٧ وما بعدها، وفقرة ٢٣٦ ـ ٣١٠ وما بعدها، وف ٦٣٠ وف ٩٩٨ ـ ١٢٦١، وف ١٠٠١ ـ ١٠٠٢، وف ٧٧٤ و ٧٥٧ وف ١٢٦٢ ـ ١٣٠٨ وغيرها.

وبهذا كان له شرف السبق إلى تدوين أصول الفقه وأصول الحديث، ولا تزال جهوده في هذا المضمار ماثلة أمامنا في كتابه الذي كتب له الخلود.

وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرة، وقد حققه الأستاذ أحمد شاكر تحقيقاً علمياً جليلاً، فظهر في ثوب جديد سنة (١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م) وهذه الطبعة أحسن طبعة لكتاب «الرسالة».

وبعد ربع قرن تقريباً ـ وفي مطلع القرن الثالث ـ يضع الإمام علي بن عبد الله المديني (١٦١ ـ ٢٣٤) كتابه «أصول السنة»، وكتاب «مذاهب المحدثين» في جزأين، ولا نستطيع الحكم على هذين الكتابين لأنهما لم يكتب لهما الوصول إلينا.

انظر «تاريخ العلماء والرواة بالأندلس» ص ٢١ ج ١ ترجمة ١٧، و «تهذيب التهذيب» ص ٣٤٩ ج ٧، و «طبقات الحنابلة» ص ١٦٨، و «تاريخ بغداد» ص ٤٥٨ ج ١١.

وبعد ربع قرن تقريباً من وفاة علي بن عبد الله المديني يدون لنا الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري «٢٠٤ ـ ٢٦١هـ» بعض أصول الحديث في مقدمة كتابه «الصحيح»، وهي ـ وإن كانت مقدمة لكتابه ـ تعد مدخلاً جيداً إلى علم أصول الحديث، وتؤكد رسوخ أهم قواعد هذا العلم منذ زمن بعيد.

بين في مقدمته طبقات الرواة الذين يقبل حديثهم، ومن لا يقبل حديثهم، والمنكر من الحديث ومعرفته، وزيادة الثقة، ووجوب التحمل عن الثقات، وتجنب الرواية عن الضعفاء والكذابين، وأهمية الإسناد، كما ذكر بعض طرق معرفة الكذابين، وغير ذلك، ثم ختم مقدمته بصحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

ولا يمكننا أن نعد ما جاء في الأبواب الأولى من بعض كتب «السنن» كـ «سنن» الدارمي، وابن ماجه تصنيفاً في أصول الحديث، وإن تناول بعض فروعه، لأنه أقرب إلى الحض على التمسك بالسنن وطلب العلم وتبليغه منه إلى أصول الحديث.

وقبل نهاية القرن الثالث يطالعنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي «٣٠١هـ» بعدة مؤلفات في علوم الحديث، وبأكثر من مصنف في أصوله، =

٢ ـ وتتابع التصنيف في أصول الحديث، حتى إذا كان القرن الرابع الهجري ظهرت مصنفات جامعة في هذا العلم، فمن أقدم من صنف في هذا القرن القاضي المحدث أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزِيّ، المولود نحو سنة (٢٦٥هـ) والمتوفى سنة (٣٦٠هـ)، فقد صنف كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» الذي يعد أقدم كتاب جامع في أصول الحديث، وعده كثير من المصنفين أول من صنف في هذا العلم.

ولأهمية هذا الكتاب ومكانته آثرت تحقيقه وتعليق حواشيه وتخريج أحاديثه، لأنه يعطي صورة صادقة عن مؤلفات المتقدمين، كما يؤكد رسوخ قواعد هذا العلم منذ زمن بعيد، وقد حالت كثرة أسفاري دون نشره منذ الانتهاء من تحقيقه سنة (١٣٨٤ ـ ١٩٦٤)، والحمد لله عز وجل فقد تم نشره سنة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، ويقع كتاب «المحدث» في نحو (٦٥٠) صفحة بعد تحقيقه.

٣ ـ وفي أواخر القرن الرابع ومطلع القرن الخامس يضع إمام نيسابور

= ككتاب «معرفة المتصل من الحديث والمرسل والمقطوع، وبيان الطرق الصحيحة»، وقد نقل عن هذا الكتاب غير واحد من المصنفين، وكتاب «معرفة أصول الحديث»، وإذا لم يكتب لهذه المؤلفات الوصول إلينا، فقد كتب لكثير من أقواله النقل والبقاء في مصنفات من خلفه.

ومن كتب البرديجي كتاب «الأسماء المفردة» الذي حدث به المؤلف بعد سنة (٢٨٠هـ) بالأهواز، توجد نسخة مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية ضمن مجموع من ص ٢٨٨ ـ ٣٠٧ تحت الرقم ٤٦ تاريخ. وتوجد نسخة ثانية منه باسم «طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث» تحت رقم (٥٢٥ حديث). انظر «فهرسة» ابن خير ص ٢٠٧، و «المقنع في علوم الحديث» ص ١٥٢.

وذكر الخطيب البغدادي فيما ورد به دمشق باسم «كلام البرديجي في معرفة أصول الحديث» انظر «الخطيب البغدادي» للدكتور العش ص ٩٧.

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النَّيسابوري الحاكم (٣٢١ ـ ٤٠٥) كتابه «معرفة علوم الحديث»، وقد ذكر فيه اثنين وخمسين نوعاً من أنواع علوم الحديث، إلا أنه (لم يهذب ولم يرتب) كما قال شيخ الإسلام ابن حجر[١].

والكتاب مع هذا جيد، وهو من أقدم ما وصلنا من مصنفات أواخر القرن الرابع، طبع الكتاب في مجلد وسط بتحقيق الدكتور معظم حسين سنة (١٩٣٧م) بالقاهرة.

٤ ـ وبعد حوالي نصف قرن لمع نجم محدث المغرب الإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري القُرْطبي (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) الذي صنف كثيراً في الحديث وعلومه. . . وله فيما يتعلق بموضوعنا مقدمة كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» فكانت مقدمته جامعة لكثير من قواعد أصول الحديث[٢].

٥ ـ وكما تألق في مغرب البلاد الإسلامية نجم ابن عبد البر تألق في مشرقها كوكب عظيم كان له الأثر البعيد في تدوين أصول الحديث وتهذيبه، ذاك هو الحافظ المؤرخ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣) فصنف في قوانين الرواية كتاب «الكفاية

---

(١) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٢.

(٢) تناول ابن عبد البر في «التمهيد» حجية خبر الآحاد، وبين الخبر المتصل، والمنقطع، والمسند، والمرسل، الموقوف، وبين معنى التدليس، وما يقبل من هذا، وما لا يقبل، كما بين أهمية الإسناد، وضرورة التثبت في الحديث، وغير ذلك. كما أننا نرى بعض فروع هذا العلم في كتابه «جامع بيان العلم وفضله». انظر على سبيل المثال ص ٦٣ وما بعدها، وص ٧٨ ـ ٨١ وص ٩٢ ـ ٩٥، وص ١٠٤ ـ ١١٠ وص ١٥١ ـ ١٥٧ ج ١.

في علم الرواية» وهو أجمع كتاب في فنه، طبع سنة (١٣٥٧) بالهند.

وصنف في آداب الرواية كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[١]، وهو أقدم وأجمع كتاب في آداب السماع والرواية وما يتعلق بهما.

وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً[٢] وصدق الحافظ أبو بكر بن نقطة حين قال: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»[٣].

٦ ـ وكثرت المؤلفات بعد ذلك ومن أشهرها كتاب «علوم الحديث» لشيخ

---

(١) كنت قد حققته منذ خمس سنوات في نحو ألف صفحة، ورغب المجمع العلمي العراقي في طبعه فأرسلته إليه، وحالت الحرب العراقية الإيرانية دون ظهوره في وقت مبكر.

(٢) انظر كتاب «الخطيب البغدادي» للدكتور العش حيث ذكر له نحواً من ثمانين مؤلفاً، أكثرها في الحديث وعلومه.

(٣) انظر «شرح نخبة الفكر» ص ٢.

ومن أشهر من صنف في أصول الحديث بعد الخطيب البغدادي عالم المغرب القاضي الحافظ أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصُبي السَّبتي (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ) فقد صنف كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، وقد طبع سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م بمصر بتحقيق السيد أحمد صقر. نشر دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس.

كما صنف المحدث أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي ـ عرف عند المحدثين بالميانجي، وفي «كشف الظنون»، و «معجم البلدان» (الميانشي) نسبة إلى قرية (ميانش)، بفتح الميم، وتشديد الياء، ونون مكسورة وشين، من قرى المهدية بأفريقية ـ المتوفى سنة (٥٨٠هـ) جزءاً سماه «ما لا يسع المحدث جهله» توجد منه عدة نسخ مخطوطة. منها في مكتبة (شهيد علي) وفي مكتبة رامبور، انظر بروكلمان ص ٦٣٣ ج ١ فقرة ٣٧١.

الإسلام تقي الدين ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوريّ (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ) المعروف بابن الصلاح، وقد اشتهر كتابه باسم «مقدمة» ابن الصلاح ذكر فيه خمسة وستين نوعاً من أنواع فنون الحديث، وجمع فيه كثيراً من أقوال المتقدمين، وحرره تحريراً جيداً، لهذا عكف عليه أهل العلم بالدرس والشرح والنظم والاختصار، حتى صار عمدة ومناراً لمن جاء بعده[1].

ومن الملاحظ أن المصنفات الأولى في أصول الحديث ككتاب الرامَهُرْمُزي، والحاكم، والخطيب البغدادي تضم مادة غزيرة، تتناول أقوال كثير من أئمة السلف وقواعدهم في مختلف علوم الحديث، وهي غنية بالأمثلة الكثيرة التي توضح مذاهب المتقدمين، وتثبت اطراد وصحة القواعد التي ساروا عليها واتبعوها.

أما المصنفون بعد هؤلاء فقد اكتفوا بذكر تلك القواعد، وإيراد بعض الأمثلة أحياناً، وذكر مذاهب بعض الأئمة أحياناً أخرى، عارية عن الشواهد الكثيرة التي تثبت تلك المذاهب، فكانت هذه المصنفات أكثر إيجازاً من سالفتها، وإن كانت تلك أغنى بأقوال أئمة الحديث.

---

(١) طبعت مقدمة ابن الصلاح مراراً في مصر وغيرها، وطبعت أخيراً طبعة جيدة بتحقيق الدكتور نور الدين عتر سنة (١٣٨٦ ـ ١٩٦٦) في مطبعة الأصيل بحلب، ونشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
وتتالت المؤلفات بعد ابن الصلاح، وكثرت كثرة يضيق المقام بسردها، حتى إننا لا نكاد نرى مشتغلاً في الحديث إلا وله مصنف في أصوله، أو شرح لبعض ما صنف فيه، أو اختصار لمبسوط، أو نظم لمنثور، أو معارضة لمنظوم، وغير ذلك مما ذكره بعض المتأخرين، ونحن في غنى عن إعادة ذكره هنا. وانظر «الرسالة المستطرفة»، و «تدريب الراوي» ص (د).

ويمكن أن يعمم هذا الحكم على أكثر مصنفات المتأخرين خلا مصنفين جليلين من مصنفات أواخر القرن التاسع الهجري، وهما «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، وقد طبع هذا الكتاب في مجلد كبير بالهند. والكتاب الثاني «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ). طبع هذا الكتاب عدة مرات، ومن أجودها طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بتحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف سنة (١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م) في جزء كبير، ثم طبعه طبعة ثانية لنفس المحقق في مجلدين، سنة (١٣٨٥ - ١٩٦٦) بمصر[1].

---

(١) - وقد جمع هذان الكتابان بين طريقتي المتقدمين والمتأخرين، ومع هذا لا يغني هذان الكتابان الباحث المتخصص عن الرجوع إلى المؤلفات الأولى، لأنها معين هذا العلم وخزائن مكنونه، التي تمدنا بكثير مما لا نجده في هذين الكتابين، ولا في غيرهما من المصنفات المتأخرين.

ولا بد من الاشارة هنا إلى عيون ما صنف بعد القرن العاشر في هذا الميدان، فمن أشهر تلك المصنفات: كتاب «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للعلامة محمد ابن إسماعيل الأمير الصَّنْعاني (١٠٩٩ - ١١٨٢هـ) وهو كتاب جامع جيد لولا بعض المسائل الاستطرادية، طبع في جزأين بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد سنة (١٣٦٦هـ) بمصر.

وكتاب «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» لعلامة بلاد الشام الشيخ محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ - ١٣٣٢هـ)، وهو كتاب جامع فيه فوائد جليلة، وبيان لأمهات مسائل علوم الحديث ودقائقها وآراء العلماء فيها، طبع الكتاب مرتين كانت الثانية منها سنة (١٣٨٠هـ - ١٩٦١م) بالقاهرة.

وكتاب «توجيه النظر إلى أصول الأثر» للعالم البحاثة الشيخ طاهر الجزائري (١٢٦٨ - ١٣٣٨هـ)، وهو كتاب قيم عرض علوم الحديث عرضاً علمياً دقيقاً، وغاص في =

. . . . . .

= مسائلها ونكاتها، وذكر فوائد كثيرة التقطها من كتب السابقين، فغدا كتابه من أجمع الكتب التي صنفت بعد القرن العاشر، طبع في مصر سنة (١٣٢٩هـ) كما صور أخيراً في لبنان.

وكتاب «قواعد في علوم الحديث» للعلامة المحقق المحدث الفقيه ظفر أحمد العثماني التهانوي الباكستاني (المعاصر) شيخ الحديث وعلومه في دار العلوم الإسلامية، والكتاب قيم جامع طبع مراراً، وطبعته الثالثة بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غده في مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢.

وهناك مؤلفات كثيرة للعلماء المعاصرين لا سبيل لحصرها.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

الخبر الموضوع

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ظاهرة الوضع وأسبابها.

المبحث الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع.

المبحث الثالث: كيف يعرف الخبر الموضوع.

ويليه: أشهر ما صنف في الموضوعات

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

ظاهرة الوضع وأسبابها

أولاً ـ التعريف بالوضع:

آ ـ الموضوع في اللغة: اسم مفعول من وضع يضع، ويأتي وضع في اللغة لمعان عدة منها: الإسقاط كوضع الجناية عنه، أي: أسقطها، وكوضع الأمر أو الشيء عن كاهله، أي: أسقطه، ويأتي بمعنى الترك، ومنه إبل موضوعة، أي: متروكة في المرعى، ويأتي بمعنى الافتراء والاختلاق، كوضع فلان هذه القصة، أي: اختلقها وافتراها[1].

ب ـ والموضوع في اصطلاح المحدثين: هو ما نسب إلى الرسول ﷺ اختلاقاً وكذباً مما لم يقله أو يفعله أو يقره، وقال بعضهم: (هو المختلق المصنوع)[2].

* * *

(١) انظر «القاموس المحيط»: ص ٩٤ ج ٣ مادة «وضع».

(٢) أهم مصادر هذا البحث: «مقدمة» ابن الصلاح ص ٣٨، و«تدريب الراوي» ص ١٧٨ وما بعدها، و«اختصار علوم الحديث» ص ٨٥، و«توضيح الأفكار» ص ٦٨ ج ٢، و«قواعد التحديث» ص ١٥٠ وما بعدها، و«السنة قبل التدوين» ص ١٨٧ وما بعدها، و«المنتقى من منهاج الاعتدال»: ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، و«السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي» ص ٨٩. وسنذكر بعض المصادر في مكانه عند الضرورة.

ثانياً ـ ابتداء الوضع :

بقي الحـديث النبوي صافياً لا يعتريه الكذب، ولا يتناوله التحريف والتلفيق طوال اجتماع كلمة الأمة على الخلفاء الأربعة الراشدين، قبل أن تنقسم إلى شيع وأحزاب، وقبل أن يندس في صفوفها أهل المصالح والأهواء، وقد كان للخلاف بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأمير الشام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أثر بعيد في انقسام الأمة ونشأة الأحزاب والفرق الدينية والسياسية المختلفة.

وقد حاول بعض أتباع كل حزب أن يدعم ما يدّعي بالقرآن والسنة، ومن البـدهي ألا يجد كل حزب ما يؤيد دعواه في نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة، فتأول بعضهم القرآن، وفسروا بعض نصوص الحديث بما لا تحتمله، ولما لم يجد بعضهم في هذين الأصلين سبيلاً إلى غايته، لكثرة حفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي، لجأ إلى وضع الحديث والكذب على رسـول الله ﷺ، فظهرت أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم من رؤساء الفرق وزعماء الأحزاب، كما ظهرت أحاديث صريحة في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية وغير ذلك.

ويجدر بنا أن نبين أن وضع الحديث لم يطغ ولم يصل إلى ذروته في القرن الأول والثاني، لأن أسباب الوضع لم تنشأ إلا قبيل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، ولم تكن هذه الأسباب كثيرة، ولم تزدد الأحاديث الموضوعة إلا بازدياد البدع والفتن، وقد كان الصحابة وكبار التابعين وعلماؤهم في معزل عنها، ولهذا فإنا نستبعد ظهور الوضع قبل الفتنة، كما نستبعد تطوع أحد من الصحابة بوضع الحديث، ولا يعقل أن يتصور مسلم الصحابة الأجلاء، الـذين بذلوا نفوسهم وأموالهم في سبيل الله، ودافعوا عن رسول الله ﷺ،

وهجروا الأوطان، وقاسوا من العذاب الألوان، وذاقوا من العيش مرارته، ومن العدو إساءته، وصبروا الصبر الجميل ـ استجابة للرسول الأمين ـ حتى كتب لهم النصر، لا يعقل أن يتصور أحد هؤلاء المخلصين يفترون على الرسول ﷺ، وهم الذين نشؤوا في رعايته، وتخرجوا في جامعته، ونهلوا من معينه، وتأسَّوْا بعمله، فكانوا على جانب عظيم من التقى والورع والخشية، لكل هذا ننفي إقدام أحدهم على الوضع والكذب على الرسول ﷺ.

والواقع التاريخي في حياته ﷺ، وبعد وفاته يؤيد ما ذهبنا إليه[1]، وينفي كل افتراء على الصحابة في هذا الموضوع، وهم أسمى بكثير من أن يخوضوا في الكذب والوضع بعد أن عرفنا بذلهم وتضحيتهم وحبهم للرسول ﷺ، وبعد أن عرفنا عدالتهم بالمنقول ـ القرآن والسنة ـ والمعقول، وبعد أن عرفنا حرصهم على الشريعة، وتمسكهم بها، ومحافظتهم عليها.

وكما نفينا عن الصحابة انغماسهم في الوضع ننفي عن كبار التابعين وعلمائهم ذلك أيضاً، ونؤكد أنه إذا وقع الوضع في عصر التابعين قليلاً، فإنما صدر عن بعض الجاهلين، الذين حملتهم الخلافات السياسية والأهواء الشخصية على انتحال الكذب، ووضع الأحاديث على الرسول ﷺ زوراً وبهتاناً.

ومع هذا، فإن الوضع في عصر التابعين كان أقل من الوضع في العصور التالية له، لكثرة الصحابة والتابعين الذين مارسوا السنة، وبينوا السقيم من الصحيح، ولعدم تفشي التحلل والكذب في الأمة، لقربها من عصر الرسول ﷺ[2].

---

(١) انظر تأكيد هذا في كتابنا «السنة قبل التدوين»: ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) إذ لا تزال متأثرة بتوجيهاته، محافظة على وصاياه، تعمها التقوى والورع والخشية، =

ثالثاً ـ أسباب الوضع:

١ ـ الأحزاب السياسية:

كان أول ما ظهر عقب فتنة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه شيعة الإمام علي، وحزب معاوية، ثم ظهر الخوارج بعد وقعة «صفين»، وسنتناول بإيجاز أثر هذه الأحزاب في وضع الحديث.

آ ـ أثر الشيعة وخصومهم في وضع الحديث:

قال ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»: «إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث»[1].

= كل هذا خفف من انتشار الكذب، وحال دون تفاقم الوضع، إلى جانب أن دواعي وضع الحديث وأسبابه كانت ضيقة محدودة لا تزال في نشأتها الأولى، ثم كثرت هذه الأسباب فيما بعد.

(١) «شرح نهج البلاغة» ص ٢٦ ج ٣.
ومما يؤسف له أن بعض أهل الأهواء وأعداء الإسلام اتخذوا التشيع ستاراً لتحقيق أهوائهم، والوصول إلى مآربهم، فكان كثير من الفتن يقوم باسمهم، فنكب أهل البيت نكبات متوالية، ذهب ضحيتها خيرة أبناء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأحفاده، وسجل لهم التاريخ مآسي تتفطر لها القلوب، وتقشعر لها الأبدان، كل ذلك بسبب استغلال أعداء الدين اسم أهل البيت، وهؤلاء المستغلون هم الذين وضعوا الأحاديث في سبيل تأييد حركاتهم وشجعوا على وضعها.
من هذا ما روي عن أبي أنس الحرّاني قال: قال المختار (الثقفي) لرجل من أصحاب الحديث: ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ أنه كائن بعده خليفة مطالباً له بعترة ولده، وهذه عشرة آلاف درهم، وخلعة ومركوب وخادم. فقال له الرجل: أما عن النبي =

قال أبـو الفـرج بن الجوزي : «فضائل علي الصحيحة كثيرة، غير أن الرافضة لا تقنع، فوضعت له ما يضع، لا ما يرفع»(١).

وقال عامر الشعبي : «ما كُذب على أحد في هذه الأمة ما كذب على علي رضي الله عنه»(٢).

وكـان يهم الشيعة إثبات وصية الرسول ﷺ لعلي بالخلافة من بعده، فوضعـوا كثـيراً من الأحـاديث في هذا، منهـا: «وصيي، وموضع سري، وخليفتي في أهلي، وخير من أخلف بعدي علي»(٣)، ووضعوا في علي رضي الله عنه وذريته وشيعته وغير ذلك، من هذا حديث: «يا علي: إن الله غفر لك ولذريتك ولوالديك ولأهلك ولشيعتك ولمحبي شيعتك»(٤).

وإلى جانب هذا وضع الشيعة أخباراً بشعة تنال من أبي بكر وعمر وغيرهما(٥).

= ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة، وحط لي من الثمن ما شئت، قال عن النبي ﷺ أوكد، والعذاب عليه أشد. انظر «اللآلىء المصنوعة» ص ٢٤٨ ج ٢.
وإنا لا نتصور قط أن يوافق الحسن أو الحسين أو محمد بن الحنفية أو جعفر الصادق أو زيد بن علي أو غيرهم من أهل البيت على الكذب على جدهم رسول الله ﷺ، وهم على جانب عظيم من الورع والصفاء والتقوى، فأهل البيت براء من الوضع وإثمـه، وإنـما حمل وزر ذلـك باسمهم من لف حولهم من شيعتهم، فأكثـروا الموضوعات في علي رضي الله عنه وفي تثبيت خلافته، فأساؤوا إليه أكثر مما أحسنوا.

(١) «المنتقى من منهاج الاعتدال» ص ٤٨٠.
(٢) «تذكرة الحفاظ» ص ٧٧ ج ١.
(٣) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٣٦٩.
(٤) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٣٨٤.
(٥) قال ابن أبي الحديد: «فأما الأمور الشنيعة المستهجنة التي تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة. . .وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار. . .وجعل في عنق =

وقد رأى بعض الوضاعين من أتباع الأحزاب الأخرى أن هذه الأحاديث تنتقص أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية، فوضعوا مقابلها أحاديث أخرى ترفع من شأنهم، من هذا الحديث الموضوع على عبد الله بن أبي أوفى أنه قال: «رأيت النبي ﷺ متكئاً على عليّ، وإذا أبو بكر وعمر أقبلا، فقال: يا أبا الحسن أحبهما فبحبهما تدخل الجنة»(١).

ورأى بعض ذوي النيات الحسنة ما كان من هذه الأحزاب وما دار بينها من طعون مختلفة تناولت أئمتهم ورؤساءهم، فدفعهم حبهم للصحابة جميعاً إلى وضع أحاديث تذكر فضلهم، وترفع من شأنهم، ولا تفرق بينهم، وقد ظن هؤلاء ـ بحسن نيتهم ـ أنهم يفعلون خيراً، ظنًّا منهم أنهم سيقطعون دابر الخلاف بين أتباع تلك الأحزاب، وسيجمعون أمر الأمة وكلمتها، وكأنهم لم يعلموا أنهم يفتئتون على رسول الله الكذب، من ذلك حديث: «أبو بكر وزيري والقائم في أمتي من بعدي، وعمر حبيبي ينطق على لساني، وأنا من

= علي حبلاً يقاد به، فكله لا أصل له عند أصحابنا، ولا يثبته أحد منهم، ولا رواه أهل الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيء تنفرد الشيعة بنقله». «شرح نهج البلاغة» ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ج ١.

(١) «تنزيه الشريعة» ص ٣٤٧ ج ١ و «الفوائد المجموعة» ص ٣٣٨. كما وضعوا حديث: «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، وعمر الفاروق، وعثمان ذو النورين». «الفوائد المجموعة» ص ٣٤٢.

ومما وضعه بعض أتباع معاوية حديث: «الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية».

وأمثال هذه الأحاديث كثيرة، كلها من صنيعة الأحزاب المتناوئة، التي حاولت أن تدعم بها موقفها، وترفع من قدر أصحابها وزعمائها، وكان بوسع هؤلاء الابتعاد عن الكذب على رسول الله ﷺ، مكتفين بما للصحابة من فضائل ثابتة، ولكن الهوى =

عثمان وعثمان مني، وعلي أخي وصاحب لوائي»[1] وغير ذلك.

ب ـ الخوارج ووضع الحديث:

لم يثبت أن الخوارج وضعوا شيئاً من الحديث على الرسول ﷺ، والراجح أن عدم وضعهم الحديث مرده اعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب من الكبائر، بل إن الأخبار تؤكد أنهم أصدق من نقل الحديث، قال أبو داوود: «ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج»[2].

٢ ـ أعداء الإسلام:

لقد قوضت دولة الإسلام دولتي كسرى وقيصر، وقضت على عروش الملوك والأمراء الذين كانوا يحكمون الشعوب الخاضعة لهم، يذيقونها العذاب، ويستنزفون خيراتها، ويسترقون أبناءها، وكان حول هؤلاء الحكام الخواص والمنتفعون والمستغلون، فعندما انتشر الإسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة، والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رعاتها، تذوق هؤلاء نعمة الحرية، وشعروا بالكرامة الإنسانية، في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم، وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال أبناء الشعب، الذي عرف قيمة الحياة بعد أن حطم قيود الظلم باعتناق الإسلام، ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطين، فكادوا للإسلام، وحقدوا عليه، ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، لقوة الدولة الإسلامية، فراحوا ينفرون الناس من العقيدة الجديدة، ويصورون الإسلام وتعاليمه أبشع

= ساق بعضهم إلى ذلك، والجهل أعمى قلوب بعضهم.

(١) «الفوائد المجموعة» ص ٣٨٦.

(٢) «الكفاية» ص ١٣٠. وقد فندنا بعض ما نسب إليهم من وضع الحديث في كتابنا «السنة قبل التدوين»: ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

الصور في عقائده وعباداته وأفكاره، وظهر هؤلاء بمظاهر مختلفة، وتحت أسماء فرق متعددة، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل أمام قوة الإسلام، وسمو مقاصده، وصفاء عقيدته، ودقة تشريعه، وأمام جهود علمائه وحفاظه[1].

٣ ـ التفرقة العنصرية والتعصب للقبيلة والبلد والإمام:

اعتمد بعض أولي الأمر من بني أمية في إدارة شؤون الدولة وتسيير أمورها على العرب خاصة، وتعصب بعضهم للعرب، وربما نظر بعض العرب إلى المسلمين من العناصر الأخرى نظرة لا توافق روح الإسلام، حتى إن طبقة الموالي ـ وهم المسلمون من غير العرب ـ شعرت بهذه العنصرية، فكانوا يحاولون المساواة بينهم وبين العرب، وانتهزوا أكثر الاضطرابات والحركات الثورية فانضموا إليها في سبيل تحقيق ذلك[2]، وإلى جانب هذا كانوا يبادلون

---

(١) ومن أمثلة ما وضعه هؤلاء ليضللوا به أتباع الإسلام، وينفّروا منه من يحب اعتناقه ما رووه: «أن نفراً من اليهود أتوا الرسول ﷺ فقالوا: من يحمل العرش؟ فقال: تحمله الهوامُّ بقرونها، والمجرّة التي في السماء من عرقهم، قالوا: نشهد أنك رسول الله ﷺ». قال أبو القاسم البلخي: «هذا والله تقوّل، وقد أجمع المسلمون على أن الذين يحملون العرش ملائكة». «قبول الأخبار» ص ١٤.

وإن هؤلاء لأشد ضرراً وبلاء على الإسلام من غيرهم، فقد كان منهم من يفحش في الكذب والافتراء، ومن هؤلاء عبد الكريم بن أبي العوجاء، الذي اعترف قبل أن تضرب عنقه لوضعه الحديث، فقال: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحلّ الحرام». اللآلىء المصنوعة» ص ٢٤٨ ج ٢، وقد أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة الذي كانت إمارته من سنة (١٦٠ ـ ١٧٣هـ). انظر «ميزان الاعتدال» ص ٦٤٢ ج ٢.

إلا أن هذه الموضوعات لم تخف على رجال هذا العلم، الذين بينوها، وتتبعوا الكاذبين الذين وضعوها.

(٢) انظر «تاريخ الإسلام» للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٣٤٢ ج ١.

العرب الاعتزاز والفخار، فحمل هذا بعضهم على وضع أحاديث ترفع من قدرهم، وتبين فضائلهم.

من هذا حديث «إن كلام الذين حول العرش بالفارسية...»[1] فوضع مقابله حديث: «أبغض الكلام إلى الله الفارسية... وكلام أهل الجنة العربية»[2].

ومما لا شك فيه أن التعصب للأئمة لم يظهر إلا في القرن الثالث الهجري، ولم تبد هذه الظاهرة إلا من الأتباع الجاهلين، ومثال هذه الأحاديث حديث: «يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي»[3]. وغير ذلك...

٤ ـ القصاصون:

كان بعض القصاص لا يهمه إلا أن يجتمع الناس عليه، فيضع لهم ما يرضيهم من الأحاديث التي تستثير نفوسهم، وتحرك عواطفهم، ويمنيهم بما يحبون، ومن هؤلاء القصاص من كان يفعل ذلك لينال أعطيات المستمعين،

---

(١) «تنزيه الشريعة المرفوعة» ص ١٣٦ ج ١.

(٢) «تنزيه الشريعة» ص ١٣٧ ج ١.
وكما وضعت أحاديث في الجنس واللغة وضعت أحاديث في فضائل القبائل والبلدان والأئمة، والراجح عندي أن انتقال مركز إدارة الدولة الإسلامية من بلد إلى آخر كان له أثر بعيد في دفع بعض المتعصبين إلى وضع الأحاديث في فضائل بلدانهم و أئمتهم، ومثال ما وضع في فضائل البلدان حديث: «أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا: مكة، والمدينة، وبيت المقدس، ودمشق». «تنزيه الشريعة» ص ٤٨ جـ ٢.

(٣) «تنزيه الشريعة» ص ٣٠ ج ٢.

ويستفيد منهم.

وقد كان معظم البلاء من هؤلاء الذين يكذبون على رسول الله ﷺ، ولا يرون في هذا إثماً ولا بهتاناً.

والغريب الذي يؤسف له، أن هؤلاء القصاص وجدوا آذاناً تسمع لهم وتصدقهم، وتدافع عنهم من جهلة العامة، التي لا يهمها البحث والتقصي[1].

ولكل هذا كان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصاص، كما كانوا يمنعون هؤلاء من عقد حلقاتهم.

٥ ـ الرغبة في الخير مع الجهل بالدين:

رأى بعض الصالحين والزهاد انشغال الناس بالدنيا عن الآخرة، فوضعوا أحاديث في الترهيب والترغيب حسبةً لله[2]، وقد حملهم جهلهم بالدين على استساغة ما سولت لهم أنفسهم، ليرغبوا الناس في صالح الأعمال، ولو اطلعوا على جانب مما ثبت من الحديث النبوي لرأوا فيه ثروة عظيمة تغنيهم عما افتروه، وكانوا إذا ذُكِّروا بقوله ﷺ: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعدة من النار» قالوا نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له[3].

---

(١) منع عمر رضي الله عنه القصاص من الجلوس في المسجد، ولم يقص أحد في عهد الرسول ﷺ، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، وإنما قص بعد ذلك، انظر كتاب «العلم» للمقدسي ص ٥٢، و «تمييز المرفوع عن الموضوع» ص ١٨: ب.

(٢) انظر «قبول الأخبار» ص ٧ ـ ٨ و ص ١٥.

(٣) انظر «اختصار علوم الحديث» ص ٨٦.

وقد أُخذ العامة بصلاحهم، فكانوا يصدقونهم ويثقون بهم، فكان خطرهم شديداً على الدين، بل هم أعظم ضرراً من غيرهم، لما عُرفوا به من الصلاح والزهد، الذي =

٦ ـ الخلافات المذهبية والكلامية:

وكما دعم اتباع الأحزاب السياسية آراءهم وأحزابهم بوضع الأحاديث، وضع بعض أتباع المذاهب الفقهية والكلامية أحاديث في تأييد مذاهبهم، من هذا حديث «من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له»[1].

= لا يتصور معه العامي إقدام مثل هؤلاء الصالحين على الكذب.
وفي هذا يقول الحافظ يحيى بن سعيد القطان: «ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن يُنسب إلى الخير والزهد» «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» ص ٢٤٨ جـ ٢.
ومما وضعه الصالحون أحاديث فضائل السور، سورة سورة، وبعض الرقائق وغيرها، قيل لأحد هؤلاء: «من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها».
«تدريب الراوي» ص ١٨٤، و «اللآلىء المصنوعة ص ٢٤٨ ج ٢. ولا بد من الاشارة إلى أنه قد وردت أحاديث في فضائل بعض السور، كما هو واضح في كتب الصحاح والسنن في أبواب التفسير، وفضائل القرآن، وثواب القرآن، إلا أنه لم ترد أحاديث في فضائله سورة سورة.
وقال أبو عبد الله النهاوندي لغلام خليل ـ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ـ : «ما هذه الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة». «ميزان الاعتدال» ص ٦٦ ـ ٦٧ جـ ١، و «تدريب الروايي» ص ١٨٥.
وكل هذه الأحاديث الموضوعة لم تخف على العلماء، بل بينوها وحذروا الناس من واضعيها.

(١) «تدريب الراوي» ص ١٨١. وانظر «لسان الميزان» ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ ج ٥.
وحديث «كل ما في السموات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير القرآن، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون: القرآن مخلوق، فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته من ساعته». «تنزيه الشريعة ص ١٣٤ جـ ١.

٧ ـ التقرب من الحكام وأسباب أخرى:

لم ينقل أحد يُعتد به أن أحداً من رجال الحديث أو غيرهم تقرب من خلفاء بني أمية بوضع ما يرضي ميولهم من الحديث[١]، وطبيعي أن يتقرب بعض المرائين إلى الطبقة الحاكمة في بعض العصور بوضع ما يرضيهم من الحديث.

وقد حدث هذا في عهد العباسيين، فقد أسند أبو عبد الله الحاكم عن هارون بن أبي عبيد عن أبيه قال: «قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول لي مقاتل؟ قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس. قلت: لا حاجة لي فيها»[٢].

وهناك أسباب اخرى لوضع الحديث، كوضع الحديث في مدح عمل معين أو تجارة معينة، أو أصناف معينة من المآكل، لترويجها، وكرفع قدر

---

(١) فندنا في الفصل الثاني من كتابنا «أبو هريرة راوية الإسلام» بعض الشبهات في ذلك فليراجع.

(٢) «تدريب الراوي» ص ١٨٧ و «الباعث الحثيث» ص ٩٤، وأبو عبيد الله هو وزير المهدي.
وقد كذب غياث بن إبراهيم للمهدي في حديث: «لا سبق إلّا في نصلٍ أو خفٍّ أو حافر» فزاد فيه «أو جناح» حين رآه يلعب بالحمام، فتركها المهدي بعد ذلك، وأمر بذبحها بعد أن أعطاه عشرة آلاف درهم، وقال فيه بعد أن ولى: «أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ» «المدخل» ص ٢٠ ـ ٢١، و «تدريب الراوي» ص ١٨٧.
وفي رأينا أن إنكار المهدي عليه لا يكفي، بل كان عليه ألا يعطيه عشرة آلاف درهم من أموال المسلمين، لكذبه على الرسول الكريم، وأن يمنعه من هذا ويزجره ويحبسه إذا لم يشأ أن يضرب عنقه لكذبه وافترائه.

بعض المهن والحط من غيرها، وغير ذلك.

وقد بين العلماء جميع هذا، ووضعوا قواعد علمية دقيقة لبيان الموضوع من غيره، وحفظ الحديث من عبث المغرضين والجاهلين.

رابعاً ـ حكم الوضع، وحكم رواية الموضوع:

أجمع المسلمون على حرمة وضع الحديث مطلقاً، وخالفت فرقة الكَرّامية[1] في ذلك، وجوّزت الوضع في الترغيب والترهيب دون ما يتعلق به حكم من الثواب والعقاب، ترغيباً للناس في الطاعة، وترهيباً لهم من المعصية[2].

وقولهم هذا مردود لا يقوم على أساس سليم، ويرده المنقول والمعقول، فقد حذر الرسول ﷺ من الكذب عليه، وقال: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وقد أجمع جمهور أهل السنة على أن الكذب من الكبائر، ورد جميع أهل الحديث خبر الكاذب على رسول الله ﷺ، وبالغ الشيخ أبو محمد الجُوَيْني فكفر واضع الحديث.

وكل حديث موضوع باطل مردود لا يعتد به، لأنه كذب وافتراء على الرسول ﷺ.

وكما أجمع العلماء على حرمة وضع الحديث أجمعوا على حرمة رواية الموضوعات من غير بيان وضعها وكذبها، ولم يجوزوا رواية شيء منها، سواء

---

(١) نسبة إلى زعيمهم محمد بن كرّام السِّجِسْتاني، وقد كان مجسماً من المتكلمين، تبعه بعض أهل خراسان وفلسطين، وتوفي سنة ٢٥٥هـ. انظر بعض آرائهم ومقالاتهم في كتاب «التبصير في الدين» ص ٩٩.

(٢) انظر «تدريب الراوي» ص ١٨٥، و «الباعث الحثيث» ص ٨٥.

أكـان في القصص، والترغيب والترهيب، والأحكام، أم لم يكن، لحديث الرسول ﷺ: «من حدّث عني بحديث يُرَى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1].

وأما رواية الموضوع مع بيان حاله فلا بأس بها، لأن في هذا البيان تمييز الموضوع مما ينسب إلى الرسول ﷺ، وحفظ السنة وصيانتها من كل دخل.

★★★

(١) أخرجه الإمام مسلم عن سَمُرة بن جندب، والمغيرة بن شعبة. انظر «صحيح» مسلم ص ٩ ج ١. وفي «يرى» روايتان بضم الياء وبفتحها، أي بالبناء للمجهول وبالبناء للمعلوم، وفي (الكاذبين) روايتان أيضاً بلفظ الجمع وبلفظ المثنى، والمعنى واضح على الروايتين.

obeikandl.com

المبحث الثاني

جهود العلماء في مقاومة الوضع

قيض الله عز وجل لهذه الأمة رجالاً أمناء مخلصين، قاوموا الوضاعين وتتبعوهم، ومازوا الباطل من الصحيح، وبذلوا جهوداً عظيمة في سبيل حفظ الشريعة وأصولها، منذ عصر الصحابة إلى أن تم جمع الحديث في أمهات كتبه ومصنفاته، وبحثوا في كل ما يتعلق بالحديث النبوي رواية ودراية، وخطوا خطوات جليلة كفلت سلامة السنة من العبث على مر الأجيال، وسنستعرض الآن بعض ما بذله العلماء في سبيل حفظ الحديث.

١ ـ التزام الإسناد:

تشدد الصحابة والتابعون ومن بعدهم في طلب الإسناد من الرواة، والتزموه في رواية الأحاديث، لأن السند للخبر كالنسب للمرء.

قال الإمام محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»(١).

وقال الإمام الحافظ عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(٢).

---

(١) «صحيح» مسلم بشرح النووي ص ٨٤ ج ١، و«سنن» الدارمي ص ١١٢ ج ١. و«شرف أصحاب الحديث» ورقه ٨٠: ب.

(٢) المرجع السابق ص ٧٧ ج ١.

وعنه: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»[1].

وقال الإمام الحافظ سفيان الثوري «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[2].

ولم يقتصر التشدد في طلب الإسناد على محيط العلماء وطلاب العلم، بل أصبح الإسناد أمراً بدهيًّا مسلماً به عند العامة والخاصة، ويظهر هذا فيما يرويه الأصمعي فيقول: «حضرتُ ابن عيينة، وأتاه أعرابي، فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير نحمد الله. قال: ما تقول في امرأة من الحاجِّ حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج، غير أنها لا تطوف بالبيت. فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم، عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف. قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة بذلك. قال الأعرابي: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرشاد»[3].

وهكذا أخذ الإسناد المتصل نصيبه من العناية والاهتمام منذ عهد التابعين، حتى أصبح من واجب المحدث أن يبين نسب ما يروي، وهو بإسناده الحديث يرفع العهدة عن نفسه، ويطمئن إلى صحة ما ينقل عندما ينتهي سنده المتصل إلى الرسول ﷺ، كما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، بروايته بسنده المتصل.

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» ورقه ٨٠: ب.

(٢) المرجع السابق.

(٣) «الكفاية» ص ٤٠٤.

٢ ـ مضاعفة النشاط العلمي والتثبت في الحديث:

إن النشاط العلمي الذي عرفناه ـ فيما سبق ـ في عصر الصحابة والتابعين، والرحلة في طلب الحديث، والتثبت والاستيثاق له، والاحتياط في روايته، وانتشار الصحابة الحفاظ في أنحاء الدولة الإسلامية، واجتهادهم في نشر الحديث، كل هذا يبين الحيوية العلمية في صدر الإسلام، ونشاط أهل العلم في سبيل حفظ الحديث ونشره، وبيان المردود من المقبول، والدخيل من الأصيل، وقد عرفنا أن كثيراً من التابعين كانوا إذا ما سمعوا الحديث من غير الصحابة أسرعوا إلى من عندهم من صحابة رسول الله ﷺ ليتأكدوا مما سمعوا، وكذلك كان يفعل صغار التابعين مع كبارهم، وأتباع التابعين مع التابعين، وهكذا فعل معظم من جاء من بعدهم، فلم تنقطع الرحلة في طلب الحديث على مر العصور.

وقد اجتهد أهل العلم في حفظ الحديث ومذاكرته فيما بينهم، وكان أئمة الحديث على جانب عظيم من الوعي والاطِّلاع، فكانوا يحفظون الصحيح والضعيف والموضوع[1] حتى لا يلتبس عليهم الحديث، وفي هذا يقول الإمام سفيان الثوري: «إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ

---

(١) من هذا أن الإمام أحمد رأى الامام يحيى بن معين بصنعاء يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فقال له تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتاً، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت، إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت. «الجامع لأخلاق الراوي ف ١٦٣٧».

بحديثه وأحب معرفته»[1].

٣ ـ تتبع الكذبة:

إلى جانب تثبت أهل العلم واحتياطهم في قبول الحديث، كان بعضهم يحارب القصاصين والكذابين ويمنعهم من التحديث ويبين أمرهم، ويحذر الناس منهم، وكان جميع أهل العلم يبينون لطلابهم الموضوع من غيره، ويحذرونهم من أخبار الكذابين، ولم يقصر أهل العلم وطلابهم في محاربة الكذبة، وأخبارهم في هذا المضمار أكثر من أن يتسع لها هذا المقام.

ومن أشهر من عرف بتصديه لهؤلاء عامر الشعبي (ت: ١٠٣هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت: ١٦٠هـ)، الذي كان شديداً على الكذابين، وسيفاً مسلطاً على رقابهم، وسفيان الثوري (ت: ١٦١هـ)، وعبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) وغيرهم.

وكان نتيجة هذا أن توارى معظم الكذابين، وكفوا عن كذبهم، كما أصبح عند العامة وعي جيد يميزون به بين المتطفلين على الحديث وأهله ورجاله الثقات[2].

وقال الإمام سفيان الثوري: «ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث»[3].

---

(١) «الكفاية» ص ٤٠٢، وفي رواية عنه (إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه...) انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ف ١٦٣٩.

(٢) من أخبار الأئمة في هذا الميدان قول الشافعي: «لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول له: لا تحدث وإلا استعدَيْت عليك السلطان، وكان الشعبي يمر بأبي صالح صاحب التفسير فيأخذه باذنه ويقول: ويحك كيف تفسر القرآن وأنت لا تحسن أن تقرأ». انظر كتابنا «السنة قبل التدوين» ص ٢٣٠.

(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي ص ٤٨ جـ ١.

وقال: «من هم بهذا الحديث ـ أي أراد به سوءاً ـ أبدى الله خزيه، فكيف بمن يكذب»[1].

وقال الإمام عبد الله بن المبارك: «لو هم رجلٌ في السحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون فلان كذاب»[2].

وإن الخبر التالي يؤكد لنا أن الله عز وجل قيض لهذه الأمة أئمة مخلصين، حفظوا سنة رسول الله ﷺ، وحافظوا عليها، وصانوها من كل دخيل. «أخذ الخليفة هارون الرشيد زنديقاً ليقتله، فقال له: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال له الرشيد: أين أنت ـ يا عدو الله ـ من أبي إسحاق الفزاريّ، وابن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً»[3].

٤ ـ بيان أحوال الرواة:

كان لا بد لأهل العلم من معرفة رواة الحديث معرفة تمكنهم من الحكم بصدقهم وضبطهم أو كذبهم ليتمكنوا من تمييز الصحيح من المكذوب، والخبيث سن الطيب، لذلك تتبعوا حياة الرواة، وعرفوا أحوالهم، فكانوا ينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله، لا تأخذهم في ذلك خشية أحد.

وهكذا ساهمت جهود العلماء في هذا المضمار بتكوين علم الجرح والتعديل، الذي أرسى قواعده وأسسه الصحابة والتابعون وأتباعهم، وقد ظهر في كل عصر عدد من النقاد تكفل ببيان أحوال الرواة، ونقل السنة وحفظها على أسلم القواعد العلمية.

---

(١) «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» فقرة (٢١٩) ص ٣١٩.

(٢) «الموضوعات» ص ٤٨ جـ ١.

(٣) «تهذيب التهذيب» ص ١٥٢ جـ ١، و «تنزيه الشريعة المرفوعة» ص ١٦ جـ ١.

ثم ما لبث أن صنف العلماء المؤلفات الضخمة في الرواة وأقوال النقاد فيهم، حتى إنه لم يعد يختلط الكذابون والضعفاء بالعدول الثقات.

٥ ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث:

كما وضع العلماء قواعد دقيقة لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف، وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع منه، وذكروا ما يدل على الوضع في السند والمتن، وهذا ما سنبينه في المبحث الآتي.

★★★

obeikandl.com

المبحث الثالث

كيف يعرف الخبر الموضوع ؟

يعرف الحديث الموضوع من سنده أو متنه، وسنبين علامات الوضع في كل منهما:

آ ـ علامات الوضع في السند:

١ ـ اعتراف الراوي بكذبه، كما أقر عبد الكريم الوضّاع[1]، وهذا أقوى دليل على الوضع.

٢ ـ وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن يروي عن شيخ لم يلقه، ويجزم بالسماع منه، أو يروي عن شيخ في بلد لم يرحل إليه، أو عن شيخ ولد الراوي بعد وفاته، أو توفي الشيخ والراوي صغير لا يدرك.

وهذا الصنف لا يدرك إلا بمعرفة مولد الرواة ووفاتهم، والبلدان التي رحلوا إليها... وقد وفق العلماء في هذا، فقسموا الرواة طبقات، وعرفوا كل شيء عنهم، ولم يخف عليهم من أحوالهم شيء.

٣ ـ أن يتفرد راو معروف بالكذب برواية حديث، ولا يرويه ثقة غيره، فيحكم على روايته بالوضع، وقد استقصى جهابذة الأمة الكذابين، وبينوا ما كذبوا فيه حتى لم يخف منهم أحد.

---

(١) ـ قد ضرب عنقه أمير البصرة محمد بن سليمان بن علي كما أسلفنا، انظر «ميزان الاعتدال» ص ٦٤٢ جـ ٢.

٤ ـ ومن القرائن التي يدرك بها الوضع، ما يؤخذ من حال الراوي كما حدث لسعد بن طريف حين جاء ابنه من الكُتّاب يبكي، فقال له: مالك؟ قال: ضربني المعلم. قال: لأخزيَنهمُ اليومَ، حدثني عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شرارُكم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين»[1]، ونحو هذا.

ب ـ علامات الوضع في المتن:

من أهم القرائن التي تدل على الوضع في المتن:

١ ـ ركاكة اللفظ في المروي:

بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ﷺ، هذا إذا صرح الراوي بأن ما يرويه هو لفظ النبي ﷺ، فإن لم يصرح بذلك فمدار الرُكّة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم تنضم إليها ركة اللفظ، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة، كما صرح بهذا الحافظ بن حجر[2].

٢ ـ فساد المعنى:

كالأحاديث التي يكذبها الحس، نحو حديث «الباذنجان شفاء من كل داء»[3].

---

(١) «تدريب الراوي» ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ٩٠.

(٣) «المنار» لابن القيم ص ١٩.

ومنها سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: «من اتخذ ديكاً أبيض لم يقربه شيطان ولا سحر» المنار ص ٢١.

وكل ما يدل على إباحة المفاسد والسير وراء الشهوات، وكل ما اشتمل على مجازفات =

٣ ـ ما يناقض نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع:

فمـا يخالف صريح القـرآن الكريم حديث «مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة» فهذا غير صحيح، لأنه لو صح لكان كل واحد عالماً كم سيبقى ليوم القيامة، والله عز وجل يقول: ﴿يسألونَكَ عن الساعةِ أيّانَ مُرساها قُلْ إنّما علمُها عندَ ربيّ لا يجلّيها لوقتِها إلاّ هو ثَقُلتْ في السمواتِ والأرضِ، لا تأتيكُم إلاّ بغتةً يسألونَكَ كأنّك حفيٌّ عنها قلْ إنّما علْمُها عندَ اللهِ﴾[1].

= لا تصدر عن العقلاء، وكل حديث قامت الشواهد الصحيحة على بطلانه هو من الموضوع الذي لا يعتد به. كحديث «ثلاثة تزيد البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن» وحديث «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» «المنار» ص ٢٤.
وحـديث «المجـرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحدث العرش»، وحديث «المؤمن حلو يحب الحلاوة» «المنار» ص: ٢٣ و ٢٥.
وحديث عوج بن عنق الطويل، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فإن في هذا الحديث: «إن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاث مئة وثلاثة وثلاثين وثلث، وإن نوحاً لما خوفه الغرق، قال له: احملني في قصعتك، وإن الطوفان لم يطل إلى كعبه..، وإنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس» «المنار» ص ٢٩ ـ ٣٠.

(١) ١٨٧: الأعراف، وانظر «المنار» لابن قيم الجوزية ص ٣١.
ومما وضع يناقض السنة مناقضة بينة أحاديث مدح من اسمه محمد وأحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، هذا مناقض لما هو معلوم من الشريعة أن النار لا يجار منها بالأسماء، وإنما النجاة منها بالإيمان والعمل الصالح. انظر «المنار» ص ٢٢.
وكل حديث ينص على وصاية علي رضي الله عنه، أو على خلافته غير صحيح، لأنه يخالف ما أجمعت عليه الأمة، من أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.

٤ ـ **كل حديث يدعي تواطؤ الصحابة** على كتمان أمر وعدم نقله، كحديث أنه ﷺ أخذ بيد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم . . . ثم قال: «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي . .» ثم اتفق الكل ـ كما يزعم بعض الفرق ـ على كتمان ذلك وتغييره[1].

٥ ـ **كل حديث يخالف الحقائق التاريخية** التي جرت في عصر الرسول ﷺ أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه. مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، فكذبه واضح من عدة وجوه منها: أن فيه شهادة سعد بن معاذ، وقد توفي سعد قبل ذلك في غزوة الخندق، ومعروف أن الجزية لم تكن قد شرعت آنذاك، وإنما نزلت بعد عام تبوك حين وضعها النبي ﷺ على نصارى نجران ويهود اليمن[2].

٦ ـ **موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب مغال في تعصبه**، كأن يروى رافضي حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجئي حديثاً في الإرجاء.

٧ ـ **أن يكون خبرا عن أمر جسيم** تتوفر أسباب نقله، كحصر العدو للحاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار في مثل ذلك.

٨ ـ **اشتمال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير، أو الوعيد العظيم على الفعل الحقير**، وهذا كثير في حديث القصاص. ومثال هذا: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٢.

(٢) ذكر ابن قيم الجوزية كذب هذا الحديث في عشرة أدلة قوية، انظر «المنار» ص ٣٧ ـ ٣٨.

ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له»[1].

وإلى جانب هذه القواعد، فقد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله ﷺ، وحفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون ـ لكثرة ممارستهم هذا ـ ما هو من كلام الصادق المصدوق وما ليس من كلامه، وفي هذا يقول الربيع بن خُثَيْم التابعي الجليل ـ أحد أصحاب ابن مسعود ـ: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها»[2]، ويقول ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعرُّ له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب»[3]، وقال: «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباينُ المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع»[4].

أشهر ما صنف في الموضوعات:

تتجلى ثمرة الجهود العظيمة التي بذلها العلماء من أجل حفظ الحديث وتخليصه من الموضوع في الكتب القيمة التي صنفها الأئمة والأعلام في أسماء الصحابة، وفي تواريخ الرجال وأحوالهم، وفي طبقات الرواة، وفي معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وفي الجرح والتعديل، وفي الوضاعين والموضوعات، وهي ثروة علمية ضخمة تُربي على نيف وخمسين ومئتي مؤلف، ويهمنا في هذا المقام كتب الموضوعات، وتبلغ نحو أربعين مؤلفاً، أشهرها:

١ ـ «تذكرة الموضوعات» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ

---

(١) انظر «المنار» ص ١٩.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٦٢.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ٩٠.

(٤) «تدريب الراوي» ص ١٨٠.

٥٠٧هـ)، رتبه على حروف المعجم، وفيه يذكر الحديث ويذكر من جرَّح راويه من الأئمة. طبع بمصر سنة (١٣٢٣هـ).

٢ ـ «الموضوعات الكبرى» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ) في أربع مجلدات، وقد تساهل في الحكم على بعض تلك المرويات بالوضع، لهذا كثر انتقاد العلماء له.

٣ ـ «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص» للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، وقد لخصه السيوطي في كتابه «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» في الفصل التاسع منه، واستدرك عليه. وقد طبع كتاب السيوطي سنة (١٣٥١هـ) بمصر.

٤ ـ «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) طبع أكثر من مرة.

٥ ـ كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» لأبي الحسن علي بن محمد (ابن عراق) الكِناني المتوفى سنة (٩٦٣هـ)، وهو كتاب جامع زاد فيه على السيوطي في لآلئه واستدرك عليه، طبع الكتاب سنة (١٣٧٨هـ) بمصر في مجلدين.

٦ ـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: وهو «الموضوعات الصغرى»: للعلامة الفقيه المحدث علي القاري الهَرَويّ المكي (ت: ١٠١٤هـ) اقتصر فيه على ذكر الحديث الموضوع دون غيره، والكتاب جامع مفيد، حققه وعلق عليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبع طبعته الثانية سنة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م بمؤسسة الرسالة في بيروت.

٧ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للقاضي أبي عبد الله

محمد بن علي الشَّوْكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٥هـ)، وقد أفاد من مؤلفات السلف، إلا أنه تساهل في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع، فأدرج فيه بعض الأحاديث المقبولة، وقد نبه إلى هذا السيد عبد الحي اللكنَوِيّ في كتابه «ظفر الأماني»، وقد طبع كتاب «الفوائد المجموعة» سنة (١٣٨٠ ـ ١٩٦٠م) بمصر.

٨ ـ وإلى جانب هذه المؤلفات صنف العلماء كتباً كثيرة في الأحاديث المشتهرة بين الناس، تبين منزلة الحديث من القوة أو الضعف أو الوضع، ومن أشهر هذه الكتب كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ) رتبه على حروف المعجم، كما رتبه على الأبواب، وهو كتاب جيد مفيد، طبع (سنة ١٣٧٥هـ) بمصر.

٩ ـ «كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للمحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ) رتبه على حروف الهجاء، وألحق به ترتيب الأحاديث على الأبواب، والكتاب جيد فيه زيادات على كتاب «المقاصد الحسنة»، يقع في مجلدين، طبع في مكتبة التراث الإسلامي بحلب، بإشراف وتصحيح أحمد القلاش. كما طبع في مؤسسة الرسالة.

وبهذا فقد صان الله عز وجل السنة من العبث، وهيأ لها من يحفظها، ويبين الأصيل من الدخيل، والصحيح من الضعيف، ولا عجب في هذا كله، فالسنة بيان لكتاب الله عز وجل الذي قال فيه عز من قائل: ﴿إنّا نحنُ نزّلنا الذِّكرَ وإنّا لهُ لحافظونَ﴾.

والحمد لله رب العالمين

* * * * *

obeikandl.com

فهـرس المصـادر والمراجـع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ «أبو هريرة رواية الإسلام»: لمحمد عجاج الخطيب ـ سلسلة أعلام العرب طبع وزارة الثقافة والإرشاد المصرية ١٩٦٣.

٣ ـ «الأحاديث الصحاح الغرائب»: لعبد الرحمن بن يوسف المزي، مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٢٢ مجاميع مجموعة ٦).

٤ ـ «الإحكام في أصول الأحكام»: لعلي بن أحمد (بن حزم) الأندلسي بتحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى طبع الخانجي بالقاهرة سنة ١٣٤٥هـ.

٥ ـ «الإحكام في أصول الأحكام»: لسيف الدين علي بن محمد الآمدي مطبعة دار المعارف بمصر: ١٣٣٢هـ ـ ١٩١٤م.

٦ ـ «أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث»: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي طبع مصر ١٣٢٢هـ، وانظر مخطوطة دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٥٠حديث تيمور).

٧ ـ «اختصار علوم الحديث» = «الباعث الحثيث».

٨ ـ «اختلاف الحديث»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي على هامش الجزء السابع من كتاب الأم المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٣٢٥هـ.

٩ ـ «اختلاف الفقهاء»: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي مخطوط دار

الكتب المصرية برقم (٦٤٧ فقه حنفي).

١٠ ـ «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني طبع مصر سنة ١٣٢٧هـ.

١١ ـ «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى»: لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري سنة ١٩٥٤ طبع الدار البيضاء.

١٢ ـ «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: لأبي عمر يوسف بن عبد البر تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة نهضة مصر.

١٣ ـ «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: لعز الدين أبي الحسن بن الأثير الجزري طبع القاهرة ١٢٨٦هـ.

١٤ ـ «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد»: لابن حزم الأندلسي طبع دار المعارف بمصر.

١٥ ـ «الإصابة في تمييز الصحابة»: لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني طبع مصر سنة ١٣٢٣هـ.

١٦ ـ «أصول التشريع الإسلامي»: للأستاذ علي حسب الله. الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م دار المعارف بمصر.

١٧ ـ «أطراف الغرائب والأفراد»: لمحمد بن طاهر المقدسي. مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٦٩٧حديث).

١٨ ـ «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»: لزين الدين محمد بن موسى الحازمي الهمداني، أشرف على طبعه الشيخ راغب الطباخ الحلبي سنة ١٣٤٦هـ بحلب.

١٩ ـ «الاعتصام»: للامام أبي اسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي

الشاطبي الغرناطي، بتعريف السيد محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية بالقاهرة.

٢٠ ـ «الأعلاق النفيسة» لأحمد بن عمر بن رسته طبع ليدن سنة ١٨٨١م.

٢١ ـ «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه»: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) مصورة عن نسخة مكتبة مدينة باستانبول، ويوجد فيلم عنها لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم (٦٩ حديث).

٢٢ ـ «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: لشمس الدين محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٢٣ ـ «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ»: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي طبع دمشق ـ ١٣٤٩هـ.

٢٤ ـ «الأغاني»: لأبي الفرج الاصبهاني مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٩٣٦م.

٢٥ ـ «الأفراد»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٣٥ مجاميع).

٢٦ ـ «أقدم تدوين في الحديث النبوي» (صحيفة همام بن منبه) للدكتور محمد حميد الله طبع المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.

٢٧ ـ «ألفية السيوطي»: لجلال الدين السيوطي تحقيق أحمد محمد شاكر طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

٢٨ ـ «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»: للقاضي عياض ابن موسى بن عياض اليحصبي، مخطوط دار الكتب الظاهرية رقم (٤٠٦ حديث).

٢٩ ـ «الإمام زيد»: لمحمد أبو زهرة دار الفكر العربي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٣٠ ـ «الأموال»: للقاسم بن سلام طبع مصر سنة ١٣٥٣هـ.

٣١ ـ «البارع الفصيح في شرح الجامع الصحيح»: لأبي البقاء محمد بن خلف الأحمدي مخطوط دار الكتب المصرية.

٣٢ ـ «الباعث» الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» للحافظ بن كثير: لأحمد محمد شاكر طبع محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٣٧٠ ـ ١٩٥١.

٣٣ ـ «البداية والنهاية»: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل (ابن كثير) مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م.

٣٤ ـ «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف»: لإبراهيم ابن محمد (ابن حمزة) طبع حلب سنة ١٣٢٩هـ.

٣٥ ـ «البيقونية» (منظومة في علم مصطلح الحديث): للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي. طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

٣٦ ـ «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام»: للسيد حسن الصدر طبعة شركة الطباعة والنشر العراقية ببغداد ١٩٥١م.

٣٧ ـ «تأويل مختلف الحديث»: لعبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)

الدينوري مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٣٢٦هـ .

٣٨ ـ «تاريخ الأدب العربي»: لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢م.

٣٩ ـ «تاريخ الإسلام»: للدكتور حسن إبراهيم حسن. مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٧م.

٤٠ ـ «تاريخ التربية الإسلامية» للدكتور أحمد شلبي، مطابع دار الكشاف بيروت سنة ١٩٥٤م.

٤١ ـ «تاريخ داريا»: للقاضي عبد الجبار بن عبد الله الخولاني: بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني: دمشق المجمع العلمي سنة ١٩٥٠.

٤٢ ـ «التاريخ الكبير» وهو «تهذيب تاريخ ابن عساكر» لعبد القادر بدران طبع دمشق، مطبعة روضة الشام ١٣٢٩هـ .

٤٣ ـ «التاريخ الكبير»: لمحمد بن إسماعيل البخاري طبع الهند سنة ١٣٦١هـ .

٤٤ ـ «تاريخ نيسابور» (قطعة منقولة ومنتخبة منه): لأبي عبد الله محمد ابن عبد الله الحاكم النيسابوري فيلم محفوظ لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت الرقم (٦٥٧ تاريخ).

٤٥ ـ «التاريخ والعلل»: ليحيى بن معين مخطوط الظاهرية (١١٢ مجموع).

٤٦ ـ «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»: لجلال الدين السيوطي طبع مصر ـ ١٣٥١هـ .

٤٧ ـ «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين»:

لعبد الله محمد البشير ظافر طبع مصر: ١٣٢١هـ - ١٩٠٣م.

٤٨ - «تدريب الراوي»: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة بمصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.

٤٩ - «تذكرة الحفاظ»: لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي طبع الهند ١٣٣٣هـ.

٥٠ - «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم»: لبدر الدين إبراهيم بن سعد الله (ابن جماعة) الكناني. طبع دائرة المعارف بحيدر آباد سنة (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م).

٥١ - «تذكرة الموضوعات»: لمحمد بن طاهر المقدسي طبع مصر سنة ١٣٢٣هـ.

٥٢ - «تصحيفات المحدثين»: للحسن بن عبد الله العسكري. مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢ ش مصطلح).

٥٣ - «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل»: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبع الهند سنة ١٩٥٢م.

٥٤ - «تقريب التهذيب»: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبع مصر.

٥٥ - «تقييد العلم» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي بتحقيق الدكتور يوسف العش. طبع دمشق سنة ١٩٤٩م.

٥٦ - «تلقيح فهوم أهل الأثر»: لجمال الدين بن الجوزي مخطوط دار الكتب المصرية.

٥٧ ـ «التمهيد» (مقدمة التمهيد): لأبي عمر يوسف بن عبد البر مصورة عن الفيلم المحفوظ لدى معهد المخطوطات بالجامعة العربية تحت الرقم (٨٤٠ حديث).

٥٨ ـ «تمييز المرفوع عن الموضوع»: للملا علي القاري مخطوط دار الكتب المصرية.

٥٩ ـ «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»: لعلي (ابن عراق) الكناني بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبع مكتبة القاهرة سنة ١٣٧٨هـ.

٦٠ ـ «تهذيب الآثار»: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مصورة عن مخطوطة كوبريلي، المحفوظ لها فيلم في معهد المخطوطات العربية تحت الرقم (١٧١ مصطلح الحديث).

٦١ ـ «تهذيب التهذيب»: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني الطبعة الأولى في حيدر آباد سنة ١٣٢٥هـ.

٦٢ ـ «تهذيب» ابن القيم لمختصر المنذري: لمحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) طبع مع معالم السنن في مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

٦٣ ـ «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: للشيخ طاهر الجزائري طبع مصر ١٣٢٩هـ.

٦٤ ـ «التوشيح على الجامع الصحيح للبخاري»: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (١١٣ حديث قوله).

٦٥ ـ «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦.

٦٦ ـ «تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول»: لعبد الرحمن (ابن الديبع) الشيباني طبع مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٤م.

٦٧ ـ «جامع الأصول من أحاديث الرسول»: لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري مطبعة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

٦٨ ـ «جامع بيان العلم وفضله»: لأبي عمر يوسف بن عبد البر طبع مصر ادارة المطبعة المنيرية.

٦٩ ـ «الجامع الصحيح» (صحيح البخاري) بحاشية السندي: لمحمد ابن عبد الهادي السندي طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

٧٠ ـ «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير»: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي طبع مصر.

٧١ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: للخطيب البغدادي تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، بغداد.

٧٢ ـ «الجرح والتعديل»: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي طبع الهند سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٥٢م.

٧٣ ـ «حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية»: للشيخ عطية الأجهوري، طبع عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

٧٤ ـ «حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر»: لعبد الله بن حسين العدوي مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٨م.

٧٥ ـ «حجة الله البالغة في أسرار الأحاديث وعلل الأحكام»: لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٢هـ.

٧٦ ـ «خطط المقريزي» = «المواعظ والاعتبار»: لأحمد بن علي تقي الدين المقريزي طبع مصر سنة ١٢٧٠هـ ـ ١٨٥٣م.

٧٧ ـ «الخلاصة في معرفة الحديث»: للحسين بن محمد الطيبي المتوفى (٧٤٣هـ) مخطوط دار لكتب المصرية تحت الرقم (١٧٦ مصطلح).

٧٨ ـ «الرسالة»: للإمام محمد بن إدريس الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٨هـ ـ ١٩٤٠م. مطبعة البابي الحلبي بمصر.

٧٩ ـ «رسالة أبي داوود إلى أهل مكة»: لأبي داوود السجستاني، تحقيق الشيخ زاهد الكوثري. طبع القاهرة.

٨٠ ـ «الرسالة المستطرفة»: لمحمد بن جعفر الكتاني طبع بيروت ١٣٣٢هـ، كما رجعنا إلى الطبعة الحديثة بتحقيق الأستاذ محمد المنتصر الكتاني طبع دار الفكر بدمشق.

٨١ ـ «رسوم التحديث في علوم الحديث»: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٥٠ مجاميع م حديث).

٨٢ ـ «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: لشيخ الإسلام تقي الدين (ابن تيمة) طبع الهند سنة ١٣١١هـ.

٨٣ ـ «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»: لمحمد بن

إبراهيم الوزير اليماني المطبعة المنيرية بمصر.

٨٤ ـ «الروض النضير شرح مجموعة الفقه الكبير»: لشرف الدين الصنعاني طبع مصر ١٣٤٧هـ.

٨٥ ـ «زهر الربى على المجتبى»: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٢هـ.

٨٦ ـ «سبل السلام»: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني طبع مصر مصطفى البابي الحلبي.

٨٧ ـ «سنن» ابن ماجه: لمحمد بن يزيد (ابن ماجه) القزويني بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي طبع عيسى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.

٨٨ ـ «سنن» أبي داوود: للإمام أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م. كما رجعنا إلى طبعة المكتبة التجارية بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٨٩ ـ «سنن» الترمذي الجامع الصحيح: لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي الجزء الأول والثاني بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، والثالث بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م كما رجعت إلى طبعة الهند.

٩٠ ـ «سنن» النسائي بحاشية السندي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، والحاشية لمحمد بن عبد الهادي السندي المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٢هـ، ورجعت إلى طبعة لاهور بالتعليقات السلفية.

٩١ ـ «السنة قبل التدوين»: للدكتور محمد عجاج الخطيب. مكتبة

وهبة بمصر سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٩٢ - «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»: للدكتور مصطفى السباعي دار العروبة بالقاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٩٣ - «سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي». الاجزاء (١ - ٣) طبع دار المعارف بالقاهرة، وبقية الأجزاء مصورة دار الكتب المصرية قسم المخطوطات.

٩٤ - «سيرة النبي ﷺ»: لعبد الملك بن هشام، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

٩٥ - «شرح أصول الحديث»: للإمام محمد البركوي (٩٨١هـ) لداوود ابن محمد القارصي الحنفي، مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٠٢ مصطلح).

٩٦ - «شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث»: لشمس الدين محمد الحنفي التبريزي. الطبعة الثانية طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٩٧ - «شرح الزرقاني على البيقونية»: لمحمد الزرقاني طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٩٨ - «شرح نهج البلاغة»: لعز الدين أبي حامد الشهير بابن أبي الحديد بتحقيق نور الدين شرف الدين والشيخ محمد خليل الزين بيروت دار الفكر.

٩٩ - «شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»: لشيخ الإسلام أحمد ابن علي (ابن حجر) العسقلاني، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.

١٠٠ ـ «شرف أصحاب الحديث»: لأحمد بن علي (الخطيب البغدادي) مصورة دار الكتب المصرية برقم (٢٣٧٣٦ب).

١٠١ ـ «شروط الأئمة الخمسة»: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي طبع القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

١٠٢ ـ «شروط الأئمة الستة»: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي طبع القدسي بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ.

ـ «صحيح» البخاري = «الجامع الصحيح».

١٠٣ ـ «صحيح» مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

١٠٤ ـ « صحيفة همام بن منبه»: لهمام بن منبه بتحقيق الدكتور محمد حميد الله، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م.

١٠٥ ـ «طبقات علماء إفريقيا»: لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي بتحقيق ونشر الشيخ محمد بن أبي شنب. طبع الجزائر سنة ١٣٣٢هـ.

١٠٦ ـ «طبقات الحنابلة»: لمحمد بن محمد (ابن أبي يعلى) تحقيق محمد حامد الفقي، طبع مصر سنة ١٣٧١هـ.

١٠٧ ـ «طبقات الشافعية الكبرى»: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية.

١٠٨ ـ «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي مطبعة بريل بليدن ١٣٢٢هـ.

obeikandl.com

١٠٩ ـ «علل الحديث»: لأحمد بن محمد بن حنبل، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٤٠ مجاميع).

١١٠ ـ «علل الحديث»: لعبد الرحمن بن أبي حاتم، طبع بإشراف محب الدين الخطيب ـ المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٣هـ.

١١١ ـ «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: للحافظ علي بن عمر الدارقطني، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٣٩٤ حديث).

١١٢ ـ «العلم» (كتاب العلم): لزهير بن حرب، مخطوط دار الكتب الظاهرية تحت الرقم (٩٤ مجموع).

ـ «علوم الحديث» = «مقدمة» ابن الصلاح.

١١٣ ـ «غاية النهاية في طبقات القراء»: لشمس الدين (ابن الجزري) طبع مصر ١٩٣٥م.

١١٤ ـ «غريب الحديث»: لأبي عبيد القاسم بن سلام، مصورة دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢٠٥١ حديث).

١١٥ ـ «غوطة دمشق»: لمحمد كرد علي. دمشق المجمع العلمي ١٩٥٢م.

١١٦ ـ «الفائق في غريب الحديث»: لمحمود بن عمر الزمخشري، بتحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبع عيسى الحلبي بالقاهرة.

١١٧ ـ «فتاوى» ابن تيمية = «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي طبع الرياض الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ.

١١٨ ـ «فتح الباري»: لشهاب الدين أحمد بن علي (ابن حجر) العسقلاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

١١٩ ـ «فتح الغفار بشرح المنار» (مشكاة الأنوار في أصول المنار): لزين الدين بن إبراهيم (ابن نجيم الحنفي) مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ.

١٢٠ ـ «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»: لجلال الدين السيوطي: ترتيب الشيخ يوسف النبهاني، طبع مصطفى البابي الحلبي بمصر.

١٢١ ـ «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: لعبد الرحيم العراقي طبع القاهرة الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥هـ ـ ١٩٣٧م.

١٢٢ ـ «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للعراقي: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي طبع الهند.

١٢٣ ـ «فتوح مصر وأخبارها» لعبد الرحمن بن عبد الله (ابن عبد الحكم) طبع ليدن ١٩٢٠م.

١٢٤ ـ «الفرق بين الحديث القدسي والقرآن والحديث النبوي: لنوح ابن مصطفى القونوي مخطوط دار الكتب المصرية.

١٢٥ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: لعلي بن أحمد (ابن حزم) طبع مصر سنة ١٣١٧هـ.

١٢٦ ـ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: لمحمد بن علي الشوكاني بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني. الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.

١٢٧ ـ «الفوائد المنتقاة والغرائب الحسان»: لعلي بن عمر الدارقطني. مخطوط دار الكتب المصرية ضمن مجموعة برقم (١٢٦٠ حديث).

١٢٨ ـ «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»: لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

١٢٩ ـ «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث»: لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م بالقاهرة.

١٣٠ ـ «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث»: لابي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني مخطوط دار الكتب المصرية برقم (٩٥ مصطلح).

١٣١ ـ «كتاب العلم»: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ـ مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٣٢ ـ «الكفاية في علم الرواية»: لأحمد بن علي (الخطيب البغدادي) طبع الهند سنة ١٣٥٧هـ.

١٣٣ ـ «الكمال في أسماء الرجال»: لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٥٥ مصطلح).

١٣٤ ـ «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» لجلال الدين السيوطي، طبع مصر ١٣١٧هـ.

١٣٥ ـ «لسان العرب»: لأبي الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي الطبعة الأولى ١٣٠٢هـ.

١٣٦ ـ «لسان الميزان»: لابن حجر طبع الهند سنة ١٣٢٩هـ.

١٣٧ ـ «اللطائف في دقائق المعارف من علوم الحفاظ الأعارف»:

للحافظ محمد بن أبي بكر الأصبهاني المدني. مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٣٨ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: لنور الدين الهيثمي. طبع القدسي بالقاهرة ١٣٥٣هـ.

١٣٩ ـ «مجموعة الوثائق السياسية»: للدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة: الطبعة الثانية ١٩٥٨م.

١٤٠ ـ «المحبر»: لمحمد بن حبيب، طبع بالهند سنة ١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م.

١٤١ ـ «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»: للقاضي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، طبع دار الفكر بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٤٢ ـ «مختصر سنن أبي داوود»: لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، طبع مع معالم السنن في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

١٤٣ ـ «مختصر كتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (أبو شامة) طبع مصر ضمن مجموعة سنة ١٣٢٨هـ.

١٤٤ ـ «المَدْرَجُ إلى المُدْرَج»: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (١٨٨٥ حديث).

١٤٥ ـ «المدخل إلى السنة وعلومها»: للدكتور معروف الدواليبي. مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٥هـ.

١٤٦ ـ «مسند» الإمام أحمد: للإمام أحمد بن حنبل الشيباني بتحقيق

أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف بالقاهرة.

١٤٧ ـ «مسند» الإمام الشهيد زيد: جمع عبد العزيز البغدادي طبع القاهرة ١٣٤٠هـ.

١٤٨ ـ «مسند» عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصادقة: للسيد محمد سيف الدين عليش، رسالة ماجستير في مكتبة كلية دار العلوم.

١٤٩ ـ «المستصفى من علم الأصول»: لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٥٦هـ.

١٥٠ ـ «المسلسلات»: تخريج الحافظ إسماعيل بن أحمد التيمي، مخطوط دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت الرقم (٥١ حديث مجاميع).

١٥١ ـ «المسلسلات الكبرى»، و«جياد المسلسلات»: للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٣٢٣ حديث تيمور).

١٥٢ ـ «مشكل الآثار»: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي طبع الهند سنة ١٣٣٣هـ.

١٥٣ ـ «مشكل الحديث وبيانه»: لمحمد بن الحسن بن فُوْرَك طبع الهند سنة ١٣٦٢هـ.

١٥٤ ـ «مصادر الشعر الجاهلي»: للدكتور ناصر الدين الأسد. دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٦م.

١٥٥ ـ «المصباح المضيء في كتّاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عرب وعجم»: لمحمد بن علي بن حديد الأنصاري مخطوط مكتبة الأوقاف بحلب تحت الرقم (٢٧٠).

١٥٦ ـ «معالم السنن»: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي مطبعة أنصار السنة بالقاهرة سنة ١٣٤٧هـ ـ ١٩٤٨م.

١٥٧ ـ «معجم البلدان»: لياقوت الحموي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٦م.

١٥٨ ـ «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله (الحاكم) النيسابوري، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٧.

١٥٩ ـ «معيد النعم ومبيد النقم»: لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، بتحقيق محمد علي النجار وإخوانه، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٣٦٧هـ.

١٦٠ ـ «المغني» لابن قدامه ـ لأبي محمد عبد الله بن أحمد (ابن قدامة) المقدسي الطبعة الثالثة بإشراف السيد محمد رشيد رضا. دار المنار بالقاهرة سنة ١٣٦٧هـ.

١٦١ ـ «المقاصد الحسنة»: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي بتحقيق عبد الله محمد الصديق، طبع مصر سنة ١٣٧٥هـ.

١٦٢ ـ «مقدمة» ابن الصلاح (علوم الحديث): لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزوري (ابن الصلاح)، طبع مصر سنة ١٣٢٦هـ.

١٦٣ ـ «مقدمة في أصول التفسير»: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ابن تيمية) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٧٠هـ.

١٦٤ ـ «المنار»: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.

١٦٥ ـ «المنتقى من منهاج الاعتدال»: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي. المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ.

١٦٦ ـ «المنهج الحديث في علوم الحديث»: للدكتور محمد محمد السماحي طبع القاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

١٦٧ ـ «منهج ذوي النظر»: لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي طبعة مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٦٨ ـ «المنهل الروي في الحديث النبوي»: لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله (ابن جماعة) مخطوط دار الكتب المصرية تحت الرقم (٢١٧ مصطلح طلعت).

١٦٩ ـ «الموطأ»: للإمام مالك بن أنس تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبع عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٠هـ.

١٧٠ ـ «ميزان الاعتدال»: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الطبعة الأولى: ورجعت إلى طبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي بالقاهرة سنة ١٣٨٢هـ.

١٧١ ـ «ناسخ الحديث ومنسوخه»: لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم، مخطوط دار الكتب المصرية برقم (١٥٨٧ حديث).

١٧٢ ـ «ناسخ الحديث ومنسوخه»: لأبي حفص عمر بن أحمد (ابن شاهين) البغدادي مصورة عن مخطوط مكتبة الإسكوريال ذي الرقم (١١٠٧).

١٧٣ ـ «الناسخ والمنسوخ»: لأبي عبد الله محمد بن حزم على هامش تفسير الجلالين المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٠١هـ.

١٧٤ ـ «النجوم الزاهرة»: ليوسف بن تغري بردي طبعة دار الكتب

المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨هـ .

١٧٥ ـ «نشأة علوم الحديث ومصطلحه»: للدكتور محمد عجاج الخطيب، توجد نسخ من أصل هذا الكتاب في مكتبة كلية الشريعة بجامعة دمشق، ومكتبة وزارة التربية بدمشق، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة كلية دار العلوم.

١٧٦ ـ «نفع قوت المغتذي على جامع الترمذي»: للعلامة علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي المغربي. المطبعة الوهبية بمصر سنة ١٢٩٨هـ .

١٧٧ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر»: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، طبع عيسى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

١٧٨ ـ «نور اليقين»: لمحمد الخضري، طبع دار الأدب العربي بالقاهرة الطبعة الثانية عشرة سنة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م.

١٧٩ ـ «هدي الساري لفتح الباري مقدمة شرح صحيح البخاري»: لشيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ـ المطبعة الميرية بمصر سنة ١٣٠١هـ .

١٨٠ ـ «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث»: لمحمد حبيب الله الشنقيطي الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٥٨هـ .

والحمد لله رب العالمين

* * * * * * * * * *

obeikandl.com

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
تمهيد في التعريف بعلوم الحديث وموضوعها.	٧
١ ـ علم الحديث رواية.	٧
٢ ـ علم الحديث دراية.	٧
الباب الأول	
مدخل إلى السنة	١١
الفصل الأول: معنى السنة.	١٣
أولاً ـ التعريف بالسنة:	١٥
١ ـ السنة في اللغة.	١٥
٢ ـ السنة في الشرع.	١٥
آ ـ السنة عند علماء الحديث.	١٦
ب ـ السنة عند علماء أصول الفقه.	١٦
جـ ـ السنة في اصطلاح الفقهاء.	١٦
ثانياً ـ السنة وعمل الصحابة.	١٨
ثالثاً ـ السنة والبدعة.	١٨
رابعاً ـ الحديث والخبر والأثر.	١٩
آ ـ الحديث لغة.	١٩

obeikandi.com

ب ـ الحديث اصطلاحاً. ١٩
خامساً ـ الحديث القدسي. ٢٠
الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي. ٢١
سادساً ـ المتن والسند. ٢٢
سابعاً ـ أهمية الإسناد واختصاص أمتنا به. ٢٣

الفصل الثاني: مكانة السنة من التشريع. ٢٧

أولاً ـ تمهيـد: ٢٩
ثانياً ـ أدلة حجية السنة. ٣٠
آ ـ الإيمان. ٣٠
ب ـ القرآن الكريم. ٣١
جـ ـ أدلة حجية السنة من الحديث. ٣١
د ـ الإجماع. ٣٣
ثالثاً ـ منزلة السنة من القرآن الكريم. ٣٤

الفصل الثالث: السنة في صدر الإسلام. ٣٩

المبحث الأول: السنة في عهد الرسول ﷺ. ٤١
آ و ب ـ منهج الرسول ﷺ في تعليم أصحابه. ٤١
جـ ـ طرق تلقي الصحابة للسنة. ٤٣
د ـ انتشار الحديث في عهد الرسول ﷺ. ٤٥
المبحث الثاني: السنة في عصر الصحابة والتابعين. ٤٧
آ ـ محافظة الصحابة والتابعين على السنة وتأسيهم بالرسول ﷺ. ٤٧
ب ـ منهج الصحابة والتابعين في المحافظة على السنة. ٤٩
١ ـ احتياطهم في رواية الحديث. ٤٩

obeikandl.com

٢ ـ تثبت الصحابة والتابعين في قبول الحديث. ٥١
المبحث الثالث: النشاط العلمي في عهد الصحابة والتابعين. ٥٥
المبحث الرابع: الرحلة في طلب الحديث. ٥٩

الباب الثاني
تدوين الحديث ٦٣

الفصل الأول: حول تدوين الحديث. ٦٥
أولاً ـ تمهيد في الكتابة في الجاهلية وصدر الإسلام. ٦٥
ثانياً ـ كتابة الحديث في عهد الرسول ﷺ. ٦٦
أ ـ بعض ما روي عن الرسول ﷺ من كراهة كتابة الحديث. ٦٦
ب ـ بعض ما روي عن الرسول ﷺ من إباحة الكتابة. ٦٧
أقوال العلماء فيما روي عن الرسول ﷺ. ٦٨
ثالثاً ـ كتابة الحديث في عصر الصحابة والتابعين. ٧٠
رابعاً ـ اهتمام الدولة بتدوين الحديث. ٧٤
١ ـ طلائع التدوين الرسمي. ٧٤
٢ ـ خدمة عمر بن عبد العزيز للسنة. ٧٥
خامساً ـ المصنفون الأوائل. ٧٨

الفصل الثاني: أشهر ما دون في صدر الإسلام. ٨١

١ ـ الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو. ٨١
٢ ـ صحيفة جابر بن عبد الله. ٨٢
٣ ـ الصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه. ٨٢
٤ ـ المجموع للإمام زيد بن علي. ٨٣

obeikandl.com

الباب الثالث

علـوم الحـديث ٨٥

الفصل الأول: تحمل الحديث وأداؤه. ٨٧

آ ـ أهلية الراوي. ٨٧

١ ـ أهلية التحمل. ٨٨

٢ ـ أهلية الأداء. ٨٩

ب ـ طرق تحمل الحديث وأدائه. ٩٠

أولاً ـ طرق تحمل الحديث وأدائه. ٩٠

١ ـ السماع. ٩٠

٢ ـ القراءة على الشيخ. ٩١

٣ ـ الإجازة. ٩٢

٤ ـ المناولة. ٩٢

٥ ـ المكاتبة. ٩٣

٦ ـ إعلام الشيخ. ٩٤

٧ ـ الوصية. ٩٤

٨ ـ الوجادة. ٩٥

ثانياً ـ طرق الأداء. ٩٦

جـ ـ رواية الحديث بالمعنى. ٩٨

الفصل الثاني: علم تاريخ الرواة. ١٠١

الفصل الثالث: علم الجرح والتعديل. ١٠٣

١ ـ الجرح والتعديل: لغة واصطلاحاً. ١٠٣

obeikandl.com

٢ ـ مشروعية الجرح والتعديل. ١٠٤
٣ ـ منهج العلماء في بيان أحوال الرواة. ١٠٥
٤ ـ شروط المعدل والجارح. ١٠٦
٥ ـ معرفة العدالة والجرح. ١٠٦
٦ ـ تعارض الجرح والتعديل. ١٠٧
٧ ـ جرح الأقران. ١٠٨
٨ ـ المجهول عند المحدثين. ١٠٨
٩ ـ المستور. ١٠٨
١٠ ـ هل رواية الثقة عن غيره تعديل له؟ ١٠٨
١١ ـ الرواية عن المبهم. ١٠٩
١٢ ـ الرواية عن أهل الأهواء والبدع. ١١٠
١٣ ـ خبر التائب عن الفسق. ١١٠
١٤ ـ مراتب الجرح والتعديل. ١١١
أولاً: مراتب التعديل. ١١١
ثانياً: مراتب التجريح. ١١٢
١٥ ـ أشهر ما صنف في الجرح والتعديل. ١١٣

الفصل الرابع: علم غريب الحديث. ١١٥

الفصل الخامس: علم مختلف الحديث ومشكله. ١١٧

الفصل السادس: علم ناسخ الحديث ومنسوخه. ١١٩

١ ـ معنى النسخ. ١١٩
آ ـ النسخ لغة. ١١٩
ب ـ النسخ اصطلاحاً. ١١٩

obeikandl.com

٢ ـ موضوع علم الناسخ والمنسوخ. ١١٩
٣ ـ أشهر ما صنف فيه. ١١٩

الفصل السابع: علم علل الحديث. ١٢١

١ ـ معنى العلة لغة واصطلاحاً. ١٢١
٢ ـ موضوع علم علل الحديث. ١٢١
٣ ـ مواطن العلة. ١٢١
٤ ـ أشهر ما صنف في علل الحديث. ١٢٢

الباب الرابع
مصطلح الحديث ١٢٣

تمهيد في أقسام الحديث. ١٢٥

آ ـ أقسام الحديث باعتبار عدد نقلته. ١٢٥
١ ـ الحديث المتواتر. ١٢٥
٢ ـ الحديث المشهور. ١٢٦
٣ ـ خبر الآحاد. ١٢٦
ب ـ أقسام الحديث من حيث القبول والرد. ١٢٧

الفصل الأول: الحديث الصحيح. ١٢٩

أولاً ـ تعريفه. ١٢٩
ثانياً ـ أقسام الصحيح. ١٣٠
ثالثاً ـ أصح الأسانيد. ١٣٠
رابعاً ـ معنى قولهم: صحيح الإسناد، وأصح شيء في الباب. ١٣١
خامساً ـ أول من صنف في الحديث الصحيح. ١٣٢

obeikandl.com

١ ـ الإمام البخاري وصحيحه. ١٣٢
٢ ـ الإمام مسلم وصحيحه. ١٣٤
٣ ـ منزلة الصحيحين والموازنة بينهما. ١٣٤
٤ ـ لم يستوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة. ١٣٥
سادساً ـ السنن الأربعة. ١٣٦
١ ـ سنن أبي داوود. ١٣٦
٢ ـ سنن الترمذي. ١٣٧
٣ ـ سنن النسائي. ١٣٨
٤ ـ سنن ابن ماجة. ١٣٨
سابعاً ـ موطأ مالك ومسند أحمد. ١٣٩
١ ـ الإمام مالك، والموطأ. ١٣٩
٢ ـ الإمام أحمد ومسنده. ١٤١

الفصل الثاني: الحديث الحسن. ١٤٣

١ ـ مدخل إلى الحديث الحسن. ١٤٣
٢ ـ تعريف الحديث الحسن. ١٤٤
٣ ـ أنواع الحسن. ١٤٤
٤ ـ الاحتجاج بالحديث الحسن. ١٤٥
٥ ـ ارتقاء الحسن إلى الصحيح. ١٤٥
٦ ـ مظان الحديث الحسن. ١٤٦
٧ ـ مراتب الحسن. ١٤٦
٨ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة. ١٤٦
٩ ـ جمع الترمذي بين الحسن والصحة والغرابة. ١٤٧

obeikandl.com

الفصل الثالث: الحديث الضعيف. ١٤٩

آ ـ التعريف به. ١٤٩
ب ـ أنواع الحديث الضعيف. ١٤٩
١ ـ المرسل. ١٤٩
حكم مرسل التابعي. ١٥٠
٢ ـ المنقطع. ١٥١
٣ ـ المعضل. ١٥١
٤ ـ المدلس. ١٥٢
حكم المدلس. ١٥٣
تدليس الشيوخ. ١٥٤
٥ ـ المعلل. ١٥٤
٦ ـ المضطرب. ١٥٤
٧ ـ المقلوب. ١٥٤
٨ ـ الشاذ. ١٥٥
٩ ـ المنكر. ١٥٦
١٠ ـ المضَّعف. ١٥٦
١١ ـ المتروك. ١٥٦
جـ ـ متى يقوى الحديث الضعيف؟ ١٥٦
د ـ حكم العمل بالحديث الضعيف. ١٥٧
هـ ـ كيف يروى الحديث الضعيف؟ ١٦١

الفصل الرابع: المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف. ١٦٣

١ ـ المرفوع. ١٦٣

obeikandl.com

٢ ـ المتصل. ١٦٣
٣ ـ المسند. ١٦٤
٤ ـ المعنعن. ١٦٤
٥ ـ المؤنن. ١٦٤
٦ ـ المعلق. ١٦٥
٧ ـ الفرد. ١٦٦
آ ـ الفرد المطلق. ١٦٦
ب ـ الفرد النسبي. ١٦٧
٨ ـ الغريب. ١٦٨
٩ ـ العزيز. ١٧١
١٠ ـ ١١ ـ المشهور والمستفيض. ١٧٢
١٢ ـ ١٣ ـ المتابع والشاهد. ١٧٣
١٤ ـ ١٥ ـ العالي والنازل. ١٧٦
١٦ ـ المدرج. ١٧٨
آ ـ مدرج المتن. ١٧٩
ب ـ مدرج السند. ١٨٠
جـ ـ كيف يعرف المدرج؟ ١٨٠
د ـ حكم الادراج. ١٨٠
١٧ ـ ١٨ ـ المصحف والمحرف. ١٨١
١٩ ـ المسلسل. ١٨٤

الفصل الخامس: فصل جامع وفيه: ١٨٩

المبحث الأول: الموقوف والمقطوع. ١٩١
١ ـ الموقوف. ١٩١

obeikandl.com

حكم الموقوف، وقول الصحابي من السنة كذا	١٩١
٢ ـ المقطوع.	١٩٢
قول التابعي من السنة كذا وكذا.	١٩٣
المبحث الثاني: الصحابة رضوان الله عليهم.	١٩٥
أولاً ـ تعريف الصحابي.	١٩٦
ثانياً ـ طبقات الصحابة.	١٩٩
ثالثاً ـ كيف يعرف الصحابي.	٢٠١
رابعاً ـ عدالة الصحابة.	٢٠٣
١ ـ عدالة الصحابة من القرآن الكريم.	٢٠٤
٢ ـ أدلة عدالة الصحابة من السنة.	٢٠٦
٣ ـ أدلة عدالة الصحابة من الإجماع.	٢٠٩
خامساً ـ عدد الصحابة.	٢١١
سادساً ـ علم الصحابة.	٢١٢
سابعاً ـ الصحابة المكثرون من الرواية عن الرسول ﷺ.	٢١٥
ثامناً ـ آخر الصحابة وفاة.	٢١٦
تاسعاً ـ أشهر ما صنف في الصحابة.	٢١٨
المبحث الثالث: التابعون.	٢٢١
١ ـ تعريف التابعي.	٢٢١
٢ ـ عدد التابعين.	٢٢٢
٣ ـ التابعون طبقات.	٢٢٢
٤ ـ المخضرمون.	٢٢٢
٥ ـ أفضل التابعين.	٢٢٣
٦ ـ من أعلام التابعين الفقهاء السبعة.	٢٢٣

obeikandl.com

المبحث الرابع: آداب رواية الحديث ومجالسه. ٢٢٥
١ ـ آداب المحدث. ٢٢٦
٢ ـ آداب طالب الحديث. ٢٢٧
٣ ـ مجالس الحديث. ٢٢٩
٤ ـ مجالس الإملاء. ٢٣٠
المبحث الخامس: ألقابُ أهل الحديث. ٢٣٥
١ ـ طالبُ الحديث. ٢٣٥
٢ ـ المسند. ٢٣٥
٣ ـ المحدث. ٢٣٥
٤ ـ الحافظ. ٢٣٥
٥ ـ الحجة. ٢٣٥
٦ ـ الحاكم. ٢٣٦
٧ ـ أمير المؤمنين في الحديث. ٢٣٦
المبحث السادس: أشهر ما صنف في علوم الحديث. ٢٣٧
عرض تاريخي لأشهر ما صنف في علوم الحديث. ٢٣٧ ـ ٢٤٥

الفصل السادس: الخبر الموضوع. ٢٤٧

المبحث الأول ظاهرة الوضع وأسبابها. ٢٤٩
أولاً ـ التعريف بالوضع. ٢٤٩
١ ـ الموضوع لغة. ٢٤٩
٢ ـ الموضوع اصطلاحاً. ٢٤٩
ثانياً ـ ابتداء الوضع. ٢٥٠
ثالثاً ـ أسباب الوضع. ٢٥٢
١ ـ الأحزاب السياسية. ٢٥٢

obeikandl.com

٢ ـ أعداء الإسلام. ٢٥٥
٣ ـ التفرقة العنصرية. . . ٢٥٦
٤ ـ القصاصون. ٢٥٧
٥ ـ الرغبة في الخير مع الجهل في الدين. ٢٥٨
٦ ـ الخلافات المذهبية والكلامية. . ٢٥٩
٧ ـ التقرب من الحكام وأسباب أخرى. . ٢٦٠
رابعاً ـ حكم الوضع، وحكم رواية الموضوع. ٢٦١
المبحث الثاني: جهود العلماء في مقاومة الوضع. ٢٦٣
١ ـ التزام الاسناد. ٢٦٣
٢ ـ مضاعفة النشاط العلمي والتثبت في الحديث. ٢٦٥
٣ ـ تتبع الكذبة. ٢٦٦
٤ ـ بيان أحوال الرواة. ٢٦٧
٥ ـ وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث. ٢٦٨
المبحث الثالث: كيف يعرف الخبر الموضوع. ٢٦٩
آ ـ علامات الوضع في السند. ٢٦٩
ب ـ علامات الوضع في المتن. ٢٧٠
أشهر ما صنف في الموضوعات. ٢٧٣

obeikandl.com

للمـــؤلـف

١ ـ زيد بن ثابت الأنصاري نفد دمشق ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.

٢ ـ أبو هريرة راوية الإسلام. الطبعة الثالثة القاهرة مكتبة وهبة ١٠٤٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣ ـ السنة قبل التدوين الطبعة الخامسة بيروت دار الفكر ١٠٤١هـ ـ ١٩٨١م.

٤ ـ أصول الحديث الطبعة الرابعة بيروت دار الفكر ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥ ـ قبسات من هدي النبوة الطبعة الرابعة بيروت دار الفكر ١٤٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٦ ـ لمحات في المكتبة والبحث والمصادر الطبعة السابعة بيروت مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢.

٧ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الرامهرمزي بتحقيق. بيروت ـ دار الفكر ١٣٩١ ـ ١٩٧١.

٨ ـ الموجز في أحاديث الأحكام جامعة دمشق ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٩ ـ الوجيز في علوم الحديث ونصوصه جامعة دمشق ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٠ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي بتحقيق. بغداد «لدى المجمع العلمي العراقي منذ عام ١٤٠٠».

obeikandl.com

١١ ـ نظام الأسرة في الإسلام بالاشتراك مع بعض الزملاء الكويت دار القلم ١٤٨٥ ـ ١٩٨٥.

١٢ ـ أضواء على الإعلام في صدر الإسلام. بيروت مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ قريباً.

١٣ ـ المفيد في تخريج الحديث ودراسة الأسانيد.

obeikandl.com